جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية التربية / قسم الجغرافية

تحليل جغرافي سياسي للعلاقات الفرنسية مع دول افريقيا

(دول الساحل والصحراء انموذجا)

رسالة تقدم بها

تحسين علي خشفان

الى مجلس كلية التربية/ جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في الجغرافية/ الجغرافية السياسية

إشراف الأستاذ الدكتور

هاشم كاظم صبيخي

1446هـ 2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل – الآية (92)

الاهـــــداء

إلى من اضاء مولدهُ الأكوان، وأحيا منهجه الأرواح، انتَ طريق الإنسانية الى الفلاح

الرسول الكريم محمد (ص)

إلى

الصادقين الذين سقوا بدمائهم الزاكية ارض العراق

الشهداء احتراماً ووفاءً

إلى

من هما أغلى من الروح والجسد.. الى من سهرا عَلَيَ الليالي وفي عيونهما دموع

امي وابي..

اساتذتي الافاضل: الذين أخذت منهم الزاد الوفير في العلم والأخلاق

إلى

اعمامي واخوالي واخواني واخواتي

إلى

من شاركتني السراء والضراء الى أقرب الناس لنفسي ورفيقة دربي ورمز الحب والوفاء

زوجتي (إسراء)

وفي الختام

الى جميع من تلقيت منهم الدعم والمساعدة

اهديهم ثمرة جهدي هذا

تحسين

الشكر والعرفان

الحمدُ الله رب العالمين والصلاة والسلام عَلَى أشرفِ الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله علية وعَلَى ال بيتهِ الطاهرين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور المحترم هاشم كاظم صبيخي الذي أشرف على رسالتي وقدم لي الكثير من الاهتمام والرعاية، والنصائح فله مني كل الاحترام والتقدير.

وأتقدم بالشكر لرئيس وأساتذة قسم الجغرافيا لما بذلوه من جهود في السنة التحضيرية.

واتقدم بوافر الشكر والامتنان الى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تكرموا بمناقشة الرسالة.

والتفت شاكراً ومقدراً لكل الجهود التي بذلها اساتذتي في كلية التربية قسم الجغرافية الجميل والأساتذة الاخرين وبالأخص إلى الأستاذ الدكتور كاظم شنتة سعد الذي بذل ما بوسعه من اجلنا، ومن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الى رئيسة قسم الجغرافية الدكتورة هديل هشام عبد الأمير.

وأقدم شكري زملائي واهلي لدعمهم المعنوي في انجاز هذه الرسالة أتمنى من الله للجميع التوفيق.

الباحث

إقرار المشرف

أشـهد أنّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـــ **((تحليـل جغرافـي سياسـي للعلاقـات الفرنسـية مـع دول افريقيـا "دول السـاحل والصـحراء انموذجـا"))** التـي تقـدم بهـا الطالـب **(تحسـين علـي خشـفان)** تحـت اشـرافي فـي قسـم الجغرافيـة، كليـة التربيـة – جامعـة ميسـان، وهـي جـزء مـن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ / / 2024

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

م. د هديل هشام عبد الامير

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ / / 2024

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأنّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **((تحليل جغرافي سياسي للعلاقات الفرنسية مع دول افريقيا "دول الساحل والصحراء انموذجا"))** التي تقدم بها الطالب **(تحسين علي خشفان)** وقد قمت بمراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية، فوجدتها صالحة من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم اللغوي:

الدرجة العلمية:

التاريخ / / 2024

إقرار المقوم العلمي (الأول)

أشـهد أنّ الرسـالة الموسـومة (("**تحليـل جغرافـي سياسـي للعلاقـات الفرنسـية مـع دول افريقيـا "دول السـاحل والصـحراء انموذجـا"**)) التـي تقـدم بهـا الطالـب **(تحسـين علـي خشـفان)** فـي جامعة ميسان – كلية التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي:

الدرجة العلمية:

التاريخ / / 2024

إقرار المقوم العلمي (الثاني)

أشـهد أنّ الرسـالة الموسـومة **((تحليـل جغرافـي سياسـي للعلاقـات الفرنسـية مـع دول افريقيـا "دول السـاحل والصـحراء انموذجـا"))** التـي تقـدم بهـا الطالـب **(تحسـين علـي خشـفان)** فـي جامعة ميسان – كلية التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي:

الدرجة العلمية:

التاريخ / / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشـهد نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة بأننـا قـد اطلعنـا علـى رسـالة الطالـب ((تحسـين علـي خشـفان)) الموسـومة بـ **((تحليـل جغرافـي سياسـي للعلاقـات الفرنسـية مـع دول افريقيـا "دول السـاحل والصـحراء انموذجـا"))**، وناقشـناها فـي محتوياتهـا وفيمـا لـه علاقـة، ونـرى أنهـا جـديرة بالقبول وبتقدير ( ).

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
رئيسا	**عضوا**
التاريخ / / 2024	**التاريخ / / 2024**
التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
عضوا	**عضوا ومشرفا**
التاريخ / / 2024	**التاريخ / / 2024**

صادق مجلس كلية التربية / جامعة ميسان على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د براق طالب شلش

عميد كلية التربية / جامعة ميسان

التاريخ / / 2024

المستخلص

تعد منطقة الساحل الافريقي أحد اهم المناطق الاستراتيجية في العالم وهي بمثابة منطقة التقاء بين الشعوب والثقافات والحضارات المختلفة، ونقطة تواصل وجسر عبور يربط شمال القارة الافريقية وجنوبها، ما جعل منها احد اهم الفضاءات الجيوسياسية التي اتجهت لها الأنظار وجذبت اهتمام الدول الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا فضلاً عن كونها ممرا في طرق المواصلات، وتحظى بأهمية اقتصادية كبيرة بسبب احتوائها على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، ولا سيما اليورانيوم والنفط ومساحات زراعية كبيرة وتعد بمثابة سوق لتصريف المنتجات ومرور البضائع، لذا سعت فرنسا وبشكل كبير لإيجاد موطئ قدم في مستعمراتها السابقة من اجل تعظيم مكانتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها العسكري، خصوصا وانها تصف نفسها بانها اللاعب الأول في المنطقة. فركزت الدراسة على عدة محاور للعلاقات الفرنسية مع كل دولة من دول الساحل الافريقي (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا)، من الجوانب السياسية والأمنية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، عن طريق استخدام السياسة الناعمة لكي تطور وتعزز العلاقة مع تلك الدول، لأنها تمثل احد ثلاث عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الامن، وبينت الدراسة على ان هناك عدة اهداف تقف وراء التوجه الفرنسي نحو دول الساحل تمثلت بالأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية ومن اجل تحقيق تلك الأهداف لجأت فرنسا الى اتباع عدة وسائل لتنفيذ سياستها الخارجية تنوعت بين الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية لتعزيز وجودها في دول الساحل الافريقي، في الوقت الذي تنشط فيه الجماعات الإرهابية التي جعلت الوضع فيها غير مستقر واكثر تعقيداً، فضلا عن ان فرنسا تعدها بمثابة مجالها المحفوظ او المضمون بحكم التاريخ الاستعماري، كما وضحت الدراسة محددات العلاقة الفرنسية مع دول الساحل منها اقليمية متمثلة بكل من (ايران، المملكة العربية السعودية، تركيا، الكيان الصهيوني) والأخرى دولية (روسيا، الولايات المتحدة الامريكية، الصين)، واختتمت الدراسة بثلاث سيناريوهات لمستقبل السياسة الخارجية الفرنسية بمنطقة الساحل تراوحت بعضها بين الواقع الحالي والتقدم والتراجع. وعلى الرغم من ترادف مصطلح الساحل والصحراء الا ان دراستنا سوف تقتصر حول دول الساحل فقط تسهيلا للدراسة وضرورة تحديدها تحديدا جغرافيا دقيقا.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر وعرفان	ث
إقرار المشرف	ج
إقرار المقوم اللغوي	ح
إقرار الخبيرين العلميين	خ–د
إقرار لجنة المناقشة	ذ
المستخلص	ر
فهرس المحتويات	ز–ط
فهرس الجداول	ظ
فهرس الخرائط	ع
المقدمة	2–10
أولا: مشكلة الدراسة	3
ثانياً: فرضية الدراسة	3
ثالثاً: أهمية الدراسة	4
رابعاً: أهداف الدراسة	4
خامساً: مناهج الدراسة	4
سادساً: حدود الدراسة	5
سابعاً: هيكلية الدراسة	5–6
ثامناً: الدراسات السابقة	7–8

تاسعاً: المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة	10-9
الفصل الأول: الخصائص الجغرافية للجمهورية الفرنسية ودول الساحل الافريقي	70-12
المبحث الأول: الخصائص الجغرافية للجمهورية الفرنسية	41-12
اولاً: الخصائص الطبيعية	32-12
1 – الموقع الجغرافي	18-12
أ – الموقع الفلكي	14
ب – الموقع بالنسبة لليابس والماء	15
ج – الموقع بالنسبة للدول المجاورة	16
د – الموقع الاستراتيجي	18-16
2 – المساحة	18
3 – الشكل والحدود	19
4 – الثروات الطبيعية والاقتصادية	32-19
أ – الثروة الزراعية	21-20
ب – الثروة المعدنية	24-22
1 – اليورانيوم	23-22
2 – الحديد	24
3 – الثروات والمعادن الأخرى	25-24
ج – الثروة الطاقوية (مصادر الطاقة)	25
1 – الفحم	27-26
2 – النفط	30-28
3 – الغاز الطبيعي	32-31
ثانياً: الخصائص البشرية للجمهورية الفرنسية	41-32
1 – حجم السكان	34-32
2 – توزيع السكان	35
3 – تركيب السكان	41-35

أ – التركيب العمري	37-36
ب – التركيب النوعي	38
ج – التركيب الاثنوغرافي	39
1 – التركيب القومي	39
2 – التركيب الديني	41-40
المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية لدول الساحل الافريقي	70-42
اولاً: الخصائص الطبيعية لدول الساحل الافريقي	57-42
1 – الموقع الجغرافي	48-42
أ- الموقع الفلكي	44-43
ب-الموقع بالنسبة لليابس والماء	45
ج – موقع الجوار	46
د-الموقع الاستراتيجي	48-46
2 – المساحة	49-48
3 -الحدود	52-50
4- الموارد الطبيعية والاقتصادية	52
أ-النفط	53
ب – الحديد	53
ت – الثروة الزراعية	55-54
ث – الذهب	56
ج – الموارد الطبيعية الاخرى	57
ثانيا: الخصائص البشرية لدول الساحل الافريقي	70-58
1 – حجم السكان	59-58
2 – توزيع السكان	60-59
3 – تركيب السكان (النوعي والعمري)	66-60
أ – التركيب القومي	67

ب – التركيب الديني	70-67
الفصل الثاني: العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي	108-71
التمهيد	72
مراحل تطور علاقة جمهورية فرنسا مع دول الساحل الافريقي (الخلفية التاريخية)	73
اولاً: العلاقات الفرنسية المالية	80-74
1 – الجانب السياسي	76-75
2 – الجانب الاقتصادي	78-77
3 – الجانب الثقافي	79-78
4 – الجانب الأمني او العسكري	80-79
ثانياً: العلاقات الفرنسية التشادية	87-81
1 – الجانب السياسي	82-81
2 – الجانب الاقتصادي	84-83
3 – الجانب الثقافي	85-84
4 – الجانب الأمني او العسكري	87-86
ثالثاً: العلاقات الفرنسية النيجرية	92-87
1 – الجانب السياسي	89-88
2 – الجانب الاقتصادي	91-90
3 – الجانب الثقافي	92-91
4 – الجانب الأمني او العسكري	95-93
رابعاً: العلاقات الفرنسية مع بوركينا فاسو	101-95
1 – الجانب السياسي	97-96
2 – الجانب الاقتصادي	98-97
3 – الجانب الثقافي	99-98
4 – الجانب الأمني او العسكري	101-100
خامساً: العلاقات الفرنسية الموريتانية	108-101

1 – الجانب السياسي	104-103
2 – الجانب الاقتصادي	105-104
3 – الجانب الثقافي	106-105
4 – الجانب الأمني او العسكري	108-106
الفصل الثالث: اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي	135-110
المبحث الأول: اهداف التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي	121-110
التمهيد	110
اولاً: الأهداف السياسية	112-111
ثانياً: الأهداف العسكرية	115-113
ثالثاً: الأهداف الاقتصادية	119-116
رابعاً: الأهداف الأمنية	121-119
الفصل الثالث: المبحث الثاني وسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي	135-122
التمهيد	122
اولاً: الوسائل السياسية	125-122
ثانياً: الوسائل العسكرية	128-125
ثالثاً: الوسائل الاقتصادية	132-128
رابعاً: الوسائل الأمنية	135-132
الفصل الرابع: المحددات الاقليمية الدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي ومستقبل تلك العلاقات	169-137
المبحث الأول: المحددات الاقليمية والدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي	154-137
تمهيد	137
اولاً: المحددات الاقليمية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي	146-137
1 – دور ايران بدول الساحل الافريقي	139-137
2 – دور المملكة العربية السعودية بدول الساحل الافريقي	141-140
3 – دور تركيا بدول الساحل الافريقي	144-142

4 – دور الكيان الصهيوني بدول الساحل الافريقي	146-144
ثانياً: المحددات الدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي	154-147
1 – الدور الصيني بدول الساحل الافريقي	149-147
2 – دور الولايات المتحدة الامريكية بدول الساحل الافريقي	151-149
3 – الدور الروسي بدول الساحل الافريقي	154-151
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي	169-155
اولاً: بقاء العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي	159-156
ثانيا: تراجع العلاقات مع دول الساحل الافريقي	164-159
1- الأوضاع الداخلية	161-160
2- تنافس الدول الكبرى على منطقة الساحل الافريقي	164-161
ثالثا: تطور العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي	169-164
الاستنتاجات	172-171
المصادر	199-174
العنوان باللغة الانكليزية	A

فهرس الجداول

ت	الجدول	الصفحة
1	اطوال الحدود البحرية للجمهورية الفرنسية	16
2	اطوال الحدود البرية للجمهورية الفرنسية مع دول الجوار	20
3	نسب المساحات الزراعية للجمهورية الفرنسية للعام 2023	22
4	محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والتي تأثرت بالإغلاق بين عامي 2013-2015	27
5	استهلاك النفط لجمهورية فرنسا (2022-2024)	29
6	مصافي النفط العاملة في فرنسا عام 2019-2021 (الف ب/ي)	30
7	حجم السكان ومعدلات نموهم للمدة (1973-2023)	33
8	عدد السكان حسب الفئات العمرية للمدة (1973-2023)	37
9	عدد سكان فرنسا وتركيبهم النوعي ونسبة النوع (1973-2023)	38
10	التركيب الاثنوغرافي لفرنسا	40
11	مساحة دول الساحل الافريقي (كم2)	49
12	اطوال الحدود البرية لدول الساحل الافريقي مع دول الجوار	52
13	حجم السكان في دول الساحل الافريقي لعام 2023	59
14	التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية مالي عام 2023	61
15	التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية تشاد عام 2023	62
16	التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية النيجر عام 2023	64
17	التركيب لنوعي والعمري لسكان بوركينا فاسو عام 2023	65
18	التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية موريتانيا عام 2023	66
19	عدد معتنقي الديانات في دول الساحل الافريقي ونسبتهم	69
20	الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو	102

فهرس الخرائط

ت	الخرائط	الصفحة
1	دول الساحل الافريقي	6
2	الموقع الفلكي للجمهورية الفرنسية	13
3	الموقع الجغرافي لجمهورية فرنسا بالنسبة لليابس والماء ودول الجوار	17
4	الموقع الفلكي لدول الساحل الافريقي	44
5	الموقع الجغرافي بالنسبة لليابس والماء ودول الجوار	47
6	الحدود السياسية لدول الساحل الافريقي	51

المقدمـــة

المقدمة

تعد فرنسا احدى اهم الدول الاوربية التي استطاعت في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي ان تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الافريقية السابقة بل كانت الدولة الأولى في هذا المجال المقارنة مع الدول الاستعمارية مثل إيطاليا، البرتغال، بريطانيا، وتمكنت فرنسا من الوصول والبلوغ الى هذه المرتبة من العلاقات مع دول الساحل، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها في عدة اليات من أهمها العسكري والاقتصادي والثقافي، لان دول الساحل تكون بمثابة محورا جيوسياسيا مهما للسياسة الخارجية الفرنسية، وتتبع أهميته نتيجة موقعه الجغرافي المميز الذي يتوسط القارة الافريقية، فضلاً عن أهميته الاقتصادية، وكثرة الثروات الطبيعية والمعدنية، ومن أهمها اليورانيوم في النيجر خصوصا وانها تحتل المرتبة الرابعة عالميا، ويطل جزا من المنطقة المتمثل بموريتانيا على المحيط الأطلسي الذي يحظى باهتمام جيوسياسيي وعسكري، الامر الذي دفع القوى الكبرى والدول الإقليمية للبحث عن موطئ قدم لمنافسة الوجود الفرنسي في تلك المنطقة، وكانت لسياسة فرنسا عدة مرتكزات هامة تهدف الى الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية، فضلا عن انها تهدف إلى تسليط الضوء حول أهمية تلك المنطقة وايضاح طبيعة العلاقات مع دول الساحل من كافة النواحي وبيان اهم الوسائل المتبعة التي استطاعت من خلالها السياسة الفرنسية التوغل في دول المنطقة، وهدفت فرنسا في التدخل العسكري لمنع الجماعات الارهابية والانفصالية (الطوارق) من احداث الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني والعمل على بناء دول مستقرة فضلا عن تقوية العلاقات الثنائية، كذلك التطرق الى اهم المحددات التي تعرقل الوجود الفرنسي في منطقة الساحل منها الإقليمية او الدولية ثم وضحت الدراسة مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل.

وشملت الدراسة على أربعة فصول تناول الفصل الأول الخصائص الجغرافية لفرنسا ودول الساحل بينما الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الفرنسية مع كل دولة من دول الساحل الافريقي من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، في حين تم التطرق في الفصل الثالث الى اهم الوسائل والاهداف التي استخدمتها فرنسا في تعزيز علاقاتها مع دول الساحل، اما الفصل الرابع فقد تطرق الى المحددات الإقليمية والدولية التي تنافس فرنسا في المنطقة، فضلا عن سيناريوهات مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل.

اولاً: مشكلة الدراسة

يسعى البحث العلمي الى تقصي الحلول لمشكلة او عدة مشكلات تدور حولها الدراسة، وتمثل مشكلة الدراسة بالآتي (ما طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي) ومن هذه المشكلة الرئيسة تتفرع مشكلات ثانوية كالاتي: _

1- هل ان للخصائص الجغرافية دوراً في تحديد طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي؟

2- ما هي الجوانب المؤثرة على طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي؟

3- ما الأهداف والوسائل التي اعتمدت عليها فرنسا في سياستها تجاه دول الساحل الافريقي؟

4 - ماهي طبيعة المحددات الدولية المؤثرة على علاقات فرنسا مع دول الساحل الافريقي؟

5- ما هو مستقبل العلاقات الفرنسية (السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية) مع دول الساحل الافريقي؟

ثانياً: فرضية الدراسة

هي إجابة محتملة على الأسئلة التي تمثلها المشكلة ويمكن صياغة فرضية الدراسة كالاتي (للعلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي ابعاد سياسية واقتصادية وعسكرية) ان الفرضية الرئيسة تقاس الا بفرضيات فرعية، وقد وضعت الفرضيات الفرعية لتعطي الإجابة على التساؤلات الفرعية التي أثيرت حول الموضوع وهي كالاتي: _

1- أدت الخصائص الجغرافية دوراً كبيراً في التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي.

2- هنالك العديد من الجوانب اعتمدت عليها فرنسا منها الجانب السياسي والأمني والعسكري والثقافي في سياستها تجاه دول الساحل الافريقي.

3- ثمة اهداف وضعتها فرنسا من اجل تعزز علاقتها مع دول المنطقة وذلك من خلال الاعتماد على عدة وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية وامنية.

4 - للمحددات الدولية إثر كبير على واقع العلاقات بين فرنسا ودول الساحل الافريقي.

4- هناك مجالات واسعة لمستقبل علاقات فرنسا مع دول الساحل في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في رؤية علمية للتعرف على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية لفرنسا مع دول الساحل الافريقي والأدوات التي تستخدمها وما افرزته الدراسة، اذ ان هذه الدراسة تركز على العلاقات الفرنسية تجاه دول الساحل الافريقي لأن هذه المنطقة أصبحت ساحة للتنافس الدولي، اذ تحاول فرنسا ايجاد موطئ قدم لها في المنطقة رغبة منها في توسيع النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة الحيوية من العالم.

رابعاً: اهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ايجازها بالآتي:

1- معرفة طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل ومدى نجاح سياستها الخارجية.

2- الكشف عن الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها دول الساحل الافريقي.

3- إمكانية فهم الوسائل والاهداف التي تتحكم بالسياسة الفرنسية تجاه دول المنطقة.

4- استعراض اهم التحديات التي تواجه العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي.

5- التعرف على دور العوامل الجغرافية في توجه فرنسا ببناء علاقات مع دول الساحل الافريقي.

6- طرح رؤية مستقبلية لطبيعة العلاقات السياسية الفرنسية في دول الساحل الأفريقي.

خامساً: مناهج الدراسة

بالرغم من تعدد المناهج في الجغرافية السياسية ولغرض تحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على عدة مناهج منها المنهج التاريخي للوقوف على بدايات التوجه الفرنسي لإقامة علاقات مع دول الساحل فضلا عن طبيعة العلاقات بينهم وما رافقها من تطور او ما شابها ثم الاستعانة بمنهج وتحليل العلاقات بين فرنسا ودول الساحل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية فضلا عن المنهج الإقليمي الذي يختص بدراسة العلاقة دراسة إقليمية والمنهج الوظيفي الذي يدرس وظائف الدولة الداخلية والخارجية.

سادساً: حدود الدراسة

أ – الحدود المكانية:

تقع فرنسا بين دائرتي عرض (43 –51)ْ شمالاً وخطي طول (2 غرباً – 8)ْ شرقاً ويحدها من الشمال بحر المانش ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب البحر المتوسط، فضلا عن ان فرنسا حدود مع اغلب دول غرب إوربا وتقع في الجزء الغربي من القارة الاوربية، اما دول الساحل اذ تمتد فلكياً بين خطي عرض (12)ْ (20)ْ شمال خط الاستواء، وهي عبارة عن شريط او حزام فاصل بين دول قارة افريقيا ويضم دول الساحل (جمهورية مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا) ينظر الى خريطة (1)

ب – الحدود الزمانية:

تمتد الحدود الزمانية من عام 1961الى عام 2023 مع الإشارة الى السنوات التي سبقت هذه الفترة بحسب ما تقتضيه ضرورات الدراسة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

لقد تم تقسيم هيكلية الدراسة بمقدمة وأربعة فصول تضمن المقدمة الإطار النظري الذي اشتمل على (مشكله الدراسة وفرضيتها وأهدافها واهميتها وموقع، حدود منطقة الدراسة وكذلك المنهج المتبع في الدراسة وهيكليتها ومراحل اعداها والدراسات السابقة عن الموضوع فضلا عن المفاهيم والمصطلحات) اشتمل **الفصل الأول:** على الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة اذ احتوى على مبحثين تضمن **المبحث الأول:** الخصائص الجغرافية للجمهورية الفرنسية، اما **المبحث الثاني:** الخصائص الجغرافية لدول الساحل، في حين تضمن **الفصل الثاني:** وجوانب العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي وقد تضمن أولاً: محور العلاقات الفرنسية المالية، ثانياً: محور العلاقات الفرنسية التشادية، ثالثاً: محور العلاقات الفرنسية النيجرية، رابعاً: محور العلاقات الفرنسية وبوركينا فاسو، خامساً: محور العلاقات الفرنسية الموريتانية، بينما تناول **الفصل الثالث** من الدراسة اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل وقد ركز على مبحثين تناول **المبحث الأول:** اهداف التوجه الفرنسي نحو دول الساحل، اما **المبحث الثاني:** فقد تطرق الى وسائل التوجه التركي نحو منطقة الساحل، في حين تناول **الفصل الرابع:** المحددات الإقليمية الدولية ومستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي، وقد

خريطة (1) دول الساحل الافريقي

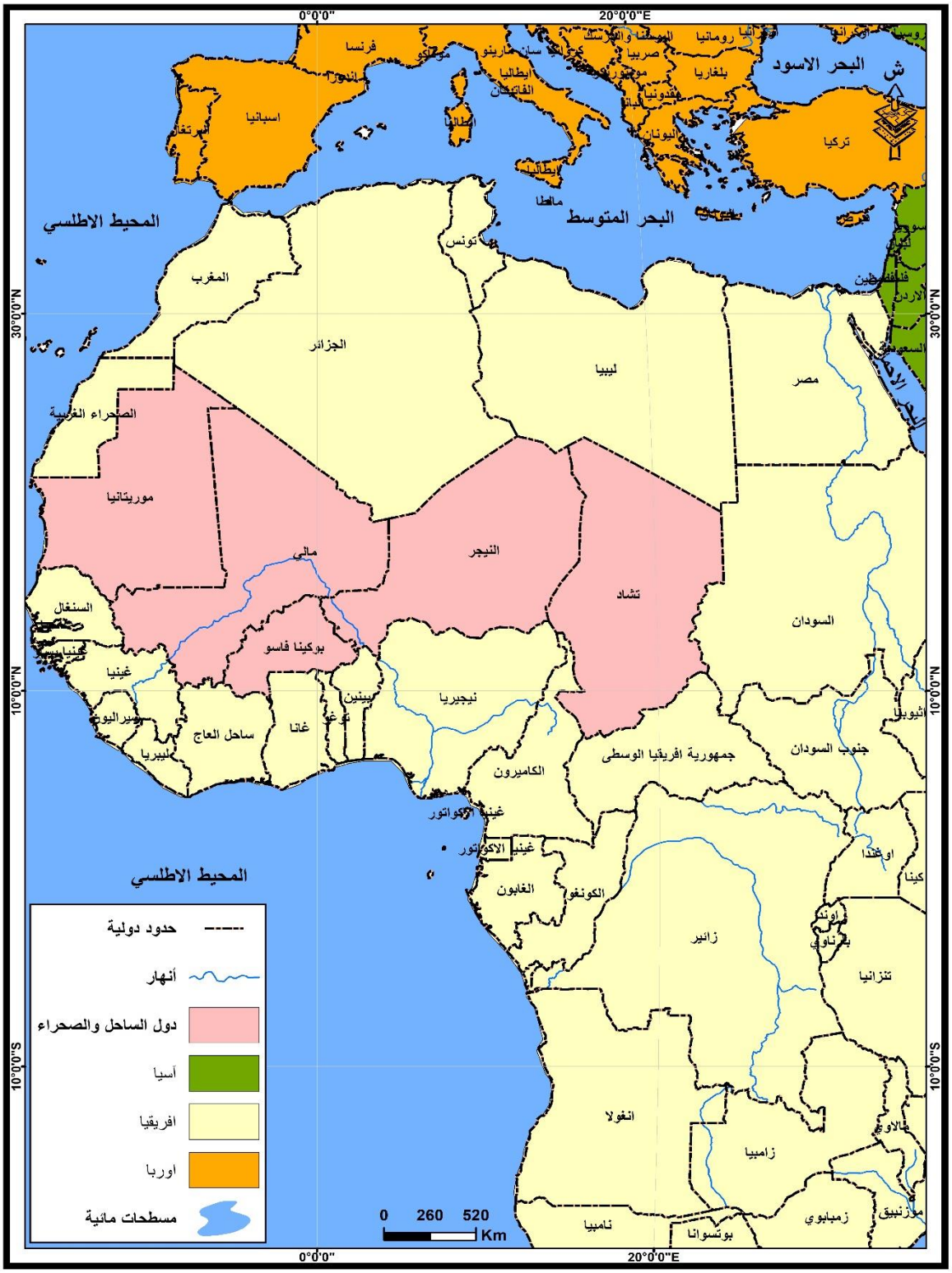

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

تضمن المبحث الأول: المحددات الإقليمية والدولية، اما المبحث الثاني: مستقبل العلاقات واختتمت الدراسة بمجموعة **الاستنتاجات والتوصيات والمصادر العربية والأجنبية**، فضلا عن الخلاصة باللغة الإنكليزية.

ثامناً: الدراسات السابقة

1-دراسة (Cristina Barrios) (France in Africa: from paternalism to pragmatism) وقد تطرقت الدراسة الى طبيعة العلاقات الفرنسية الافريقية والعمل على إعادة تشكيل العلاقات بدلاً من التخلي عنها والابتعاد عن السياسة الاستعمارية السابقة ما قبل عام 2000، فضلا عن قيام فرنسا بتعزيز العلاقات عسكرياً وامنيا واقتصادياً ونزول شركاتها التي تعمل لصالح دول الساحل وتطوير المستوى المعيشي لسكان المنطقة[1].

2- دراسة (غدير دليلة) (الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)) تكمن أهمية الدراسة على انها تركز بالأساس على الاستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة مهمه وتاريخية بالنسبة لها، في ظل الازمة الأمنية الجديدة التي شهدتها جمهورية مالي ودول الساحل كذلك تسارع التدخل الفرنسي العسكري لحماية مصالحها الخاصة تحت ذرائع عديدة منها القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تهدد امن المنطقة[2].

3- دراسة (خديجة فلاح) (السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل) وأكدت الدراسة في ضل تزايد الرهانات السياسية على المواقع الاستراتيجية في العالم، أصبحت منطقة الساحل من اهم الدوائر الجيو استراتيجية ضمن السياسة الفرنسية الجديدة التي تسعى كغيرها من القوى الدولية للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد الطاقوية والاستراتيجية على أساس الاحقية الفرنسية لاستغلال ثروات الساحل، خصوصا وان فرنسا تعد نفسها الوريث الاستعماري الاقدم في المنطقة [3].

---

(1) Cristina Barrios, France in Africa: from paternalism to pragmatism, A European think tank for Global action, 2010.

(2) غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة خالة مالي)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2014 2015.

(3) خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي، 2015

4- دراسة (عبير شليغم) (السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007-2017) تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه غرب افريقيا التي تعد جمهورية مالي جزاً منها، وسلطت الضوء على الدوافع الحقيقية وراء الاهتمام الفرنسي تجاه دول افريقيا نتيجة تصاعد القوى الكبرى ومنها روسيا والصين والولايات المتحدة الامريكية، وان السبب الرئيس وراء الاهتمام الفرنسي تجاه القارة الافريقية بشكل عام هو من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى[1].

5- دراسة (مثنى فائق مرعي) (خارطة التنافس الدولي في افريقيا: متطلبات المصالح واختلاف الأهداف) وكانت الدراسة تبحث في فصل منها على سياسة فرنسا في افريقيا في القرن الحادي والعشرين اذ انتهجت فرنسا سياسة خارجية جديدة منسجمة مع التطورات التي شهدتها النظام الدولي الجديد ومتمثلة بتراجع استعمال القوة العسكرية امام تقدم القوى الاقتصادية والتكنلوجية، وان السياسة الفرنسية الجديدة قائمة على التعاون في المجالات كافة، رغبة منها في البحث عن مكانة في النظام الدولي بين القوى الكبرى[2].

6- دراسة (ايمان أشرف رشاد إبراهيم سليمان) (السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال الفترة 1991-2017 "رؤية تقويمية") وتناول هذا البحث تقويم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال عرض تطور العلاقات الفرنسية الافريقية وصولا الى ما بعد الوعود التي قدمها مختلف رؤساء الجمهورية الفرنسية للقارة الافريقية[3].

(1) عبير شليغم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007-2017، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021.

(2) مثنى فائق مرعي، خارطة التنافس الدولي في افريقيا: متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، ط1، المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2021

(3) ايمان اشرف رشاد إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال الفترة 1991-2017 "رؤية تقويمية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.

تاسعاً: المفاهيم والمصطلحات

1- الساحل الافريقي: بوصفه احدى اهم المجالات الجيوسياسية في العالم والتي جعلت منه محل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة، نظرا لما يتميز به من موقع استراتيجي مهم فضلا عن الثروات النفطية، وما تتمتع به دول الساحل من موارد معدنية، الامر الذي جعلها محط اهتمام الدول الكبرى وساحة للتنافس الدولي، ويكون عبارة عن شريط ساحلي يتوسط القارة الافريقية ويضم خمس دول موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، بوركينا فاسو[1]. وهناك مفهوم اخر للساحل الافريقي. هو منطقة سفانا شبه قاحلة استوائية، وعبارة عن حزام له طابع بيئي متجانس تحده الصحراء الكبرى من الجنوب في افريقيا، ويعد في الكثير من الخواص المرحلة الانتقالية من الصحراء الكبرى شمالا الى المنطقة الأكثر خصوبة جنوبا، والتي عرفت تاريخيا باسم بلاد السودان.

2- الفرانكفونية: هي منظمة دولية للدول والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية وتعمل على تنظيم العلاقات بين الدول وقد أنشئت في عام 1970، الهدف منها ترويج اللغة الفرنسية وتعزيز التعاون بين الدول والحكومات[2].

3- الطوارق: هم جماعات ذلت أصول عرقية واثنية مختلفة تتخذ من الصحراء الافريقية الكبرى الممتدة بين ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وبوركينا فاسو موطناً لهم وينتشرون في مناطق عديدة من القارة الافريقية[3].

4- دول الصحراء الافريقية: هي صحراء تحتل الجزء الأكبر من شمال افريقيا وهي ثاني أكبر صحراء في العالم، وتضم أحد عشر دولة ومن ضمنها دول الساحل ومن اهم دول الصحراء، المغرب، الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، مصر، السودان، ليبيا، تونس، نيجيريا، السنغال[4].

---

(1) قلاع الضرس سمير، منطقة الساحل الافريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد6، العدد 2، المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، 2020، ص 337.

(2) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعا، الاستراتيجية الأمنية والفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016-2026)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2022، ص40.

(3) احمد العايدي ووئام عثمان، محددات دور مجلس السلم والامن الافريقي في التعامل مع الازمة الإرهابية قس مالي، بحث منشور على الرابط:www.jsst.journals.ekb.eg، ص195.

(4) خولة غطاس وصفاء بوحفص، سياسة فرنسا في تحويل تجارة القوافل بيم طرابلس وجنوب الصحراء نحو الجزائر وتونس (1844-1920)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حملة لخضر بالوادي، 2018، ص 8.

5 – السياسة الخارجية: هي مجموعة من التطورات والتحولات من حيث المفهوم والدلالة لاصطلاحية، يمكن من خلالها تحقيق أفضل الظروف المكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل الى الحرب، وتوصف بانها نشاط خارجي لفاعل سياسي الا وهو الدولة دون ان يحدد معالم ومحددات هذا السلوك الخارجي الذي يحكمه ثلاثة ابعاد، هي البعد الخارجي والبعد التأثيري الذي يمكن من خلاله تمييز الحدث في السياسة الخارجية، والبعد الهدفي الذي يشمل اهداف بعيدة المدى وبعضها قريبة وخرى محورية[1].

6– القوة الناعمة: شاع استخدام هذا المصطلح في مطلع التسعينات وتمت صياغته من قبل (جوزيف ناي) والذي يعني القدرة على التأثير في الاخرين للحصول على النتائج التي يفضلها المرء، ويمكن تحقيق ذلك بالجذب والاقناع لا بدافع القوة والاكراه. وهي القدرة على حصول نتائج مفضلة من خلال الجذب بدلا من الاكراه او الدفع.[2]

7– الجغرافيا السياسية: هي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يعني بدراسة التفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسية، وتهتم بدراسة الظواهر السياسية وعلاقاتها بالمكان وتدرس العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) واثارها على القرارات السياسية، وتختلف الجغرافيا السياسية عن البشرية في ان الأخيرة تهتم بدراسة علاقة البيئة بالمجتمعات بدون اطر سياسية في حين تهتم الأولى بدراسة الأطر السياسية للظواهر الجغرافية.[3]

(1) فؤاد جدو، دور المحدد لامني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2018، ص37.

(2) جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ،2007، ص3

(3) قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي – عمان، 2011، ص19

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية للجمهورية الفرنسية ودول الساحل الافريقي

الفصل الأول

المبحث الأول

الخصائص الجغرافية للجمهورية الفرنسية

أولا: الخصائص الطبيعية للجمهورية الفرنسية

تعُد الخصائص الطبيعية احدى المكونات الرئيسية للدولة ويمكن من خلالها أن تتحد سياستها الخارجية والداخلية، فضلا عن ان هذه العناصر لها دوراً أساسياً في قوة الدولة وتركيبها وكذلك اتجاهات السياسة وسلوكها اتجاه الدول الأخرى المحيطة بها[1] ومن هذه العناصر كالاتي:

1- الموقع الجغرافي لجمهورية فرنسا

يعد الموقع الجغرافي من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا في مدى مشاركة لدوله في المجتمع الدولي، حيث انه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه البحار تكون اكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى[2].

اذ تتمتع فرنسا بموقع جغرافي مهم، كونها على رأس القارة الأوروبية فهي بهذا قوة قاريه لها ثلاث وجهات بحرية، مطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث تتربع على مساحة اجمالية كبيرة تمكنها من اداء دورا بارزا في الساحة الدولية[3].

وتتمز بوجود العديد من السواحل لديها حيث يحدها من الشمال بحر الشمال ومن الشمال الغربي بحر المانش والمحيط الأطلسي غربا والبحر الأبيض المتوسط جهة الجنوب الشرقي، كما تحدها من الشمال الشرقية بلجيكا ولوكسمبورج، أما ألمانيا وسويسرا من جهة الشرق وتحدها من جهة الجنوب الشرقي كلا من إيطاليا وموناكو، أما جهة الجنوب الغربي فتحدها كلا من إسبانيا وأندورا وخليج بسكاي من الغرب خريطة (2)

(1) سارة جبار كريم الغزالي، الدور الإقليمي لدولة قطر ف الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2016، ص24.

(2) يوسف احمد الخزاعلة، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45،العدد 4 ' 2018، ص89.

(3) عبير شليغم، مصدر سابق، ص 35.

خريطة (2) الموقع الفلكي للجمهورية الفرنسية

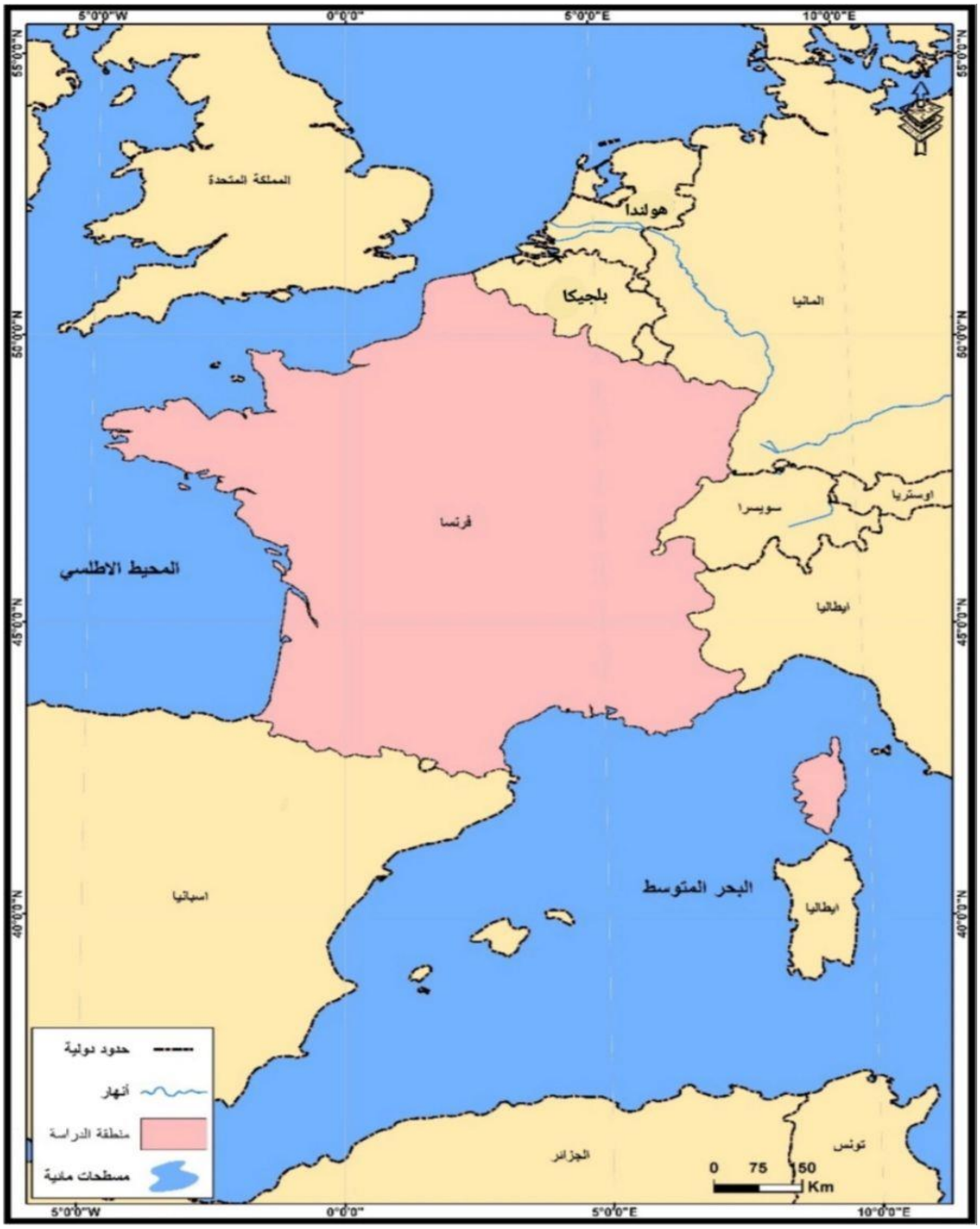

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

فضلا عن ذلك فقد استرجعت فرنسا منطقتي الألزاس واللورين بعد (اتفاقية فرساي)* 1919 وأصبحت أكبر دولة مساحة في غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، لكنها تبقى متوسطة الحجم على المستوى الدولي[1]

فرضت القوات المنتصرة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول التحالف بنودا إقليمية وعسكرية واقتصادية * على المانيا، وفي الغرب إعادة المانيا الساكي لورين الى فرنسا.

(1) عبير شليغم، مصدر سابق، ص 35

وتتميز فرنسا بموقع مميز في قلب العالم الاقتصادي وخصوصا باريس التي تمثل موقعا مهما سواء كان على المستوى المحلي أو الأوربي ويكون اقتصادها اعلى من الناتج المحلي في هولندا والسويد وغيرها من لدول الأخرى[1].

لقد ادى الموقع الجغرافي دورا مهما في تحديد الدور العالمي الفرنسي والنظرة الفرنسية للعالم، فقد سير الموقع الجغرافي الفرنسي علاقاتها على منحنى معين، فوجودها على الجانب الشمالي الغربي من الساحل الأوربي اثر على استراتيجياتها وابعاد سياستها الخارجية لعدة قرون، وهو ما يمكننا من تفسير اختلاف أولويات السياسة الخارجية الفرنسية عن البريطانية، فضلا عن موقعها من الناحية الجنوبية من نهاية الإقليم الأوربي هو ما جعلها من تلك الجهة امنة من الهجومات البرية، ومن ثم فالموقع الجغرافي الفرنسي كان له تأثير كبير في سلوكها الخارجي فكان سببا في توجهاتها الخارجية خصوصا من الناحية الجنوبية التي تعد غير امنة[2].

أ- الموقع الفلكي:

يقصد به موقع دولة ما على خريطة القارة وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك القارة وما يتركه الموقع من اثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة حيث تقع فرنسا بين دائرتي عرض (42 – 51) شمالا، وخطي طول (2) غربا و (8) شرقا ويحدها من الشمال بحر المانش ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب البحر المتوسط ينظر الى الخريطة (2) ويبلغ طول حدودها البحرية 32.305 كم، ولفرنسا حدود مع معظم دول غرب أوربا[3]. تقع فرنسا في الجزء الغربي من القارة الاوربية، وكغيرها من بعض الدول الاستعمارية الكبرى، تتبع لها جزر وأراض وراء البحار في عدد من مناطق العالم. تحدها عدة دول هي المملكة المتحدة بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، سويسرا، ايطاليا اندروا، اسبانيا[4]. وللموقع أهمية كبيره بين الدول المجاورة من خلال عملية التبادل التجاري وتقديم المساعدات ما بين الدول.

(1)james Campbell, Core European Region(The paris Basin), Geography Leaving Certificate, Lesson 23, 2015, p260.

(2) مريم مولاهم، السياسة المتوسطية الفرنسية " التطور – الابعاد – الاستراتيجيات "، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010، ص 21.

(3) www.m.marefa.0rg

(4) موقع الجزيرة نت www.algazeera.net

ب- الموقع بالنسبة لليابس والماء:

يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية. وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بانها دول بحرية، اما التي لا تطل على مسطحات مائية فهي دول برية حبيسة ويلاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ ان عرف الانسان الملاحة انما هي دول بحرية سواء اكان ذلك بصورة كبيرة او على نطاق ضيق[1]. وتظهر أهمية الموقع هذا ذات دورا كبيرا في تسهيل عملية التجارة الخارجية التي تحدثها الموانئ المزودة بأحدث الأدوات الفنية من خلال سرعة تداول البضائع وتوزيعها من خلال الشحن والتخزين والتوزيع باقل تكاليف مما ينشط حركة التجارة المحلية والخارجية ومن ثم تسهل حركة الصادرات والواردات وتحقق النمو والتقدم الاقتصادي[2] وقد تمتعت فرنسا بموقعاً جغرافياً متوسطاً جعلها مركزا لاتصالات الشرق من جهة وشمال افريقيا من جهة أخرى و أوربا الغربية من جهة أخرى، وذلك عبر مجموعة الأنهار التي تجري في بقاعها والتي سهلت لها الارتباط بالمحيط الأطلسي وبحر المانش والبحر المتوسط وبحر الشمال ينظر الى خريطة (2)[3] ولا يشكل البحر الأبيض المتوسط فاصلا حقيقيا بين فرنسا والدولتين اللاتينيتين الاخرين إيطاليا واسبانيا وهناك ميزتان لفرنسا في امتلاك ساحل البحر المتوسط: الأولى انها فتحة على احد الطرق التجارية الكبرى في العالم ، والثانية طريق قصير يقلل من عملية الانتقال الى البلدان المجاورة ويبلغ طوله بحوالي (5،080) كم والمحيط الأطلسي يبلغ طولة (14،700) كم الذي يقسم الى عدة بحار ثانوية، وبحر المانش يبلغ طولة الساحل بحوالي (560) كم ، وبحر الشمال الذي يمتد على طول (965) كم من الساحل الفرنسي، كالأس وميناء كاليه الفرنسي وميناء دوفر البريطاني[4]. كما في جدول (1)

(1) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2008، ص186

(2) ريم محمد جمال الدين مصطفي الخياط، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السوس، المجلد الرابع عشر، العدد الأول – يناير 2023، ص 485

(3) رشا عبد المنعم احمد إبراهيم، نشأة وتطور كتاب الساعات في فرنسا من العصور الوسطى حتى عصر النهضة، مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، جامعة دمياط، المجلد الخامس، العدد الثالث ، يوليو – 2018، ص76

(4) FERNAND MAURETTE, EVERYONE' S GEOGRAPHY OF FRANCE, LIBRAIRIE HACHETTE, BOUIEF. ST – GERMAIN. PARIS, 1919, p 14-15

جدول (1) اطوال الحدود البحرية للجمهورية الفرنسية

البحر او المحيط	طول الساحل	النسبة %
الأبيض المتوسط	5,080 كم	23.85
الأطلسي	14,700	68.99
المانش	560	2.63
الشمال	965	4.53
المجموع	21,305	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: جغرافيا فرنسا، https://ar.m.wikipedia.0rg

ج – الموقع بالنسبة للدول المجاورة:

تحتاج الدولة في بداية نشأتها أو في مرحلة تكوينها، الى شيء من العزلة، وكلما كانت محاطة بمناطق منيعة كالبحر او الصحراء كلما ساعد هذا على إعطاء الفرصة للنواة ان يكتمل نموها، فوضع الدولة بالنسبة لدول الجوار يقودنا الى الكلام عن الوضع الاستراتيجي للموقع، مثلما أدت مواجهة فرنسا وجها لوجه مع المانيا الى الضرورة بالنسبة لدول الجوار يقودها الى التجنيد الاجباري طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية والى اتجاه جزء لابأس به من الميزانية لشؤن الدفاع، ونقل الكثير من الصناعات التي كان يجب ان تقوم في شمال فرنسا [1]. وتحد فرنسا مجموعة من الدول ينظر الى خريطة (3).

د – الموقع الاستراتيجي:

نعني به الموقع الذي يضيف للدولة التي تسيطر على ميزة عسكرية وسياسية واقتصادية عن منافسيها، واعلى درجات الأهمية الاستراتيجية يتمثل المضايق المحيطة التي تقع على الطرق التجارية الهامة[2]، وتميزت فرنسا بموقع استراتيجي مهم عن طريق أراضيها التي تلعب دوراً أساسياً في التعاون الإقليمي نظرا لحجم مجالها البحري والموارد التي تحتوي عليها، ودورها في التحول البيئي، ووجود شبكة واسعة جدا من الوكالات ومعاهد البحوث اذ تشكل فرنسا بثلث اجمالي الأراضي الزراعية في الاتحاد الأوربي، كما تتمتع بمناخ معتدل ومتنوع

(1) محمد عبد الغنى سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص23-24.

(2) فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص74.

خريطة (3) الموقع الجغرافي لجمهورية فرنسا بالنسبة لليابس والماء ودول الجوار

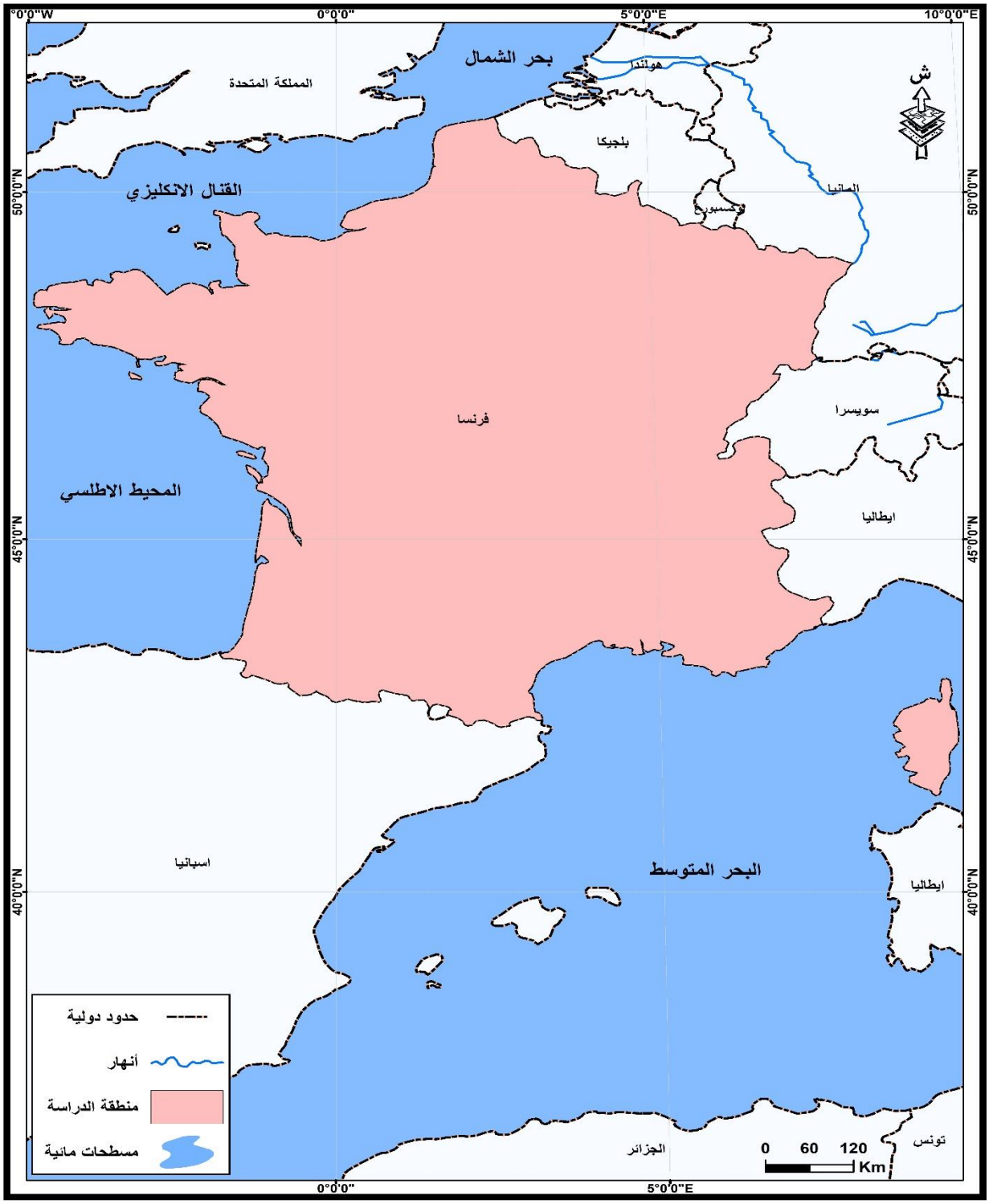

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

وهي ثاني أكبر منتج زراعي في العالم (بعد الولايات المتحدة) والمنتج الرائد في الاتحاد الأوربي، وتمتلك موارد حرجة تعد من بين أكبر الموارد في أوربا، وتمتلك أكبر منطقة اقتصادية خالصة في العالم بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واقتصادها منفتح جدا على التجارة الخارجية، ويبلغ اجمالي الواردات التجارية بالإضافة الى صادرات السلع والخدمات نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015. تعد فرنسا هي ثاني اكبر دولة تجُارية[1] ويحظى موقع فرنسا بأهمية كبيرة، وذلك بسبب عوامل عديده منها، انها اكبر دول أوربا كذلك تعد فرنسا بوابة لأوربا، بسبب وجود عدد كبير من المطارات الدولية والعبارات وخدمة سكك الحديد.، فضلا عن الخصائص الطبيعية التي تجعلها ذات واجهه شعبية كبيرة من حيث جمال الطبيعة، والمناخ المعتدل، والأنشطة الأخرى[2]

2- المساحة

تعد المساحة من العناصر الرئيسة في الجغرافية السياسية للدولة، فمن الناحية النظرية كلما كبرت مساحة الدولة كلما استوعبت عدد اكبر من السكان، وكلما توسعت مواردها الطبيعية، ويعد عدد السكان والموارد الطبيعية اهم عناصر التطور السياسي والاقتصادي لأي دولة [3]. والمساحة الكبيرة تتيح إمكانية الدفاع بالعمق (العمق الاستراتيجي) (Defence of deept)، ولا سيما أيام الحرب وهذه الميزة يقصد بها كل من ليبيا وروسيا مع الايطاليين أيام نابليون في الحرب العالمية الثانية، وبمعنى اخر تمثل المساحة عبارة عن نواة التي تتأصل فيها الرغبة في خلق الوحدة السياسية، ويمكن القول ان النواة، تكون بمثابة مركزا للاشعاع الروحي ومنطلقا للطموح والتطلعات، التي ترعى بناء الوحدة وتستهدف توسيع رقعتها فضلا عن كل مساحة يكتمل بها الوجود المادي لوحدة السياسية. وما من شك في ان عوامل كثيرة جغرافية، طبيعية وبشرية وعوامل تاريخية تشترك في نشأة النواة التي تفرض الخطط الرامية الى تجمع مساحات الأرض، ولم شمل الناس الذين تتألف منهم الوحدة السياسية [4]. ففرنسا تعد اكبر دول إوربا الغربية مساحة اذ تقع في غربي أوربا على خليج بسكاي والقنال الإنكليزي، بين كل من بلجيكا واسبانيا وجنوب شرقي المملكة المتحدة وعلى البحر المتوسط بين كل من إيطاليا واسبانيا، تشغل فرنسا مساحة كلية قدرها: 551.500 كم مربع وفي بعض الدول بلغت المساحة حسب تصنيف

(1) Minstiry for Europe and foreign Affairs, France's Indo-pacific, 2021` p 3.

(2) www.mawdoo3.com.

(3) زيد كريم حسين المعموري، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه مناطق الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2019، ص81.

(4) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط2، مطبعة الانتصار، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، 1999، ص52.

باوندز ومساحة اليابس تقدر ب 549970 كم مربع اما مساحة المياه هي 1530 كم مربع، وتضم فرنسا 10 أقاليم مما يجعل مناخها متنوع حسب كل إقليم ودرجة ابتعاده عن المحيط الأطلسي او البحر المتوسط [1].

3- الشكل والحدود:

من الواجب ان يتم تحديد مناطق الحدود تحديدا دقيقا بالخرائط المرفقة، ويتم تحديد العلامات الأرضية ووصف الملامح الطوبوغرافية التي تمر بها الحدود. ولابد وان تحدد الحدود السياسية الفاصلة بين الدول وجيرانها من كل الجهات، وان توصف الحدود وصفا دقيقا معرفا بالأودية وملامح التضاريس والسطح القائم على جانبيها حتى يستدل عليها بالعلامات الأرضية والخرائط التي تم توضيحها حسب الاتفاقيات المصحوبة[2] ومن ميزات أجزاء الدولة ان تكون متماسكة ومتصلة، فكلما كانت ملتئمة كلما قصرت حدودها بالنسبة الى المساحة، ومن الناحية النظرية البحثية يعتبر الشكل الدائري للدولة مثاليا وخاصة اذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق عمل نسبة بعد الحدود الحقيقية[3]؛تتشارك فرنسا على طوال الحدود البرية والتي تقدر بحوالي 2884.6 كم مع بلجيكا ب 620 كم، مع إيطاليا ب 848 كم، مع اسبانيا 623 كم، مع المانيا 451 كم مع اندروا 56.6 كم، مع لوكسمبورغ، 73 كم، مع سويسرا 573 كم ينظر الى جدول (2).

4- الثروات الطبيعية والاقتصادية:

يعد استكشاف الثروات والبحث والتنقيب عن النفط والغاز واستخراج المعادن والجواهر من باطن الأرض من مسؤوليات الحكومة، و تنميتها واستثمارها لمصالح الشعب ومن واجباتها الإدارية والشرعية، كذلك ان استصلاح الأراضي والعناية بالزراعة من اجل الامن الغذائي للشعب، وتبنى المشروعات الاقتصادية والتجارية، وتوفير فرص العمل لأفراد الشعب[4]. تعددت الموارد الطبيعية في فرنسا مما جعلها تحتل مكانة اقتصادية

(1) خديجة فلاح، مصدر سابق، ص 21.

(2) محمد حجازي محمد، الجغرافية السياسية، مكتبة الإسكندرية، 1997-1996، ص 48.

(3) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة – دراسات الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص 39.

(4) بدر الحسن القاسمي، الثروات الطبيعية ملكياتها واستثمارها واستخدامها في الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الامارات – دبي، 2015، ص 6.

جدول (2) اطوال الحدود البرية للجمهورية الفرنسية مع الدول المجاورة

التسلسل	فرنسا – دول الجوار	اطوال الحدود / كم	نسبة %
1	فرنسا – بلجيكا	620	21.49
2	فرنسا – لوكسمبورغ	73	2.54
3	فرنسا – المانيا	451	15.64
4	فرنسا – سويسرا	573	19.87
5	فرنسا إيطاليا	488	16.92
6	فرنسا – اسبانيا	623	21.59
7	فرنسا – اندروا	56.6	1.95
	مجموع الحدود	2,884.6	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: Library of Congrees – Federal Research Division

متقدمة من بين الدول الأخرى كالصين واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، حيث استفادت فرنسا بشكل كبير من الثروات الموجود فيها التي لعبت دورا كبيرا في تحويل فرنسا الى ما هي عليه اليوم[1]. تشمل بعض الثروات الطبيعية الموجودة في فرنسا ما يأتي:

أ- الثروة الزراعية:

لا شك أن أهم الأسس الجغرافية لقوة الدولة هي توافر الثروات الطبيعية فمن الصعب ان يتحكم الانسان على قوة الدولة ما دون ان يقدر مصادر الثروة الموجودة والمستغلة بها. وهناك العديد من الثروات فمنها ما يوجد في باطن الأرض ومنها ما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية وتلك التي تتواجد في الغلاف الغازي فالجنس البشري يعيش على سطح هذا الكون معتمدا على ما يوجد به سطح القشرة الأرضية فهو يعتمد على التربة الخصبة، فمعظم طعام البشرية يعتمد على التربة اذا توفرت المياه اللازمة للزراعة، فالتربة احد اهم العناصر لقوة الدولة[2]. تتميز تربة فرنسا بالخصوبة الجيدة، خصوصا في سهول فرنسا الشمالية فهي سهول مستوية ومتدرجة، تتخللها تلال وهضاب مغطاة بالغابات حيث يجري فيها نهر السين وانهار أخر،

(1) www.tijaratuna.com

(2) حسين حمزة بندقجي، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، المطبعة الفنية الحديثة، ط 3، المملكة العربية السعودية – جدة، 1981، ص51.

فضلا عن وادي نهر الراين الذي يتميز بالانحدار الشديد، وارض مستوية على امتداد النهر ويشكل هذا النهر حدود فرنسا مع المانيا وهو الطريق النهري الرئيسي في اوريا. وتشمل أراضي أخرى في فرنسا منها المرتفعة الوسطى التي تقل أهميتها عن الشمالية، فتكون هذه المناطق قليلة السكان، وفقيرة بالتربة ويجري فيها نهر اللوار، الذي يعد من أطول انهار فرنسا الذي ينبع من جبال سيفين[1]. تتميز الزراعة الفرنسية بتنوعها الكبير وتنوع المناظر الطبيعية والمناخ والتربة الموجودة في ارضيها. تعد قيمة انتاجها الزراعي من بين اعلى المعدلات في الاتحاد الأوربي. حيث تصل الى 72.9 مليار يورو، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في فرنسا حوالي 28 مليون هكتار، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بحوالي227,155 هكتار[2]. ويلعب القطاع الزراعي الدور الفعال في تحقيق اهداف كثيرة، حيث يعتبر ركيزة أساسية للأمن الغذائي واستقرار أسعار المنتجات الغذائية، كما يسهم في التنمية الريفية والاجتماعية من خلال توفير مصدر دخل مهم للسكان[3]. اذ تعد فرنسا ثاني اكبر مصدر للمحاصيل الزراعية في العالم وسادس اكبر منتج زراعي في العالم، وتتميز المناطق الشمالية بمزارع القمح الكبيرة، وإنتاج التفاح في غرب فرنسا، والخضروات في جنوبها، وتقسم المساحات الزراعية الى ثلاثة مساحات رئيسة ينظر الى جدول (3)، منها المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وتبلغ نسبتها بحوالي 63 %، والمساحة المخصصة للأعشاب تشكل ما يقارب 34 % من مساحة فرنسا، و3 % من المحاصيل المعمرة وكروم العنب والبساتين عام 2023[4]، وتهدف فرنسا الى ضمان (الامن الغذائي)* من خلال تحسين القدرة التنافسية المستدامة للقطاع الزراعي، وخلق قيمة مضافة وزيادة مرونة المزارع والحد من استخدام المدخلات. وتسهم في تحقيق اهداف الصفقة الخضراء وحياد الكاربون من خلال تعزيز تنويع المزارع والحفاض على الأراضي العشبية الدائمة وإنتاج البروتين النباتي والزراعة الايكولوجية او العضوية *وهي تجمع بين العناصر الوطنية والإقليمية، وتقدم الدعم للمزارعين والمناطق الريفية من خلال مراعاة الخصوصية الإقليمية، تعمل فرنسا على دعم دخل المزارعين كشبكة امنية، ومن الاحتمالات المتوقعة لفترة ما بين (2023–2027) ان تعمل

(1) تقرير مفصل عن فرنسا، ربيع الأول / فبراير 2011، ص11.

(2) European Commission, At a glance: FRANCE'S CAP STRATEGIC PLAN –Agriculture and Rural Development, 2023, p2.

(3) الاستراتيجية الوطنية للزراعة والملخص التنفيذي لعام 2030 ' وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، 2023، ص 16.

(4)www.ar.m.wikipedia.org

*الامن الغذائي: يشير هذا المصطلح الى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بان الامن الغذائي قد يتحقق عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلا.

**الزراعة العضوية:هي عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة التنوع البايلوجي في التربة.

فرنسا على ان يكون الدعم المالي للمزارعين اكثر استهدافا واكثر عدالة[1]. وهذه ليست ظاهرة جديدة، من اجل هذا يلاحظ ان كل دولة ومنه ضمنها فرنسا تبذل قصارى جهدها وفي إقامة المشاريع الزراعية التي تعطيها نوعا من الاكتفاء الذاتي للغذاء الذي هو الأهم في الجوانب السياسية، غير ان هذا الهدف لا يتحقق بسهولة نظرا لاختلاف الظروف الطبيعية والمناخية[2].

جدول (3) نسبة المساحات الزراعية للجمهورية الفرنسية للعام 2023

ت	نوع المحصول	النسبة %
1	محاصيل الحبوب	% 63
2	الأعشاب	% 34
3	المعمرة وكروم العنب والبساتين	% 3
4	المجموع	% 100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.ar.m.wikipedia.org

ب – الثروة المعدنية:

أن القشرة الأرضية غنية بالمعادن على اختلاف أنواعها واشكالها وعليها يعتمد الانسان في رفاهيته وقدرته على الدفاع عن نفسة ووطنه، ومن المعادن بأنواعها، وهي التي قامت عليها الثروة الصناعية او المدن الصناعية في القرن التاسع عشر والعشرين، وعلى كل هذه المواد تتوقف قوة الدولة وعظمتها، لان الصناعات الحديثة وخاصة صناعة الأسلحة تعتمد على المعادن بشكل او بأخر [3].من اهم ثروات فرنسا المعدنية هي:

1 –اليورانيوم:

هو الوقود الرئيسي المستخدم في القوى النووية، وهي تكنلوجيا منخفضة الكربون لها أهمية محورية في توليد الكهرباء، وفي الوقت الحاضر، هناك 451 من مفاعلات القوى النووية العاملة في 30 بلدا، وتولد هذه المفاعلات 11% من كهرباء العالم. ومن المرجح أن تزيد القدرة العالمية على توليد القوى النووية بحلول عام 2050، وفقا لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشير التقديرات الى ان العالم سيكون لدية ما يكفي من

(1) European Commission, IBID, p3.

(2) حسين حمزة بندقي ، مصدر سابق، ص52 –53.

(3) حسين حمزة بندقي، مصدر سابق، ص 53.

اليورانيوم لعقود مقبلة[1]. يدخل اليورانيوم ضمن المعادن الاستراتيجية الهامة وقدرته الهائلة على اختراق الاجسام اهتمام مصممي الأسلحة العسكرية، والذين بدأوا في ثمانينيات القرن الماضي ابحاثا حول استخدام اليورانيوم المنضب في الذخيرة المضادة للدروع وفي درع الدبابات، وتتميز الذخيرة المعالجة باليورانيوم المنضب بالقدرة الهائلة على الاختراق نتيجة لكثافتها الكبيرة، اذ ان بإمكان قذيفة معالجة باليورانيوم ان تخترق كتلة من الخرسانة تحت الأرض تبلغ من العمق ثلاثة امتار[2]. وخلال النظرة التاريخية لاكتشاف اليورانيوم من خلال تحليل الوثائق التي تم التحقق منها، ان تطوير استخراج اليورانيوم، هي أحدث صناعة تعدين في فرنسا، بدا بعد الحرب العالمية الثانية في سياق لإعادة الاعمار. ان الرغبة في استعادة الشعور بالاستقلال الوطني جعلت من اليورانيوم وسيلة أساسية ، أولا قبل كل شيء لأنشاء برنامج للأسلحة النووية، ولتطوير التكنلوجيا النووية لإنتاج الكهرباء، وسرعان ما أدى التنقيب في الأراضي الفرنسية الى الاكتشافات الأولى للرواسب الكبيرة، وبعد عام 1988 عاما قياسيا في استخراج اليورانيوم في فرنسا اذ تم استخراج 3420 طنا[3]. تقع رواسب اليورانيوم في منطقة ما سيف سنترال التي كانت تمتلك في وقت ما احتياطات من خام اليورانيوم تقدر بنحو50.000 طن، ومع ذلك فرنسا لديها طلب كبير على الطاقة، ولا تستطيع رواسب اليورانيوم الوفاء بها مما اضطر تأمينها من افريقيا وخاصة من النيجر، وفي الواقع انتهى استخراج اليورانيوم في فرنسا في عام 2001 ن مما اضطر البلاد اللجوء الى استيراد اليورانيوم لتغطية اكثر من نصف انتاج اليورانيوم، حيث كانت هناك اكثر من 59 محطة نووية نشطة، وساهمت جميعها بنحو94.6 % من انتاج الكهرباء الأساسية المستخدمة في المنازل والمصانع في جميع انحاء البلاد[4]. وقد عملت فرنسا على كفائه إدارة الوقود النووي المستهلك، عن طرق إعادة تدويره، ومن خلال القيام بذلك تستطيع الصناعة الفرنسية استعادة اليورانيوم من الوقود المستخدم وقد نجحت في ذلك من خلال إعادة تدوير ما يقارب 1150 طنا من الوقود المستخدم الذي تنتجه كل عام، ومن ثم تعمل على تقليل حجم النفايات عالية الاشعاع[5]. كذلك، يستخدم اليورانيوم وهو معدن مشع سام، في العديد من المجالات، حيث تحتاج فرنسا الى ما يقارب 7800 طن من اليورانيوم الطبيعي سنويا، لتشغيل 56

(1) مجلة الوكالة الدولية لطاقة الذرية (IAEA)، اليورانيوم من الاستكشاف الى الاستصلاح، 2018، ص1.

(2) هيثم هاني جميل أبو كركي، استخدام اليورانيوم المنضب وموقف القانون الدولي، مجلة جامعة الحسن بن طلال للبحوث، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص55

(3) EUROPEAN COMMISSIN DIRECTORATE-GENERAL FOR ENERGY- Radiation protection, REPORT VERIFICATION UNDER ARTICLE 35 OF THE EURATOM TREATY, Former uranium mines and production sites Departments of Haute-Vienne and Limousin Region FRANCE, 2010, p10 p11.

(4) موقع تجارتي www.tijartuna.com

(5) Management of Spent Fuel form Nuclear Power Reactors, IAEA Bulletin, 2019، Krikorian

مفاعلا، في 18 محطة للطاقة النووية [1]، لذا ترتفع أهمية المعدن في أوقات الحرب وعند الحاجة الى انتاج كميات كبيرة من العدد الحربية، كما ان وقوع المعادن الاستراتيجية وقت الحرب في ايدي الأعداء يعتبر من الأمور الخطرة، لذا يجب على الدولة الحفاظ عليها من التدخل الخارجي[2].

2 – الحديد:

يعد الحديد من اهم الخامات الصناعية في كافة الدول عبر قرون عديدة اذ ينتج منه العديد من السبائك التي تستعمل في العديد من المنتجات والاغراض الصناعية، وتمثل سبائك الحديد عنصراً هاماً في صناعة التشييد والبناء والجسور في صناعة السكك الحديدية وهياكل السيارات وصناعة الات والمعدات، وفي انابيب نقل السوائل والمخلفات. وتنتج سبائك الحديد في ثلاث اشكال، الحديد الزهر للمنتجات التي لا تتعرض الى الطرق والمقاومة للصدأ، والحديد المطاوع الذي يستعمل في اعمال البناء بسب تشكيله بسهولة، والحديد الصلب ذو الصلابة العالية الذي له القدرة الكبيرة على القطع[3]. تعد مقاطعة اللورين هي المصدر الرئيسي لخام الحديد في فرنسا، حيث كانت الرواسب الكبيرة من الموارد الطبيعية الثمينة الى جانب الفحم مسؤولة عن النمو السكاني السريع خلال الثورة الصناعية لفترة من الوقت، يعد الحديد من الثروة المعدنية الأهم في حقل اللورين، ويتجاوز احتياطه 2250 مليون طن، كانت لورين موطننا لصناعات الفولاذ الذي يعتمد على خام الحديد لكن استنفذت الودائع مع مرور الوقت، وعندما أصبحت المنافسة من لدول الأخرى الصلبة أغلقت معظم الصناعات، وتحاول الحكومة في الوقت الحالي احياء لورين واعادتها الى مجدها السابق بعد ان تحول العديد من السكان الى الزراعة[4].

3 – الثروات المعادن الأخرى:

تشتهر فرنسا بالموارد المعدنية الوفيرة وخصوصا في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، وتظم أنواع عديدة من الموارد أهمها الرصاص والفضة والنحاس، ويعود تاريخ انتاج المعادن الى القرن العاشر في منطقة سانت ماري، التي سرعان ما أصبحت مدينة غنية ومزدهرة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تم التنقيب عن كتلة جبال فوج بأكملها بشكل مكثف، حيث كانت في ذلك الوقت ذات قيمة كبيرة، فكانت سانت ماري اومين، يضم في ذلك الوقت 3000 عامل منجم و600 منجم ومنطقة تنقيب و12 مصهرا[5].

(1)http://www.almayadeen.net

(2) حسين حمزة بندقي، السياسية، مصدر سابق، ص54.

(3) عزة علي فرج إبراهيم، اقتصاديات صناعة الحديد والصلب بمصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص 35.

(4) www.blog.caveo.com.kw Caveo Brokerage Company:

(5) Historical mining and smelting in the Vosges Mountains(France), Journal of Geochemical Exploration, 2010, p2.

من المعادن الأخرى التي تتوفر في فرنسا معدن البوكسيت، الذي تم اكتشافه لأول مرة في فرنسا عام 1821، والغريب ان منجم البوكسيت لم ينتج الكثير منذ اكتشافه، على الرغم من ان المنطقة تخضع للصيانة الروتينية، ولكن ان يتم استخراجه على نطاق واسع والسبب في ذلك يرجع الى عدم جدوى عملية التعدين الهائلة، لأنه يعتقد ان مخزون البوكسيت صغيرة للغاية، ولا يمكن تبرير أي عملية استخراج مهمه[1]. أن تاريخ المعادن في فرنسا غير منتظم، مما ينعكس سلبا على الأرباح المرتبطة بالمنافسة في السوق، ليست فقط اقتصر الامر على معدن البوكسيت، فضلا عن الى معدن الرصاص الذي لم يتم استغلاله بالضرورة من قبل المجتمعات ما قبل التاريخ، نظرا لارتباطه بالعديد من رواسب الخام بما في ذلك النحاس يمكن اعتباره وكيلا لأنواع مختلفة من التعدين. وفي هذه الدراسة تهدف الى معرفة تاريخ الأنشطة المتعلقة بالمعادن بدا من العلامات الأولى لاستخرجه وصولا الى صوره الأخيرة[2]. لذا تعتبر الثروة المعدنية لأي، وطريقة استغلالها هي الدعامة الأساسية لتقديمها وأحد المعايير الهامة، لمدى قوتها، فالثروات المعدنية هي بلا شك من اساسيات العصر الصناعي الحالي واستنزاف الانسان لهذه الثروات بشكل مستمر يشكل خطرا مستقبلا خطرا على موارد الانسان[3].

ج – الثروة الطاقوية (مصادر الطاقة)

بدأ التصنيع قبل 200 سنة، اعتمد الاقتصاد والمجتمع بشكل كامل على الطاقة المتجددة في العصر الحدث، كان الفحم الحجري يستعمل منذ زمن بعيد، ولكن بكميات قليلة، اما النفط والغاز فلم يكن لهما دور. والحديث بشكل عام عم الطاقة في تلك الفترة امر اشكالي. ففي الحين انصب الاهتمام الرئيسي على توليد الحرارة (بشكل خاص من الخشب) او استخدام الرياح او الطاقة المائية او الحيوانات او البشر كمحركات. والطاقة بالمفهوم العام، حيث يتم تحويل الحرارة الى حركة، لم تكن موجودة في ذلك الحين. وقد حصل هذا لأول مرة من خلال المحرك البخاري، الذي قاد الى التصنيع والى تكوين تصور لدينا عن الطاقة والتعامل معها[4]. اهم مصادر الطاقة في فرنسا هي:

(1) Caveo Brokerage Companywww.blog.caveo.com.kw.
(2) Historical mining and smelting in the Vosges Mountaings(France), IBID, p2p3.
(3) محضي يمينة و بوكاري سعيدة، إمكانية استغلال الثروات المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة (دول اتحاد المغرب العربي 2009–2018)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية أدرار، 2020، ص 6.
(4) فرانتس جوزيف بروغيماير، الشمس والمياه والرياح: تطور التحول في مجال الطاقة في المانيا، مؤسسة فريدش إبرت، مركز الابداع–الأردن (عمان)، 2016، ص 6.

1- الفحم:

هو مادة صلبة يتم الحصول عليها من تحويل حراري –كيميائي للكتلة الحيوية في بيئة محدودة او عديمة الاوكسجين ويكون ثبات اكبر من الكتلة الحيوية الغير مفحمة، الفحم الحيوي يمكن ان يستعمل بصورة مباشرة او كمكون ضمن منتج تم خلطة، ويكون له فوائد عديدة وتطبيقات متعددة، يمكن ان يحسن كفاءة استخدام الموارد وغيرها من الفوائد الاخرى[1]. وكان الفحم مورداً أساسيا لعب دورا هاما في موجة الثورة الصناعية التي اجتاحت الدول الاوربية بما في ذلك فرنسا. بالعودة الى القرن التاسع عشر كان لدى فرنسا احتياطا هائلا من الفحم والتي استنفذت بمرور الوقت من خلال الافراط في الاستخدام، مع تغير العالم واكتشافات مصادر جديدة للطاقة، انخفض تعدين الفحم في فرنسا بشكل كبير[2]. اذ قامت فرنسا يتحسين أدائها بشكل ملحوظ خلال عام 2015، مع تقاعد مصانع الفحم في الداخل ة وزيادة الجهود السياسية للحد من التأثير السلبي للشركات الفرنسية في الخارج ويمكن ان تركز الإجراءات الإضافية لاستكمال التخلص التدريجي من الفحم، وقد احتلت فرنسا المرتبة الثانية من التخلص من الفحم، بعد ان وفر الفحم 2% من اجمالي الطاقة الكهربائية في عام 2014 ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة وبشكل كبير[3]. في عام 2017 أعلنت الحكومة الفرنسية عن نيتها، اغلاق محطات الطاقة الفرنسية التي تعمل بالفحم ما بين (2019–2022)، من اجل توفي طاقة نظيفة والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وتتمتع هذه المحطات بقدرة إنتاجية تبلغ بحوالي 3 جيجابيت، وجاء هذه الحطة في اعقاب موجات الاغلاق التي حدثت للمحطات التي تعمل بالفحم ينظر الى جدول (4).

حيث قام الاتحاد الأوربي في وضع خطة وطنية للطاقة والمناخ، والتزم الاتحاد الأوربي بالتحول إلى الطاقة النظيفة. مما يساهم في تحقيق اهداف عديدة، بشأن تغير المناخ وتوفير الطاقة النظيفة للجميع لعام 2030، من اجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 40% على الأقل وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة 32.5% على الأقل وزيادة حصة الطاقة المتجددة الى 32%، وضمان استخدام الطاقة ما لا يقل عن 15% من مستويات الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء المجاورة، من خلال تكيف التعاون الإقليمي الجيد القائم بالفعل مع اسبانيا والبرتغال والدول الأخرى المجاورة، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة، ويمكن ان يشمل التوسع مجالات عدة مثل تقييم قدرة التوليد الإقليمية والبحث والابتكار في مجالات التكنولوجيا ذات الاهتمام المشترك مع دول عدة مثل تقييم قدرة التوليد الإقليمية

(1) مارتا كامبس (ترجمة محمد إبراهيم الوابل و عادل ربيع عثمان)، استخدامات الفحم الحيوي في عملية التكمير لإنتاج سماد الكمبوست، جامعة ماسي–ثاير تومولينسون، 2015، ص1.

(2) www.tijaratuna.com.

(3) Chris Littlecott, France Coal Phase Out,7G Scorecard Country Profile, 2015, p1.

جدول (4) محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والتي تأثرت بالأغلاق بين عامي 2013-2015

اسم الشركة	افتتح	إنتاج	الوحدة مغلقة	سنة الاغلاق	القدرة
الاسن	1970	650تيراواط/ساعة(2009)	250جيجاوات	2015	65
الحد الاقصى	1971	1292تيراواط/ساعة(2009)	250*2جيجاوات	2015	110
كنت اعمى	1963	2820تيراواط/ساعة(2010)	250*3جيجاوات	2014	145
فيتري	1970	1172تيراواط/ساعة(2010)	250*2جيجاوات	2015	110
لوهافر	1968	3914تيراواط/ساعة(2010)	600+250جيجاوات	2013	337
جاردان	1967	2507تيراواط/ساعة(2009)	230جيجاوات	2013	
اميل هوشيت	1958		330+125جيجاوات	2015	357
هورنينغ	1970	457تيراواط/ساعة(2009)	235جيجاوات	2013	86
لوسي	1971	543تيرواط/ساعة(2009)	245جيجاوات	2014	67

المصدر:

Andrzej Jakubowski, Chatter 3 Phasing 0ut coal in the French energy sector, French Cleantech, 2019, p93.

والبحث والابتكار في مجالات التكنلوجيا ذات الاهتمام المشترك مع دول الاعضاء [1]. وفي الآونة الأخيرة درست فرنسا إعادة تشغيل محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم، من اجل مواجهة الاضطرابات في مجال الطاقة، وقد استنجدت في محطة تعمل في شرقي البلاد، التي تم اغلاقها في 31 اذار/ مارس، وذلك لإنتاج الكهرباء، في ظل اضطراب سوق الطاقة، إثر الحروب الناجمة في أوكرانيا. وأوضحت الوزارة ان نسبة انتاج الكهرباء بالفحم لن تتخطى 1% من اجمالي الإنتاج، كذلك اكدت الوزارة ان هناك احتمالية لتشغيل محطة سان اوفلد لبضع ساعات، في حال الاحتياج اليها، مؤكدة انها لن تستخدم الفحم الروسي، هناك محطة تعمل بالفحم في كورديماي غرب فرنسا، وتنتج اكثر من 67% من الكهرباء، وكان الهدف من الاعتماد على الفحم، نتيجة سوء الأوضاع بسبب الحرب الروسية الأوكرانية [2]. يعد الفحم ذو أهمية كبيرة نتيجة عملة الكبير في الآلات التجارية التي تحتاج الى كميات كبيرة من الوقود لإدارتها وتشغيلها، ولكن مشكلة الفحم تكمن في كونه كبير الحجم، ما يصعب ترحيله لمساحات طويلة فضلا عن كونه من مصادر الوقود الملوثة للبيئة، وكانت هذه

(1) France-National targets and contributions foreseen in the draft Nati0nal Energy and Climate plan,France's draft National Energy, European Commissi0n, 2018, p1p4

(2) فرنسا:www.france24.com

المشكلة اكثر تفاقما في بداية القرن التاسع عشر، قبل تطور وسائل النقل من سكك الحديد ومكانات الاحتراق الداخلي والسفن الكبيرة، وكانت النتيجة أن انجذبت الصناعات التي تعتمد على الفحم كمصدر قوة الى حيث يستخرج الفحم[1].

2 – النفط:

يعد النفط من أساسيات وركائز الاقتصاد الوطني باعتباره الممول الرئيسي لخطط التنمية لمختلف النشاطات القطاعية للدولة، فضلا عن تزويد الاقتصاد بالطاقة الضرورية من اجل نمو متكامل ودائم[2]. ظهرت صناعة النفط الفرنسي بشكل متأخر، تحديدا بين الحربين، وكانت بمثابة معجزة اقتصادية، اذ تم تأسيس اول شركة بترول عام 1924، عندما هدفت فرنسا لاستعادة جزء من مصالح شركة البترول التركية في الشرق الادنى، وقد استعادت حصة دويشته بنك. وكانت الخطوة المهمة الثانية هي وضع قانون عام 1928 الذي اهتم بتراخيص التصدير الخاصة للنفط الخام والمكرر، بينما كانت الخطوة الأخيرة هي انشاء شركة التكرير. دعمت الدولة تطوير الشركة من خلال بعض الترتيبات المؤسسية ونجحت في دمجها خلال المراحل الأولية، وذلك من خلال إضافة رؤوس أموال أكبر شركات التوزيع وتشجيع تطوير نشاط التوزيع الخاص بها. وأول بئر نفط اكتشف في فرنسا عام 1745 خلال فترة الاستعمار الفرنسي[3]. وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية للولايات المتحدة وألمانيا، ولكن بالمقارنة مع انتاج هذه الدول، كان انتاجها ذا قيمة اعلى وذلك بسبب جودة النفط الفرنسي[4]. واكتسب النفط أهمية كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر، وشهد بعدها انتشارا على مستوى العالم، وتم استخدامه في مجالات عدة منها، محطات توليد الطاقة والتدفئة المنزلية ووقود للسيارات، حيث كان استخدام النفط في هذه المجالات كان سهل جدا، ثم ازداد استهلاك النفط لتوليد الطاقة في الصناعات الحديثة. وقد بلغت نسبة الاستخدام لعام 2023 بحوالي 1,604.00 برميل يوميا ينظر جدول (5). أي اعلى فترات الاستهلاك لدولة فرنسا وقد شكل النفط بداية عصر حديث في حياة المجتمعات بعد التحول من الفحم الى

(1) حسن عبد العزيز احمد، جغرافية أوربا – دراسة موضوعية، ط1، دار المريخ للصقر – مطبعة نهضة مصر، المملكة العربية السعودية – الرياض، 1982، ص 345 ص 346.

(2) محضي يمينة وبوكاري سعيدة، إمكانيات استغلال الثروات المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة (دول اتحاد المغرب العربي (2009–2018)، مصدر سابق، ص 42.

(3) Mohamed Sassi, The French Oil Industry Between the Wars, Voi.1, 2003, p1.

(4) Fernabnd Maurette, Everyone ‘s Geography of France, Liprairie Hachette, 79 Boulev st cermain-paris, 1919, p142.

جدول (5) استهلاك النفط لجمهورية فرنسا (2022-2023)

العام	القيمة/ برميل	نسبة التغير %
2023	1,604.00	-4.15%
2023	1,674.00	%7.51
2023	1,557.00	%8.05
2023	1,441.00	-5.51%
2023	1,525.00	-3.36%
2023	1,578.00	%5.76
2023	1,492.00	-0.07%
2022	1,493.00	-0.86%
2022	1,506.00	5.02
2022	1,434.00	-15.80%
2022	1,703.00	65.%7
2022	1,582.00	-----

المصدر: الاعتماد على: www.ar.Knoema.com

طاقة الحديثة (النفط). وكان التحول في مجال الطاقة بشكل بسيط وواضح، وقد أدى هذا الى مجال طاقة النفط بدلا من الفحم له أهمية كبيرة، حيث اسهم في تقليل الانبعاثات التي تؤدي الاضرار في البيئة [1]. تطورت صناعة النفط في أوربا بشكل كبير، واحتلت فرنسا مرتبة متقدمة من بين دول أوربا، حيث بلغت المرتبة الرابعة بطاقة تكرارية قدرها 1491 ألف برميل، بنسبة 10% من مجموع الطاقة التكرارية في أوربا الغربية وبلغ عدد المصافي (9) في نهاية 2018، منها مصنع بروت جيروم الذي تم انشاءه في عام 11933بلغت طاقته التكريرية بحوالي 2709 برميل، الذي كان مملوك من قبل شركة إكسون موبيل للتكرار والتوريدات في مناء جيروم، ومصنع جونفريفل تم انشاءه عام 1932،الطاقة التكريرية 240 برميل، مملوك من قبل شركة إجمالي سا، فضلا عن الى مصنع دونغيس الذي تم انشاءه 1933، وطاقته التكريرية 230 برميل، مملوك من قبل شركة إجمالي سا، ومصنع لا فيرا عام 1933، طاقته التكريرية 210 الف برميل، مملوك من قبل شركة

(1) فرانتس جوزيف بروغيماير، الشمس والمياه والرياح: تطور التحول في مجال لطاقة في المانيا، مصدر سابق، ص 7 ص10.

إينوس، و بيتيت كورون، عام 1929، طاقته التكريرية 162 الف برميل، مملوك من قبل بتروبلس القابضة اية جي، مصنع فوسرمير علم 1965، طاقته التكريرية 150 الف برميل، مملوك من قبل شركة إكسون موبيل للتكرار والتوريدات، و فايزين في عام 1964 بطاقة تكريريه 119، من قبل شركة إجمالي سا، ومصنع غراندبوتس في عام 1966، وتبلغ طاقته التكريرية عام 1929، طاقته التكريرية 162، مملوك من قبل بتروبلس القابضة اية جي، مصنع فوسرمير علم 1965، طاقته التكريرية 150، مملوك من قبل شركة إكسون موبيل للتكرار والتوريدات، و فايزين في عام 1964 بطاقة تكريريه 119، من قبل شركة إجمالي سا، ومصنع غراندبوتس في عام 1966 وتبلغ طاقته التكريرية 100 مملوك من قبل شركة إجمالي سا، بالإضافة الى مصنع دنكريك الذي تم أنشاءه في عام 1932، وتبلغ طاقته التكريرية 10، ومملوك من قبل شركة النسيج. ينظر جدول (6).

جدول (6) مصافي النفط العاملة في فرنسا عام 2019 -2021 (ألف ب/ي)

اسم المصفاة	الطاقة التكريرية	تاريخ الانشاء	مؤشر نيلسون	اسم الشركة
بروت جيروم	270	1933	5.90	اكسون موبيل للتكرار والتوريدات
جونفريفل	7.86	240	1932	اجمالي سا
دونغيس	230	1933	5.55	اجمالي سا
لا فيرا	210	1933	4.55	إينوس
بيتيت كورون	162	1929	4.35	بتروبلس القابضة اية جي
فوي سير مير	150	1965	5.66	اكسون موبيل للتكرار والتوريدات
فايزين	119	1964	5.97	اجمالي سا
غراندبوتس	100	1966	7.18	اجمالي سا
دنكريك	10	1932	5.11	النسيج
المجموع	1491		52.13	

المصدر: من عم الباحث بالاعتماد على: صناعة تكرير النفط في العالم، منظمة الأقطار العربية للنفط أوبك، الكويت،2019 ص131.

لذا ان النفط يمثل أهمية استراتيجية، وحيوية للاقتصاد ومحط أطماع العالم، وظهور الشركات النفطية على الساحة الدولية في دول أوربا والشرق الأوسط، في نهاية الحرب العالمية الأولى. بدا الامر بعد نهاية الحرب

العالمية عندما ارتبط مجد الحلفاء بشكل مثالي، بمجد الشركات النفطية الوطنية الخاصة بهم، علاوة على ذلك اذ وقعت فرنسا على انضمامها الى نادي عمالقة النفط، لذا تعد الثروة النفطية في فرنسا من اهم الثروات الموجودة فيها لسد حاجتها المحلية، لتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من الحاجات الأخرى[1].

3 – الغاز الطبيعي:

عرفت البشرية الغاز الطبيعي منذ حوالي 5000 سنة، ويحتوي الغاز الطبيعي على عوالق عديدة، منها كائنات لا ترا بالعين المجردة (مجهرية)، كالطحالب والكائنات الأولية الت تراكمت على مر السنين في طبقات الأرض والمحيطات، وضغطت البقايا تحت الطبقات الرسوبية، نتيجة الضغط والحرارة تحولت هذه البقايا المواد العضوية بعد الاف السنين الى غاز طبيعي، ولا يختلف الغاز الطبيعي في تكوينه كثيرا عن النفط فكلاهما ينشا تحت الظروف نفسها، يعد الغاز الطبيعي أخف من النفط، اما عن كيفية استخراجه فهو يستخرج من أبار تشبه أبار النفط الى حد كبير، ويتم نقلة عن طريق انابيب من منصات الإنتاج الى نقطة تجمع معينة، ثم يتم نقلة الى معامل التكرير، فتتم تقنيته عن طريق إزالة الماء والسوائل الأخرى[2]. شهد قطاع الطاقة في العالم تحولات كبيرة ناجمة عن تنامي الضغوطات التنافسية، حيث تزايد القلق حول التكاليف وتامين التزويد والمحافظة على البيئة، وفي الوقت نفسه، فان 1.6 بليون نسمة أي ما يقارب ربع عدد سكان العالم، تعد حاجتهم الأساسية للطاقة ماسة جدا. تختلف التحديات التي يشهدها قطاع اطاقة، من منطقة الى أخرى. وتعمل البلدان الصناعية على تأمين مدخراتها في مناخ تنافسي، وبطريقة علنية مراعية للبيئة. في السنوات الأخيرة تصدر الغاز الطبيعي العناوين، كحل محتمل للتحديات المتعلقة بقطاع الطاقة[3]. يحتل الغاز الطبيعي مرتبة متقدمة من مصادر الطاقة، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد النفط، وهو يشكل ما يقارب (23) % من مصادر الطاقة في العالم. تشير استراتيجية الطاقة الرسمية الفرنسية الى ان امن الطاقة عنصر مهم من عناصر الامن القومي الفرنسي، وتؤدي الحكومة الفرنسية دورا نشيطا في قطاع الطاقة حتى تحمي فرنسا من الاخطار الخارجية. لقد بلغت صادرات فرنسا في عام 2021–2022 من 28 الى 45 % بينما بلغ استهلاكها للغاز

(1) Mohamed Sassi, The French Oil Industry Between the Wars, Voi.1, 2003, p25.

(2) طارق بن علي و الطاهر بن علي و احمد بقاص، نمذجة تقلبات أسعار الغاز في الأسواق الدولية من 2015–2022، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، الجزائر، 2022، ص8.

(3) مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظره مركزة على الغاز الصخري، 2010، ص2.

بحوالي ما يقارب 25 % لعام 2022 [1]. بدأت فرنسا بالتعاون مع دول الجوار في مجال الطاقة، من خلال تصدير النفط بشكل مباشر الى دولة المانيا، في إطار التضامن للدولي في مجال الطاقة، بسبب توقف شحنات الغاز الروسي نتيجة سوء الأوضاع فيها، وقالت شركة "جي ار تي غاز" الفرنسية – المشغلة لشبكة خطوط انابيب الغاز، ان المانيا تلقت شحنات مباشرة من الغاز الفرنسي. وتعد فرنسا اول موزع للغاز الطبيعي في أوربا، لأنها تمتلك أطول شبكة لتوزيع النفط والغاز الطبيعي ذي الضغط العالي بأوربا. فضلا عن ان لها ثاني احتياطي للغاز في اوربا، هذا ما يعكس مدى أهمية ثروة الغاز في فرنسا لسد احتياجاتها المحلية[2] لذا يعد الغاز الطبيعي من اعم مصادر الطاقة المحركة لعملية النمو الاقتصادي في فرنسا و العالم، خاصة وانه يلبي في الوقت الحاضر اكثر من 20% من احتياجات العالم ومن المتوقع ان يزداد الطلب عليه في المستقبل مع زيادة التطور التكنلوجي في صناعته[3].

ثانياً/ الخصائص البشرية للجمهورية الفرنسية

للسكان الدور الاساسي في قيام الدول، وبناء نفوذها من عبر تفاعلهم المؤثر والمتأثر مع الأرض التي تقوم عليها أحد اركان الدولة وهم الشعب، وهذه الثروة البشرية بحد ذاتها عامل قوة فيما إذا توفر فيها تفاعل النوع من الكم الى جانب صفات ثابتة مثل التجانس القومي واللغوي والديني، وإذ ما توفرت تلك الصفات لدى مواطني دول المنطقة زادتها قوة في علاقتها الدولية ومنها الاستقرار والتماسك بين افراد المجتمع في الداخل، وتعد الدول في مثل هذا الحال دولة نموذجية[4]. وتشتمل الخصائص البشرية على.

1 – حجم السكان:

تختلف دول العالم من حيث عدد السكان فينخفض حجم سكانها، أي انها ذات حجم سكان صغير جدا كالفاتيكان وسان مارينو وقطر والبحرين، وبعضها الاخر اعداد سكانها كبير جدا مثل الصين والهند والولايات المتحدة، وغالبا ما يكون عدد السكان مقياسا لقوة الدولة وعظمتها، فشعب تعداده مليون نسمة ليس

(1) حارث قحطان عبدالله و مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي واثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص128 ص144.

(2) موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net

(3) احمد جاسم جبار، تطورات صناعة الغاز الطبيعي واثارها في سوق النفط العالمية، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، جامعة الكوفة –كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص 76.

(4) ماجد صدام سالم، التنافس التركي _ الإيراني المعاصر في منطقة المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربة – ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2014، ص56.

كشعب تعداده مئة مليون نسمة، والدول ذات العدد الكبير من السكان غالبا ما تكون في مركز افضل من حيث إمكانية توفير القوى العاملة في ميادين الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية، والتعدين او في القوات المسلحة) وكذلك من حيث إمكانية توفير المهارات والخبرات المتنوعة[1]، واذا اردنا تحليل قوة الدولة فان الدول ذات الاعداد الكبيرة لها ميزه عن بقية الدول ذات الاعداد القليلة، بالإضافة الى نوعية السكان مثلا السن اذا كانت الدول تتمتع بمجتمع شبابي او النسبة النوعية كلها عوامل مهمة وذات اثر كبير في قوة الدولة[2]. الا ان الكثرة العددية للسكان ليست دائما مصدر القوة اذ لم تتوفر لها جوانب أخرى، كالمستوى التعليمي والتقدم التكنلوجي والروح والمعنوية العالية والتماسك السياسي، وزيادة قوة العمل المنتجة مع توافر الموارد لدى الدولة مما يجعل للسكان أهمية خاصة، وان كثرة السكان مع ضيق موارد الثروة لدى الدولة فيصبح مشكلة كبيرة تعوق تقم الدول. وبذلك تكون الكثرة السكانية عامل ضعف كما تكون عامل قوة. يجب ان يكون توزيع السكان في الدولة بانتظام في جميع ارجائها فكلما كانوا منتشرين في جميع ارجاء الدولة كلما كان أفضل. تركز السكان في مناطق متعددة سواء كان انتشارهم في مناطق سهلية او مناطق ساحلية او وقوع دولة أخرى على شطري الدولة فإن ذلك يؤدي الى مشاكل عديدة بين الدولتين، وفي نفس الوقت تعد المنطقة المتخلخلة بالسكان خطرا على الدولة ونقطة ضعف خصوصا اثناء الصراعات التي تكون مجاورة لحدود الدولة[3].

جدول (7) حجم السكان ومعدلات نموهم للمدة (1973-2023)

العام	عدد السكان في جمهورية فرنسا / مليون نسمة	معدل النمو السنوي
1973	51,814,075	
1983	54,592,379	0.52
1993	57,053,731	0.44
2003	59,728,261	0.46
2013	63,335,180	0.52
2023	64,756,583	0.59

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

(1) نافع قصاب واخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ص61.

(2) رؤوف راشد خله، كينيا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2000، 77.

(3) علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، مصر – القاهرة، 1998، ص154 ص 155.

يلاحظ من الجدول (7) ان فرنسا شهدت زيادة سكانية للمدة (1973–2023)، بعد ان كان الحجم السكاني يبلغ (51,814075) نسمة في عام 1973 ارتفع الى (64,756,583) نسمة عام 2023 واعلى معدل نمو سكاني كان للمدة ما بين (1973–2023) التي بلغت (0.59) وهذه الزيادة بالدرجة الأولى نتيجة التوجه العالمي للاهتمام بصحة الانسان والقضاء على الامراض المستعصية، وإعطاء اللقاحات المجانية، ونجاح البشرية بالقضاء على الامراض التقليدية المميتة، وفي الوقت نفسة تحسين المستوي الغذائي للفرد، سواء من حيث الكم او من حيث النوع[1]. لذا وان مستوى الخصوبة في فرنسا يرتبط بدعم الدولة للأسر، أي ان سياسة الاسرة تساعد على تخفيض التكاليف فبعض الاسر تتملك دخل قليل جدا مما ينعكس سلبا على الانجاب على العكس من الاسر ذات المستوى المعيشي المتقدم، اذ تستطيع تلبية احتياجات افرادها من المأكل والملبس. يلاحظ في ستينيات القرن العشرين ان الاسرة الفرنسية كانت متأثرة بالمخاوف من الانجاب في فترة ما بين الحربين العالميتين، الا ان السياسة الفرنسية شجعت على الانجاب وتكفلت بتوفير الرفاهية وتحسين المعيشة للسكان، ووضعت امتيازات للأسرة التي تنجب، ومنحت العلاوات للطفل من خلال تخصيص الأموال وتوفير المستشفيات الجيدة للمرأة التي انجبت ومع زيادة كل طفل تزاد المكافأة من خلال توفير بطاقات سفر او مبلغ مالي كبير، كان الهدف من ذلك هو زيادة حجم السكان وتعويض ما خسرته فرنسا في الحروب السابقة[2]. على الرغم من ان سكان فرنسا يتقدمون بالسن الا ان لا يوجد خطر في الانحدار الديموغرافي الى الأفق، ومن المتوقع ان يزاد سكان فرنسا بشكل أكبر حسب التوقعات التي طرحها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية لعام 2050، زيادة سكانية كبيرة تصل الى أكثر من 70 مليون نسمة، نتيجة ما قامت به الحكومة الفرنسية من جهود لتشجيع الانجاب، فضلا عن الهجرة الوافدة خصوصا وان فرنسا استقطبت اعداد كبيرة من المهاجرين الافارقة التي تعد عامل من عوامل النمو السكاني[3]. لذا فقد حافظت فرنسا على مستوى مرتفع من الخصوبة مقارنة مع الدول الاوربية. لذا يعد السكان العنصر البشري المحوري والرئيسي للدولة وله درجة كبيرة من الأهمية، اذ يرتبط ذلك بحجمهم وتوزيعهم وتركيبهم، ان هذا الحجم لسكان فرنسا جعلها في مقدمة الدول الاوربية، الذي زاد من امكانيتها وقوتها واستغلال الموارد داخل الدولة.

(1) إبراهيم احمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1997، ص29.

(2) Marie Therese Letablier, Fertility and Family Policies in France, Journal of Population and Social Security (Population), Supplement to Volume 1, P246 P247.

(3) Laurent Toulemon and Isabelle Robert-Bobee, Population Socies, No 429, 2006, P1.

2- توزيع السكان:

يقصد بمفهوم توزيع السكان، نسبة ما يصيب الوحدة الإدارية من مجموع السكان ويهدف الى تشخيص انتشار السكان في المكان، ويبرز صورة توزيع الأنماط التي يتخذها، والخصائص الجغرافية التي تتحكم في ذلك، ويمكن من خلاله معرفة مناطق التركز والتخلخل السكاني من اجل وضع المؤشرات الواقعية بين ايدي المخططين لكي يتم توفير الخدمات للسكان[1]. يتوزع السكان بشكل غير متساوي في أجزاء مختلفة، وقبل دراس التجمعات السكانية، لابد ان نشير ان عدد سكان العالم تخطى 8 مليار نسمة يعيشون على اليابس يشكلون نسبة 30% من سطح الكرة الأرضية، والنسبة الباقية تشغلها المياه، حيث يتوزع السكان بشكل مختلف فبعضهم يعيش في مناطق صحراوية جافة البعض الاخر في مناطق جبلية شديدة التضرس وكان ذلك في العهود القديمة لتوزيع السكان، لكن بعد التطورات التي حدثت في العالم تطور السكان بشكل كبير، وبدا السكان يزدادون بحوالي 100 مليون كل عام حول العالم. احتلت أوربا نسبة متقدمة من سكان العالم حيث بلغت ثالث اكبر تجمع للسكان[2]. وتوجد عوامل عديدة تسهم بشكل كبير في توزيع السكان منها عوامل طبيعية وعوامل أخرى بشرية، يتجمع الناس في المناطق السهلية المفتوحة واحواض الأنهار وحيث تواجد الترب الزراعية الخصبة التي يستطيع الانسان ممارسة عملة، ويتشتت السكان في المناطق الصحراوية الفقيرة، والمناطق الجبلية ذات الارتفاع الكبير، ومن الناحية الاقتصادية فأن التكتل الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، والمراكز الانتاجية التي تجمع السكان حولها. وللعوامل السياسية الدور الاساسي في توزيع السكان التي توجد فيها المؤسسات السياسية كالعواصم، منها باريس عاصمة فرنسا التي تشهد تمركز سكاني كبير. فضلا عن مشاريع توطين المهاجرين فكل هذه العوامل اسهمت في توزيع السكان[3].

3 – تركيب السكان:

يهدف التركيب السكاني الى دراسة الخصائص المختلفة، للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع حيث يستخدم هذا التركيب لمقارنة التغيير في البناء السكاني بين المجتمعات بعضها والبعض الاخر،

(1) حسين قاسم محمد الياسري، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة البصرة وتأثيرة في قوة العراق السياسية، مجلة دراسات البصرة، السنة الثالثة عشر، العدد 27، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2018، ص5 ص6.

(2) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص 78.

(3) قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن-عمان، 2011، ص157

عبر فترة معينة للمجتمع الواحد في مراحل زمنية متعاقبة وتعد الاشكال التي يأخذها التركيب السكاني، ومن اكثرها شيوعا في التحليل الديموغرافي: التركيب العمري والتركيب النوعي[1].

أ – التركيب العمري:

ان التركيب العمري هو توزيع السكان إلى مجموعات، كل مجموعة من السكان موزعة على فئات السن ونسبتها، والتركيب العمري لا يقل أهمية عن التركيب النوعي، حيث يعد المرأة الحقيقية التي تظهر واقع السكان من حيث مراحلهم العمرية (فتوة – شباب – شيخوخة) هذا يدل على ان النمط السائد للحالة الصحية في المجتمع لذا يعد العمر من أكثر الخصائص الأساس المميزة للسكان. لذا تلجا الدراسات السكانية الى تناول التركيب العمري الذي يمكن معرفته من خلال ثلاث فئات رئيسية هي:

الفئة الأولى من (0–14سنة):

هذه الفئة بحاجة الى الاعالة، فهم دون سن العمل وغالبا ما يكونوا على المقاعد الدراسية، وهذه الفئة غير منتجة وهي تمثل قاعدة الهرم السكاني، ويكون تأثيرها واضح بعاملي المواليد والوفيات وتكون هذه في الدول النامية اعدادها كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة التي تكون معدلاتها قليلة[2].

ومن خلال الجدول (9) يتضح ان هذه الفئة شكلت (24.2%) بعدد (12,563,116) نسمة من مجموع السكان في فرنسا لسنة 1973، البالغ عددهم (51,814,075) فيما شكلت أدني نسبة في عام 2023 حينما شكلت ما نسبته (17%) بعدد (11,035,297) نسمة من مجموع سكان فرنسا لعام 2023 البالغ (64,756,583) نسمة، حيث ان انخفاض هذه النسبة للمواليد في المجتمع الفرنسي في عام 2023 امرا طبيعيا بسبب قلة الانجاب في دولة فرنسا واتباع سياسة تنظيم الاسرة (تحديد النسل) من قبل المجتمعات الفرنسية، الامر الذي ينبئ بانخفاض معدلات احتياطي القوتين العسكرية والاقتصادية.

الفئة الثانية (الفئة الوسطى 15–64 سنة): هي الفئة المنتجة والنشطة اقتصاديا التي يقع على عاتقها أعالة باقي الفئات. [3] ويتضح من خلال جدول (9) ان هذه الفئة سجلت نسبة (62.5%) بعدد (32,366,031)

(1) وصفي هاشم الرمامنة، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقان (1952–1994)، رسالة ماجستير، مكية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998، ص79.

(2) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص211.

(3) حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1990–2001 افاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص122.

مليون نسمة من مجموع سكان فرنسا لسنة 1973 (51,814,075) نسمة اما نسبتها في عام 2023 فقد بلغت (61%) بعدد (39,474,871) نسمة، لسبب الزيادة المطردة لهذه الفئة يعود لتحسين الأوضاع المعيشية وارتفاع المستوى الاقتصادي وهذا يدل ان فرنسا من الدول الفتية وتتمتع بديناميكية شابة قياسا مع دول اوربا التي تعاني من انخفاض هذه الفئة العمرية.

الفئة الثالثة (كبار السن من65 سنة فأكثر):

وهي فئة غير منتجة وتشمل اعدادا كبيرة من الاناث والارامل وهي الأخرى تعد انعكاسا لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك، لان نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن ومن ثم ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والعكس صحيح[1]. ان هذه الفئة ازدادت في عام 2023 اذ بلغت النسبة (22,1%) بعدد (14,246,415) نسمة ينظر الى جدول (8) بعد ان كانت تلك النسبة منخفضة في السنين السابقة نتيجة التعمير في فرنسا فضلا عن الأسباب السياسية والصحية والاجتماعية.

جدول (8) عدد السكان حسب الفئات العمرية للمدة (1973-2023)

السنة	عدد السكان العام/مليون نسمة	صغار السن اقل من 15 سنة	النسبة المئوية %	الفئة الوسطى 15-64	النسبة المئوية %	فئة كبار السن 65 فأكثر	النسبة المئوية %
1973	51,814,075	12,563,116	24,2	32,366,031	62،5	6,884,928	13,3
1983	54,592,379	11,886,311	21,8	35,554,650	65,1	7,151,418	13,1
1993	57,053,731	11,262,797	19,7	37,355,614	65,5	8,435,320	14,8
2003	59,728,261	11,052,178	18,5	38,865,972	65,1	9,810,111	16,4
2013	63,335,180	11,593,926	18.3	40,230,099	63,5	11,511,155	18.2
2023	64,756,583	11,035,297	17	39,474,871	61	14,246,415	22

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

(1) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات،ط4، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1993، ص294 ص295.

ب – التركيب النوعي للسكان:

يعبر عن التركيب النوعي للسكان بنسبة عدد الذكور لكل مائة من الاناث وتعرف هذه النسبة بنسبة النوع، ويتم الحصول عليها بقسمة عدد الذكور على الاناث الكلي ويضرب الناتج في 100، ان دراسة سكان أي دولة ومنها فرنسا تتطلب معرفة عدد الذكور والاناث فيها ومدى الاختلاف بينهما لان الاختلافات العددية فيما بينهما لها اثار على نوعية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعلى قوة العمل ومعدلات المواليد والوفيات، وكذلك الهجرة والتوزيع المهني للسكان[1]، ويتضح من الجدول (9) ان التركيب النوعي لفرنسا يظهر بشكل واضح على ان عدد الاناث يتفوق على عدد الذكور وأيضا من خلال الجدول نفسة يمكن الاستدلال بان نسبة النوع في فرنسا سجلت في عام 1973 (95) رجل لكل 100 انثى، ثم بدأت نسب النوع بالانخفاض التدريجي لتبلغ سنة 2023 بحدود (93) رجل لكل 100 انثى، وهذا يعني ان نسبة الاناث امتازت بالزيادة على نسبة الذكور، الامر الذي يدل على تحسين الظروف المعيشية وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، فضلا عن ذلك في هذه الفترة ساد المجتمع الفرنسي خلال هذه السنة حالة التشجيع الانجابي والتطور في المجال الصحي.

جدول (9) عدد سكان فرنسا وتركيبهم النوعي ونسبة النوع (1973-2023)

السنة	عدد السكان العام / مليون نسمة	عدد الذكور/ نسمة	عدد الاناث / نسمة	نسبة النوع
1973	51,814,075	25,318,468	26,495,607	95
1983	54,592,379	26,636,107	27,956,272	95
1993	57,053,731	27,729,695	29,324,036	94
2003	59,728,261	28,956,296	30,771,965	94
2013	63,335,180	30,642,240	32,692,940	93
2023	64,756,583	31,279,016	33,477,567	93

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

(1) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار الجامعات المصرية، 1977، ص387.

ج – التركيب الاثنوغرافي:

يقصد بالتركيب الاثنوغرافي توزيع السكان في الدولة حسب اصولهم القومية والدينية واللغوية والعرقية التي تؤثر سلباً او إيجاباً في قوتها، فاذا كانت اغلبية السكان متجانسة اثنوغرافيا يكون في مصلحة الدولة اما إذا تنوعت القوميات والأديان فيها فيكون عامل ضعف في هيكلها، سيما إذا كانت ذا نزعه استقلالية مما يؤدي الى قيام حركات انفصالية واضطرابات داخلية. وتهتم الجغرافيا السياسية بدراسة السكان وتهتم بجانبين: الجانب الاول امة خاضعة للغة والدين. اما الجانب الثاني: ديموغرافي يعطي فكرة عن عدد السكان وبالتالي عن مقدار قوة الدولة وحيويتها وقيمتها في المجال الدولي. الأول: حضاريا وأنثروبولوجيا الذي يشمل السلالات والمقومات الثقافية او الحضارية التب تجعل منهم.[1] ويشمل التركيب الاثنوغرافي العناصر الاتية:-

1-التركيب القومي:

للتركيب القومي أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة، فالقومية هي الشعور المتبادل بين الافراد الذي يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للوطن، اما الشعب فهو تعبير بشري يحمل معنى اضيق نطاقا من تعبير الامة، حيث لا توجد الا اذا توفرت لها وحدة الشعور النفسي بين افرادها نتيجة اتحادهم في عدة عناصر ومنها الدين واللغة والتاريخ، لذا ان دراسة الجغرافية السياسية تتطلب فهم التكوين القومي للدولة لدولة لان الحدود السياسية أحيانا تنقطع من قومية معينة لتلحقها بقومية أخرى.[2]، والقومية هي مبدا روحي يربط الأبناء والمواطنين فضلا عن امه من اهم عومل القوة القومية للدولة، فهو يمس بالدرجة الأساس العنصر البشري الذي يحدد التجانس والروابط القومية التي تربط الشعوب، ويظهر من الجدول (11) ان سكان فرنسا يتألف من قوميات عرقية عديدة، ومن اهم هذه المجموعات العرقية هي: السلتيون التي تنحدر من أصول أيرلندية وأسكتلندية وويلزية، فضلا عن اللاتينيون، و الأقليات الجرمانية، والسلافية، والشمال افريقية، والهندو صينية، والباسكية، وبناء على ذلك يمكن القول ان التعددية القومية كانت في فرنسا مصدر قوة وتعد من الدول المثالية[3].

(1) عفاف رحيمة شميل، تحليل جغرافي سياسي لمتناقضات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط للمدة (2002-2017)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ميسان، 2020، ص 64.

(2) علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص164 ص 165.

(3) دولت احمد صادق وزميلة، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1975، ص52.

2- التركيب الديني:

يهتم الجغرافيون السياسيون بدراسة التركيب الديني لما له من أهمية كبيرة في ترابط سكان الدولة وتماسكهم فالتباين الديني من دون وجود سياسة حكيمة توافق بين الأديان يخلق مشكلات سياسية محلية وإقليمية وربما دولية او قد يكون سببا في تمزق وحدة المجتمع، وفي بعض الأحيان للتركيب الديني عامل مؤثر في قوة الدولة اذا استطاعت تجاوز الخلافات بين المجتمع ووصلت الى مرحلة من النضج في فهم الدين.[1] وللدين دور مهم في بناء المجتمع في بناء المجتمع ويعتبر الدين احد المقومات الاثنوغرافي للدولة، ويعد من الظواهر البشرية المهمة التي تحدد سلوك المجتمعات البشرية، وتتكون فرنسا اثنوغرافيا من ديانات ومذاهب ينظر الى جدول (10) أهمها:

جدول (10) التركيب الاثنوغرافي لجمهورية فرنسا 2023

التسلسل	الديانة	النسبة %
1	الكاثوليك	83-88
2	البروتستانت	2
3	اليهود	1
4	اللادينيين	4
5	المسلمون	5-10
6		100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.moqatel.com/Franc

الكاثوليك (المسيح): ان سكان فرنسا يدينون بالديانة الكاثوليكية بنسبة (83-88%) من ديانات سكان فرنسا والتي تأتي في مقدمة الديانات وينقسمون الى مذاهب متعددة منها الكاثوليك الاسمين، والكاثوليك الملحدين، وتوجد كنائس وكاتدرائيات التي تعد جزءاً هام من ثقافة فرنسا منها كاتدرائية نوتردام في باريس وشارتر وغيرها من الأماكن المقدسة بالإضافة الى الكنسية الكاثوليكية، وقد انجبت فرنسا العديد من القديسين الكاثوليك ومن بين الأكثر شهرة في العالم المسيحي تريزا الطفل يسوع والقديس إرينيئوس، جان دارك وغيرهم.

البروتستانت: تشكل هذه الديانة نسبة ضئيلة بنسبة (2%) من مجموع الديانات وكان ذلك من القرن الثامن عشر، فقد عرفوا أصحاب هذه الديانة تاريخا صعبا في فرنسا إذا انهم تعرضوا لأشكال متنوعة من العنف

(1) مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة هشة دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2018، ص 91.

خلال فترة طويلة من الزمن مما أدى الى هجرة اعداد كبيرة من أصحاب هذه الديانة حفاضا على حياتهم، فبقيت نسبة قليلة في دولة فرنسا.

اليهود: يبلغ اليهود في دولة فرنسا نسبة (1%) من مجموع الديانات وهي نسبة ضئيلة جدا حيث تتمركز هذه الفئة بالمناطق الحضرية في باريس وثم مارسيليا، ونسب قليلة في ليون ونيس وستراسبورغ وتولوز.

اللادينيين: يشكلون نسبة بحوالي (4%) من سكان فرنسا، يمتلك اللادينيين تاريخا طويلا وقاعدة ديموغرافية كبيرة اذ ان هذه النسبة لا تعتنق من ديانات فرنسا ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة في السنوات القادمة.

المسلمون: ان سكان فرنسا يدينون بالإسلام بنسبة (5-10%)، والإسلام من أكثر الأديان نمواً، وقد فاق الإسلام بالعدد الرقعة الجغرافية المسيحية والكشوف الجغرافية وتوسع المسيحين في العالم الجديد ويأتي الإسلام من حيث العدد في المرتبة الثانية في فرنسا والثالثة بعد المسيحية في أوربا. يتضح من ذلك ان فرنسا من الدول ذات التنوع الديني الذي أعطاها نوع من القدرة والالتحام بين سكانها[1].

(1) صبحي صالح محمد الدايني، تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 1995، ص 431 ص 445.

المبحث الثاني

الخصائص الجغرافية لدول الساحل الافريقي

اولاً: الخصائص الطبيعية

تمهيد

تنبع الأهمية الجيوسياسية لدول الساحل لموقعها الاستراتيجي الذي يعد بمثابة منطقة تلاق بين الشعوب والثقافات الحضارية، ونقطة تواصل وجسر عبور وربط شمال القارة الافريقية ووسطها وجنوبها، ويعد ممراً في طرق المواصلات، وما تملكه من ثروات طبيعية، وتعد منطقة الساحل الافريقي احد اهم العوامل الاستراتيجية في العالم مما يجعلها محل أطماع الدول العظمى، نظراً لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم فضلا عن الثروات النفطية والغازية والموارد المعدنية، وتعد ممرا للتحركات الأمنية لبعض القوى الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي مما يجعلها احد ابرز المناطق أهمية على مستوى العالم[1].

1- الموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي

تعد دراسة الموقع الجغرافي من اهم المقومات التي تصنع الخصائص، والتي تتأثر بها الوحدة السياسية ومن ثم يكون للموقع وزن وتقدير معا فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية وبالنسبة للوحدات السياسية من ناحية أخرى، وان دراسة الموقع الجغرافي القصد منها التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينة[2]. واذا نظرنا للموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي عبارة عن صحراء ويشبهها (اندري بورجو)[*] بانها إقليم بدون حدود، كما يسميها بعض الباحثين أيضا بالصحراء الكبرى، باعتبارها اكبر صحراء مدارية في العالم، تأخذ أجزاء كبيرة من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي، منها جمهورية (مالي) و(تشاد) و(النيجر) و(بوركينا فاسو) و(موريتانيا)، التي تكون عبارة عن شريط او حزام فاصل بين دول افريقيا ودول افريقيا الوسطى والجنوبية، يقدر طول هذا الشريط ما يقارب 5500 كم وبعرض من 350-500 كم، فضلا عن ان هذا الشريط الساحلي يعتبر من اكبر المناطق في

(1) هند جمعة علي، النافس الروسي الفرنسي في غرب افريقيا والساحل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014، ص4.
(2) صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط 2، منشاة معارف الإسكندرية، 1973، ص 34.
(*) اندري بورجو: وهو خبير فرنسي متخصص في شؤون منطقة الساحل والصحراء.

العالم انكشافاً نظرا لطبيعته الصحراوية التي تندرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها اكبر صحاري العالم[1] لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الافريقي لتشكل الصحراء الكبرى، وبعض الدول التي تتقارب مع هذه المنطقة عرقياً وأثنياً، وتعددت اراء الخبراء حول منطقة الساحل البعض يحصرها بين البحر الأبيض المتوسط شمال موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، وحوض البحر الأحمر شرقا والتشاد جنوباً، والراي الاخر يعدها تشمل موريتانيا مرورا بمالي غربا وجنوب الجزائر وشمال بوركينا فاسو والنيجر حتى تشاد شرقاً، وقد عرفت المنطقة على انها خط فاصل بين الشمال والجنوب[2].

أ – الموقع الفلكي:

تمتد منطقة الساحل فلكيا بين خطي عرض 12 درجة و20 درجة شمال خط الاستواء، ان الديناميكية الاستراتيجية التي تميزت بها منطقة الساحل الافريقي، صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها، ونتيجة هذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي دفع العديد من الباحثين والدارسين لوضع حدود أكثر دقة للساحل الافريقي[3]. خريطة (4) تتمثل بكل من جمهورية مالي وتشاد والنيجر فضلا عن بوركينا فاسو وموريتانيا، حيث يمتزج المناخ الجاف وشبة الجاف لمنطقة الساحل وصولا الى الأجواء الاستوائية، تمتد من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء جنوبا، وقد عرفت شعوب المنطقة على انها حد فاصل ما بين افريقيا البيضاء شمالاً الى افريقيا السوداء جنوباً، ويجتمع الباحثون على ان هذه المنطقة تتغذى على المشاكل السياسية والاجتماعية، يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والفلان وكثرة المسلحون لتامين حركة المواشي[4] وتعد منطقة الساحل الافريقي احد اهم المجالات الجيوسياسية في العالم والتي جعلت منها محط أطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم، فضلا عن الثروات النفطية والغازية والموارد المعدنية، والاهم من ذلك انها تتوسط القارة الافريقية وان التواجد فيها يسمح للدول الطامعة التوسع بشكل اكبر في قارة افريقيا، فضلا عن ذلك هذا الشريط الافريقي موقع للنزاعات نتيجة الاطماع الدولية ووجود الجماعات الارهابية

(1) قلاع الضرس سمير، مصدر سابق، ص 337.

(2) ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2016، ص12.

(3) صباح بالة، الساحل الافريقي، 2020، موقع الكتروني .www.asjp.cerist

(4) ظريف شاكر، مصدر سابق، ص13.

خريطة (4) الموقع الفلكي لدول الساحل الافريقي

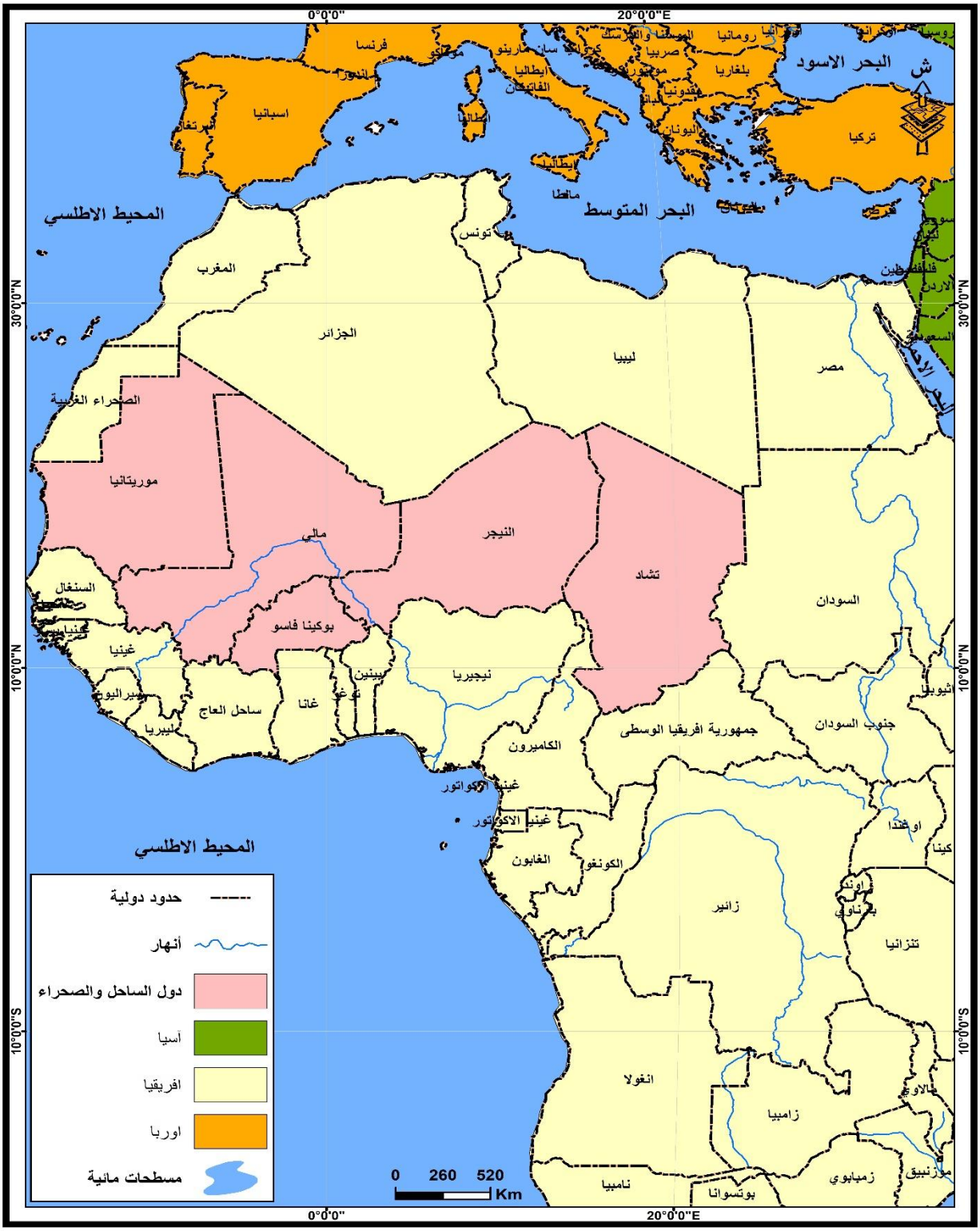

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

وقد اختلفت وجهات النظر في وضع الحدود للمنطقة فالبعض يرى انها تلك المنطقة الشبة جافة التي تمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وشمال نيجيريا تشاد والسودان حتى اثيوبيا شرقا، الا ان هذه الديناميكية التي تميزت بها المنطقة صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليه نتيجة الاختلافات في تحديدها، بينما هنالك راي اخر ان منطقة الساحل تظم كل من موريتانيا في الغرب مرورا بجمهورية مالي جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، وقد اكد بعض الباحثين في رسم حدود اكثر مرونة بحصرها بين منطقة شمال افريقيا وغربها[1].

ب – الموقع بالنسبة لليابس والماء

يعد الموقع من حيث علاقته باليابس والماء عنصرا مهما في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية، في الوقت التي تسود المياه نحو ثلاثة ارباع الكرة الأرضية ولا يحظى اليابس الا بربع اجمالي مساحتها، فضلا عن اكتساب الدولة السياسية التي تتميز بموقع مميز شخصية خاصة ويوجه سياستها نحو اتجاهات معينة[2]. هناك خلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل، البعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب اما القلب فانه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر، اما البعض الاخر يعتبر امتدادها جغرافيا من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر[3]. وبما ان الموقع من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة، وان لكل دولة موقعها الفريد على سطح الكرة الأرضية يميزها من مواقع الدول الأخرى. الا ان الصفة القارية تختلف من دولة الى أخرى من حيث الدرجة، هناك دول لها حدود قصيرة ويمكن ان يطلق عليها دول شبة حبيسة وهناك دول محاطة بحدود أرضية محاطة من جميع جهاتها وتدعى بالدول الحبيسة الامر الذي ينطبق على اغلب دول الساحل، من اهم الدول الحبيسة في فيها دولة تشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، الامر الذي يجعلها تعاني من صعوبات كثيرة لتلك الدول فقد تحرمها

(1) صباح بالة، الساحل الافريقي، الموسوعة السياسية، 2020، على الرابط الالكتروني التالي:
www.political-encyclopedia.org

(2) محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية، 2022، ص 51.

(3) عبد الرحيم ياسمينة و اقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016-2026)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، 2022، ص 30.

من إقامة قوة عسكرية بحرية ولذلك فان تعتمد في سياسات امنها على القوة الأرضية والجوية، وقد تتعرض هذه الدول الى التورط بمشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة معها بسبب الاشتراك في الحدود السياسية، اما الدولة الوحيدة من دول الساحل التي لها منفذ او حدود مع المياه هي موريتانيا التي تقع على شاطئ المحيط الأطلسي الشمالي الذي يحدها من الغرب ومن الشمال الغربي تحدها الصحراء الغربية ومن الشمال الشرقي الجزائر، اذا تكون موقع افضل من بقية دول الساحل الافريقي[1].

ج – موقع الجوار

يقصد بموقع الجوار موقع دولة على خارطة القارة التي تحتل مكان فيها، وعدد من الدول التي تجاورها وتتشارك معها في الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدول، وما يتركه ذلك الموقع من اثر في العلاقات الدولية التي ترتبط بين الدول المجاورة ولموقع الجوار اثار جديدة أخرى سيئة على سير العلاقات الدولية الا ان هذا يتوقف على عدد الدول التي تقع بحوار الدولة، التي يدرس موقع الجوار الخاص بها وكذلك الى طبيعة تلك العلاقات[2]. وتحد دول الساحل من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر مرورا بالسنغال، وتربط ما بين شمال افريقيا والفضاء المغاربي ودول ما وراء جنوب الصحراء وتحيط بها دول عديده منها ليبيا والجزائر والسودان والكاميرون وغيرها من الدول الافريقية الأخرى)[3]. ينظر الى خريطة (5)

د – الموقع الاستراتيجي

يقصد به الموقع الذي يترتب عليه السيطرة، وكسب الحماية ضد الأعداء، ويتغير الموقع تبعا للتغيرات التي تطرأ على القوى العالمية، فالتوزيع الجغرافي للقوى العالمية يمكن من خلاله تحديد الأهمية الاستراتيجية ووزنها الذي تتمتع بها الدول، وبما أن القوى العالمية تتغير فأن الأهمية الاستراتيجية هي الأخرى تتغير فضلا عن ان قيمة هذا الموقع هي حالة من عدم الثبات تبعا للتطور الحاصل في وسائل المواصلات والنقل وكذلك الاتصال، وللموقع الاستراتيجي أهمية كبيرة في تعزيز قوة الدولة ففي أوقات السلم أهمها :

(1) عبد الأمير عباس الحيالي ووسام علي كيطان النداوي، الموقع الحبيس واثرة على قوة الدولة دراسة حالة – دولة مالي، مجلة ديالى، العدد السبعون، مديرية تربية ديالى، 2013، ص 6 ص 7.

(2) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي–ليبيا، 2000، ص 25 ص 26.

(3) فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2018، ص93.

خريطة (5) الموقع الجغرافي بالنسبة لليابس والماء ودول الجوار

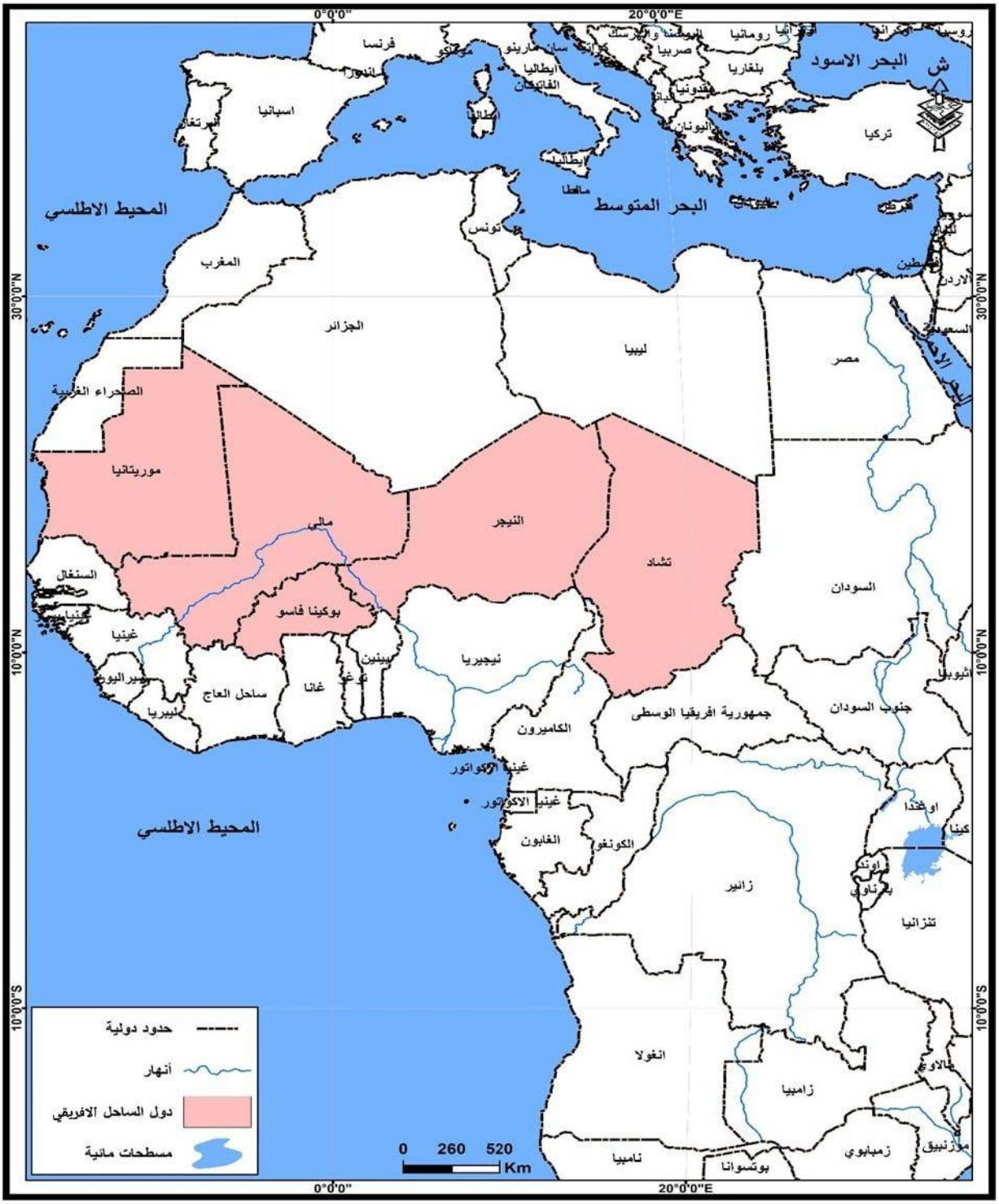

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

1 – اطلاله على مناطق حيوية واحتوائة على موارد مهمة.

2 – يلعب دورا في التوازنات الإقليمية على الأقل.

3 – يمثل اقترابا استراتيجيا مهم. ويعد غنيا استهلاكيا من الناحية الاقتصادية أوقات الحروب.[1]

وتعد منطقة الساحل الافريقي، من بين المناطق الأكثر أهمية في الاستراتيجيات الدولية، من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية ونظرا لما يتمتع به من خصائص ومزايا جيوسياسية اقتصادية تجعلها محل اهتمام القوى الإقليمية والدولية[2] وتشكل دول الساحل احد اهم المجالات الجيوسياسية في العالم التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا مرورا بدول غرب افريقيا ووسطها وصولا الى البحر الأحمر، ونظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم، فضلا عن الثروات النفطية والغازية وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية خاصة: مالي والنيجر وموريتانيا، وتمتلك مخزونا مهما من مصادر الطاقة واليورانيوم، واسواقاً استهلاكية قابلة للنمو والتنافس بين القوى الكبرى وتدخل مصالحها تجعل من استقرار هذه المنطقة هدفا استراتيجيا مشتركاً وحظيت تلك المنطقة بأهمية كبيرة في استراتيجية الاتحاد الأوربي بسبب الخيرات التي تمتع بها دول المنطقة[3].

2- المساحة

تعد المساحة من المقومات والرئيسية للدولة ولها أهمية كبيرة في مجال الدفاع والهجوم وهي من العناصر المكانية في معادلة كشف القوة لكونها تمثل المجال الحيوي الذي يمتلكه الإقليم السياسي اذ تبرز او تبين إمكانيات الدول بشكل خاص، ولها المسؤولية في تحديد الموارد المعنوية للدولة[4]. وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها، وكلما كانت الدولة ذات مساحة كبيرة كلما ازدادت قوتها وعظمتها، فادول ذات المساحة الصغيرة دائما ما تشعر بانها مقيدة بمساحتها الصغيرة، الامر الذي يخلق لها مشاكل واثار نفسية تدافع اليات قوتها، واذا اردنا التحدث عن تاريخ الدول ذات المساحة الصغيرة، أصبحت ذات أهمية لكن صغر مساحتها المقرونة بضالة اعداد سكانها لم تقدر على الاحتفاظ بمركزها السامي الذي بلغته، فعلى سبيل المثال

(1) عفاف رحيمة شميل، مصدر سابق، ص31.

(2) مراد بن يقطه وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفتر المتوسط، العدد الخامس، 2016، ص212.

(3) غدير دليلة، مصدر سابق ، ص 22.

(4) رفل حسين نجم وعباس طراد ساجت، خصائص القوة الجيوبولتيكية للجمهورية العربية السورية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 42، جامعة بابل، 2019، ص 783.

دولة سويسرا على الرغم من امكانيتها البارزة في بداية القرن السادس عشر، حاولت ان تظم سهل البو اليها لكنها لم تستطيع على ذلك، بسبب صغر حجم سكانها[1]. اذ لا يمكن لأي بلد ان يظهر كقوة دولية مهمه دون ان تكون له مساحة كبيرة، هناك بعض الباحثين أمثال (ريتشارد هارتشهورن) لا يعد المساحة من مقومات الدولة لكن لم يكن هناك أي مهرب من واقع الامر، ان مساحة الدولة تعتبر من معايير القوة وعامل مهم من عوامل تحديد المكانة السياسية والاقتصادية، وان اختلاف الوحدات السياسية في المساحة يزيد من أهمية البلد وعلاقته السياسية مع الدول الكبرى[2].

تبلغ مساحة دول الساحل نحو (5.096.092كم^2) ويشمل الساحل من الناحية الجغرافية، جمهورية مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وجمهورية موريتانيا، وتشغل مساحة جمهورية مالي مساحة (1.240.192كم^2) بنسبة مئوية بلغت (24.33%)، بينما بلغت تشاد مساحة (1.284.000كم^2) بنسبة مئوية بلغت (25.21%) وبلغت مساحة النيجر (1.267.000كم^2) بنسبة مئوية بلغت (24.86%) في حين بلغت مساحة بوركينا فاسو (274.200كم^2) وذلك بنسبة مئوية (5.38%)، وبلغت مساحة موريتانيا (1.030.700كم^2) بنسبة مئوية بلغت (20.22%) من مجموع المساحة الكلية لدول الساحل ينظر الى جدول (11).

جدول (11) مساحة دول الساحل (كم^2)

الدولة	المساحة / كم^2	النسبة %
تشاد	1.284.000	25.21
مالي	1.240.192	24.33
النيجر	1.267.000	24.86
بوركينا فاسو	274.200	5.38
موريتانيا	1.030.700	20.22
المجموع	5.096.092	100

المصدر: الاعتماد على: أطلس الوطن العربي والعالم، ص 15ص16.

(1) محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، مصدر سابق، ص 61.
(2) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة تحليل تطبيقي لعلم الجيوبولوتيكس والجغرافيا السياسية، وكالة المطبوعات –الكويت، 1977، ص 90.

3 – الحدود

فقد تم ترسيم الحدود تبعا لعدة عوامل اهما طبيعية من خلال ما تملكه البلد من (جبال– انهار– بحيرات) او من خلال عوامل بشرية (هندسية وفلكية)، وترجع فكرة إقامة وترسيم الحدود السياسية إلى قرابة القرنين من الزمن حيث لم تكن هناك أي مشكلة أو إجراءات محددة في عمليات التنقل والسفر من دولة إلى أخرى حتى القرن التاسع عشر، وكان للحدود تأثيرها الواسع في العلاقات الإقليمية الدولية، فالمشاكل الحدودية كثيرا ما تكون مسؤولة عن أسباب التوتر أو النزاع بين الدول فخط الحدود يمثل نهاية سيادة الدولة وعندها تتوقف المساحة والموارد الطبيعة والفعاليات الاقتصادية والبشرية ويتحدد بها المجال الجوي والمائي وما في داخل الأرض من موارد معدنية وبترولية[1]. وبصورة عامة نجد ان دول الساحل الافريقي تحدها دول كثيرة، وكلما زاد عدد الدول المجاورة في أي وقت من الأوقات، وللدول المجاورة بالحدود أكثر الجوانب حساسية، تحد دول الساحل دول عديده، شمال وجنوب الصحراء خريطة (6).

اذ يحدها من الشمال دول ليبيا والجزائر ومن الشمال الغربي الصحراء الغربية والسنغال غربا اما غينيا وساحل العاج في الجنوب الغربي فضلا عن كل من غانا وبنين وتوجو ونيجيريا والكاميرون جنوباً، اما افريقيا الوسطى في الجنوب الشرقي والسودان شرقاً وان اجمالي الحدود يبلغ 15083 كم كما موضح في الجدول (12).

اما حدود الساحل البحرية تكون من جهة واحده وهي من غرب موريتانيا مع المحيط الاطلسي التي يبلغ طوال حدودها البحرية بحوالي (650كم)، وبهذا الموقع تمثل دول الساحل موقعا مهما في قارة افريقيا، وعلى الرغم من ان دول الساحل اغلبها دول حبيسة الا ان وقوع المحيط الأطلسي في غربها أعطاها امرين مهمين هما: الامر الأول غناها الاقتصادي واحتكاكها الحضاري الذي يشجعها على الاحتكاك الحضاري والبحث عن الثروات السمكية والغاز والبترول وغيرها من الموارد الأخرى، واما الامر الثاني الاستفادة من الطرق البحرية بالوساطة التجارية، ومرور وتبادل السلع عن طرق التجارة العالمية البحرية[2].

(1) خطاب سعد محيميد الجبوري، الحدود العراقية الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص 7.

(2) محمد سعيد بن احمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960–1993، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، 2003، ص 67 ص68.

خريطة (6) الحدود السياسية لدول الساحل الافريقي

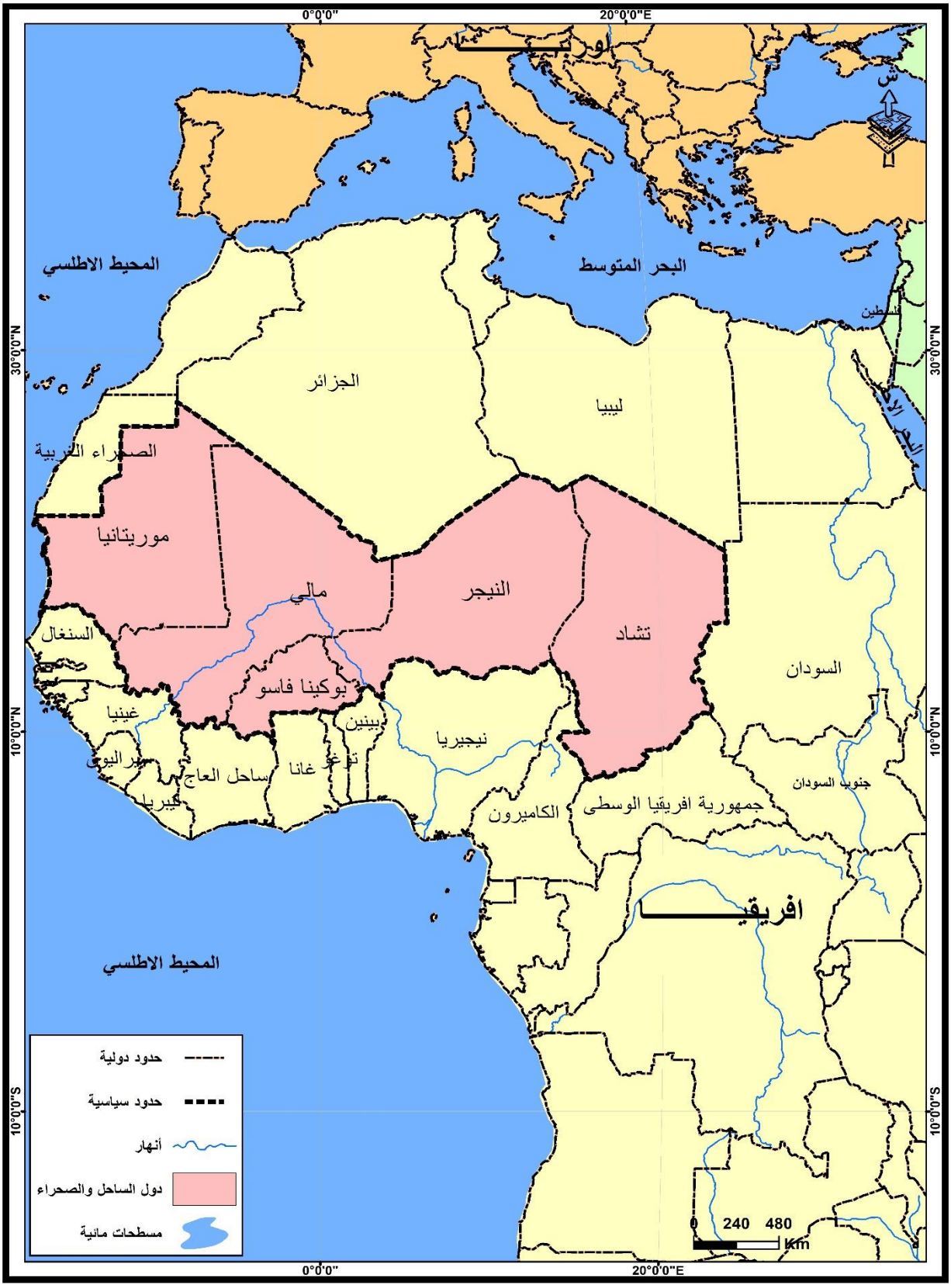

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم الجغرافي، باستعمال برامجيات Arc gis10.4

جدول (12) اطوال الحدود البرية لدول الساحل مع دول الجوار

ت	دول الساحل – دول الجوار	اطوال الحدود / كم	النسبة %
1	الساحل – ليبيا، الجزائر	4150	27.5144
2	الساحل – الصحراء الغربية	1561	10.3493
3	الساحل – السنغال	813	5.3901
4	الساحل – غينيا، ساحل العاج	1390	9.2156
5	الساحل – غانا، بنين، توجو، نيجيريا، الكاميرون	4612	30.5774
6	الساحل – افريقيا الوسطى	1197	7.9360
7	الساحل – السودان	1360	9.0167
	المجموع	15083	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: موقع الجزيرة / www.moqatel.com

4– الموارد الطبيعية والاقتصادية:

للموارد الطبيعية أهمية كبيرة في دول العالم ككل وان امتلاكها لأي بلد تعد حاجة ضرورية من ضروريات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وتعد دول الساحل والصحراء غنية بالكثير من الموارد الطبيعية من بين دول القارة الافريقية، وعلى الرغم من الأهمية التي اضافتها الموارد الطبيعية لدول الساحل الا انها في نفس الوقت أصبحت عامل قلق بسبب أطماع الدول الأخرى التي تريد السيطرة على قدر كبير من الموارد، منها فرنسا والصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا[1] اذ تنظر فرنسا لدول الساحل الافريقي وتعدها سوقا مهما لصادراتها، لان دول هذه المنطقة تتميز بثروات كبيره ومن اهم هذه الثروات النفط والحديد والذهب واليورانيوم فضلا عن الثروة الزراعية، ودائما ما تتعرض دول هذه المنطقة الى هجمات إرهابية بسبب ما تحتويه من موارد

(1) خرشي حسام الدين، الصراع على الموارد ودورة في تفجير النزاعات المسلحة في افريقيا دراسة حالة البحيرات الكبرى، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016، ص20.

وثروات الامر الذي جعل فرنسا تتدخل فيها وكان الهدف هو الحصول على هذه الثروات بقصد الدفاع عنها وتعزيز العلاقات فيما بينهما،.[1] ومن اهم هذه الثروات:

أ – النفط:

تمت معرفة النفط منذ الاف السنين ويتم استخراجه بواسطة انابيب الخيزران ومعادن البرونز[2]. وقد اشارت تقارير عديدة الى وجود موارد نفطية في قارة افريقيا وعلى وجه الخصوص في دول الساحل بشكل وفير، لذا أصبحت في بؤرة متقدمة من الاهتمام العالمي، واصبح بديلا قويا لمصادر النفط في الدول الأخرى، ومن اهم دول الساحل التي تمتلك ثروة كبيرة هي تشاد والنيجر، وموقعهما الحيوي الذي يتوسط دول الساحل الافريقي، حيث تمتلك تشاد نسبة احتياطي من النفط لعام 2021 بحوالي 1.5 مليار برميل بنسبة 0.1% من احتياطي العالم، وتنتج بحوالي 123,000 برميل يوميا جنوب تشاد في حوض دوبا، اما دولة النيجر تبلغ فهي تأتي بعد تشاد تنتج يوميا بحوالي 90 الف برميل، وهذه الموارد زادت من أهمية الساحل ارتفع التنافس الدولي الفرنسي والامريكي من خلال التنقيب والحفر في المنطقة[3]. وللنفط الافريقي أهمية كبيرة ومميزات عديدة بين دول العالم، منها القرب من الأسواق الاوربية وقلة نسب الكبريت، لان الكبريت يشكل كلفة كبيرة في استخراجه الامر الذي جعل نفط القارة بصورة عامة مرغوبا في الصناعات النفطية[4]

ب – الحديد:

يعد الحديد من المعادن المهمة في الاقتصاد الصناعي، وأهم مقاييس الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي سواء كان في الدول المتقدمة او النامية وتتولى الدولة مهمة الاشرف والمتابعة لهذا المعدن، لأنه يسهم في توفير الأموال وسد حاجات الدولة والسكان من خلال ما يوفره من مستوى معيشي وعملة صعبة للبلد ويمكن من خلاله بناء المباني الضخمة، لذا يعد الحديد الركيزة الأساسية لتطوير أي بلد في العالم، ويخلق فرص عمل بحيث يسهم في القضاء على البطالة ومشاكلها ويبني اقتصادا متوازنا قادرا على مواجهة التقلبات الاقتصادية

(1) هند جمعة علي ، مصدر سابق، ص 4 ص5.

(2) باسلة إبراهيم واحمد نظام الدين، تكنلوجيا النفط، منشورات جامعة دمشق–سوريا، 2015، ص3 ص9.

(3) قلاع الضرس سمير، مصدر سابق، ص345.

(4) احمد نجم الدين فليح، افريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2008، ص 257 ص 258.

العالمية[1]. يعد الحديد من مقومات الصناعة الثقيلة في العالم، وقد عرفت افريقيا انتاج الحديد من زمن بعيد حيث بلغت صادرات الحديد في عام 2020 بحوالي 11.2 مليار أي نسبة 33.5% من مجموع الصادرات من الإنتاج العالمي في موريتانيا[2]، ومن اهم الشركات المسؤولة في منطقة الساحل عن انتاج الحديد هي شركة (سنيم)، ونظرا لما تتمتع به موريتانيا من معادن حديد كبيرة ورخيص مقارنة بالدول الأخرى الامر الذي جعل بعض الشركات الكبيرة منها (ابلسكوب) الاسترالية تسعى لاستيراد مليون طن من حديد موريتانيا، اذ تمكنت موريتانيا من بيع كميات كبيره في عام 2022 من تجاوزت ثلاثة عشر مليون طن وهذه لم تحدث من قبل في موريتانيا منذ زمن بعيد[3]، لذا تتميز منطقة الساحل بالعديد من الثروات الطبيعية وخصوصا الحديد في منطقة الزويرات ورويسات وتازاديت وفيدريك، فكل هذه الأمور جعلت منطقة الساحل الافريقي محطة اهتمام العالم ككل بسبب ما تتمتع به من ثروات طبيعية هائلة[4].

ت – الثروة الزراعية:

تعد الثروة الزراعية من روافد الاقتصاد في بلدان العالم، والركيزة الأساسية لحياة السكان واستقرارهم لان الزراعة توفر ما يحتاجه المجتمع من غذاء من اجل ضمان استمرارية الحياة. وعلى الرغم من ان دول الساحل لم تشكل سواء نسبة قليلة من الزراعة الا انها تعد مصدر من المصادر المهمة فيها، واهم متطلبات الزراعة هي توفير تربة جيدة ومياه كافية من اجل تحقيق اكبر قدر من الإنتاج الزراعي[5]. ويعد قطاع الزراعة المصدر الرئيس لعمالة الشباب، لان نسبة ما يقارب 77% من العاملين في الزراعة يعانون من الفقر، وقد اعتمدت بعض دول الساحل على الزراعة منها بوركينا فاسو لاعتمادها بشكل كبير، وتتوفر فيها أنواع عديدة من المحاصيل الزراعية منها (الكاجو) (القطن) (السمسم)ونتيجة الظروف المناخية الصعبة والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي فيها، فيكمن فيها انتاج الحبوب في معظمة من الذرة الرفيعة والأرز والدخن، اما الفواكه والبساتين تعد من الزراعات المهمة لنمو، فقد وصل تصدير الفواكه 2% سنويا، و في السنوات الأخيرة من

(1) فريال بنت محمد الهاجري، صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (بحث منشور) جامعة الكويت – الكويت، 2000، ص 3.

(2) احمد نجم الدين فليح، افريقيا دراسة عامة وإقليمية، مصدر سابق، ص 260.

(3) رامي الدكاني ، 2023، جريدة البورصة، www.alborsaannews.com.

(4) بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2023، ص 93.

(5) عباس فاضل السعدي، أصول جغرافية الزراعة، ط 1، دار الوضاح للنشر، 2019، ص 17.

عام 2008 وصاعدا بدا يتضح ان الدولة تتجه نحو تحقيق تقدما اقتصاديا ومن لمتوقع ان يصل الناتج المحلي 6.7% خلال الفترة 2019 الى 2024 الامر الذي ينعكس على رفع مستوى الدخل القومي للدولة[1]. اما النيجر هي الأخرى تتوفر فيهل الزراعة وعلى الرغم من ان أراضيها صحراوية وتقل فيها الامطار إلا ان وجود نهر النيجر الذي اسهم وبشكل كبير لزراعة محاصيل وخضروات عديدة منها الفول والقطن والقمح، ويعتمد اكثر من 80% من سكانها على الزراعة لسد حاجتهم الغذائية ودخلهم، حيث تغطي النيجر مساحات كبيرة من الحشائش القصيرة التي تعرف بالسهوب التي تعد مصدرا غذا الماشية، وتكثر هذه الحشائش كلما اتجهنا الى الجنوب بسبب سقوط الامطار فيها، وقد بلغت نسبة 14% الأراضي من مساحة البلاد في عام 2016 وفي 2017 ازدادت النسبة لتصل 44% بسبب سقوط كميات الامطار اما المناطق الشمالية يقل فيها التساقط المطري الذي ينعكس سلبا على طبيعة زراعتها وتصبح أراضيها ذات طابع صحراوي، ومن اهم المحاصيل التي تشتهر فيها النيجر هو الفول السوداني الذي يعد سلعة رئيسية في البلاد[2]. موريتانيا هي الأخرى تنقسم الى منطقتين الاولى ذات طبيعة سهلية تكثر فيها الزراعة تمتد من المحيط الأطلسي غربا الى دولة مالي في الشرق ويحدها نهر السنغال جنوبا، وتشتد سقوط كميات كبيرة من الامطار الموسمية التي تعد مصدر رئيس للغذاء المواشي، اما المنطقة الأخرى صحراوية وتقع في الشمال تقل فيها كميات الامطار او تنعدم، تتم فيها زراعة النحيل وبعض الحبوب[3]. فضلا عن دولة تشاد التي تكون ذات مناخ صحراوي ذات تربة فقيرة واغلب مناطقها لا تصلح للزراعة وتنمو فيها الحشائش الصغيرة التي تعد مصدر لغذاء حيوانات الماشية، ومن اهم الأشجار الموجودة في تشاد الكتر والهليج والحزاز والدوم فضلا عن العشر والمخيط ويتم استخدام النباتات مصدر للطاقة للطبخ والطهي وفي بعض الأحيان لصناعة الفحم، وبناء سقوف المنازل وعمل الحضائر[4]. تعتمد الزراعة في دولة مالي بشكل كبير على الامطار، ويعتبر قطاع الزراعة من اكبر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على نظم عديدة في زراعتها منها الزراعة المتناثرة والمطرية والاروائية، ويعمل ثلثي سكان البلد فيها وقد وصل عد العاملين في الزراعة عام 2016 الى 76% وقد أسهمت الزراعة في رفع المستوى المعيشي

(1) الاستثمار في السكان الريفينjIFAD، بوركينا فاسو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019–2024، المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرين بعد المائة، روما، 2019، ص 2 ص3.

(2) احمد صوار، كفاح النيجر، الدار القومية للطباعة والنشر، 2016، ص7.

(3) المحتار ولد حامد، حياة موريتانيا الجغرافية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1994، ص10.

(4) امين إسماعيل بركة، مهددات استدامة التنمية الزراعية بجمهورية تشاد، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكاراتوجرافية – مجلة علمية محكمة، العدد 32، كلية الآداب – جامعة المنوفية، 2021، ص 232 ص 234.

والدخل للبلاد، خلال فترة ما بين 2013 الى 2017 اصبح الناتج المحلي ما يقارب 989.12 مليون فرانك افريقي بنسبة 34% اما في عام 2022 ارتفعت النسبة الى42% لذا تعد الزراعة عنصر مهم ورئيسي في دولة مالي[1]، نستنتج ان معظم أراضي دول الساحل الافريقي هي أراضي صحراوية قاحله وتختلف فيها نسب الأراضي المزروعة من منطقة الى أخرى، لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 30% من المساحة الاجمالية لدول المنطقة وتسعى دول الساحل الى زيادة هذه النسبة في السنوات القادمة، من خلال إقامة السدود وتطوير وسائل الزراعة[2].

ث– الذهب:

يعد الذهب من اهم الثروات الذي ينتشر في مناطق عديه من قارة افريقيا وتبلغ نسبة القارة الافريقية بحوالي 77% من انتاج العالم بالذهب[3]، وتجتوي دول الساحل على نسبة من الذهب في دول متفرقه حيث تتوفر كمية هائلة من الذهب في موريتانيا حيث تقدر احتياطات الذهب بحوالي 25 مليون طن سنويا، مما يؤكد ادراج المنطقة ضمن استراتيجيات العديد من الدول العظمى، اما بوركينا فاسو تفوق الذهب على الثروة الزراعية في عام 2009 وأصبحت رابع اكبر منتج في القاره الافريقية، وفي عام 2018 تراجعت النسبة الى 44طن لتحتل المرتبة السادس في القارة، ودولة النيجر والتشاد تشكل نسب قليلة من الذهب وخصوصا في غربها التشاد، فضلا عن اهم دول الساحل والصحراء التي تعتبر الرائد في صناعة الذهب وهي دولة مالي، حيث تشكل نسبة الذهب 95% من انتاجها المعدني مما يجعلها تحتل ثالث اكبر منتج للذهب في دولة افريقيا، وتوجد فيها مناجم للذهب تملكها شركات مختلفة الجنسيات من اهم هذه الشركات هي BarrickGold شركة دولية في كندا و Resolute Mining استرالية و AngloGold من جنوب افريقيا و B2GOLD شركة كندية، تمكنت الدولة من تصدير 50 طن سنويا في العقد الماضي وبلغت الصادرات بحوالي 140.000 دولار امريكي[4].

---

(1) محمد زاكي السيد سالم، الجفاف واثره على الامن الغذائي في مالي: دراسة في الجغرافيا المناخية "باستخدام نظم المعلومات الجغرافية" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2008، ص 1–7 ص111.

(2) محمد بوخريص، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدما بالساحل الافريقي، نشر في الشعب بتاريخ 2010/6/5، على الموقع، www.turess.com/echaab/11183.

(3) احمد نجم الدين فليح، افريقيا دراسة عامة وإقليمية، مصدر سابق، ص 262.

(4) حورية قصعة وسليم جداي، القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر، 2021، ص 897.

ج – الموارد الطبيعية الأخرى:

تتمثل الإمكانيات والموارد الطبيعية العنصر الأهم من مقومات الدولة، ويقصد بالموارد هي المعادن والقوى المحركة والأراضي التي تستغل للزراعة. تلعب الموارد دورا كبيرا في رفع دخل السكان ومستواهم المعيشي، وعلى ان يتم استغلالها بالشكل الأمثل من اجل الحفاض عليها وهذه تعد من مسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة من اجل تحقيق الامن الغذائي للبلد[1]. وتحتوي دول الساحل ثروات كثيره فضلا عن الثروات التي ذكرناها سابقا التي تلعب دورا كبيرا فيها وجعلتها محط انظار دول العالم اهم هذه الثروات: النحاس واليورانيوم والفحم خصوصا في دولة النيجر وتشاد بالإضافة الى الثروات السمكية التي تتواجد في دول الحواف من المنطقة خصوصا موريتانيا[2]. تعد النيجر رابع اكبر منتج لليورانيوم في العالم بلغت قيمة صادراتها في 2010 اكثر من 348 مليون يورو الا ان هذه النسبة تراجعت وأصبحت من الدول الخمسة الأولى في العالم من حيث احتياطات اليورانيوم، الذي يعد من اهم الثروات التي توجد في النيجر، ووفقا للرابطة النووية العالمية ان النيجر تحتل المرتبة الرابعة عالميا لإنتاج اليورانيوم، وقد عملت على تزويد الاتحاد الأوربي بأكثر من ربع احتياجاته في عام 2022، وعلية ان تنوع الموارد في دول الساحل يشكل عاملا مهما رئيسا لتفسير التنافس الإقليمي في المنطقة واعتبارها كمناطق نفوذ[3] ويعد هذا المعدن الوقود الأكثر استعمال للطاقة النووية وللدفع البحري في الأسلحة النووية، وقد بلغ انتاجه في عام 2022بحوالي 15% من الإنتاج العالمي، مما دفع القوى الكبرى التنافس على هذه الثروة، في منطقة الساحل والصحراء التي تعد مركزا للعالم في الفترة الأخيرة، وهذا التركيز راجع لتطور الاحداث في لنيجر، وان الاهتمام من قبل القوى الكبرى لا يقتصر فقط على النيجر وانما يشمل كل الساحل، لان المنطقة تتمتع بموارد طاقويه عديدة مما جعلها ساحة للمعركة ما بين دول الاتحاد الأوربي والدول الكبرى مثل روسا والصين والولايات المتحدة الامريكية التي تتصارع من اجل تنفيذ برامجها، مما جعل حرب الطاقة في المنطقة تتوسع بشكل اكبر لان النيجر هي ثاني مزود للاتحاد الأوربي من اليورانيوم بعد كازاخستان، وان توقف تصديره من النيجر الى فرنسا ودول الاتحاد الأوربي يعمل على ارتفاع أسعاره وبالتالي ارتفاع تكلفة انتاج الكهرباء من

(1) صبري فارس الهتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، مصدر سابق، ص 49 ص50.

(2) قلاع الضرس سمير، مصدر سابق، ص 338 ص339.

(3) حورية قصعة وسليم جداي، القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية، مصدر سابق، ص 898.

الطاقة النووية، خصوصا وان 17% من اليورانيوم لتوليد الطاقة الكهربائية في محطات فرنسا النووية، مما يؤكد ادراج المنطقة ضمن استراتيجيات العديد من القوى الدولية[1].

ثانياً: الخصائص البشرية

تمهيد

يعد السكان عاملا أساسيا في قيام الدولة. يسكنون ضمن حدود الدولة ومساحتها وهم يعتبرون العامل الفعال في قوة الدولة ويعملون على تطويرها وامنها ويدافعون عن حدودها واراضيها ويحافظون على ممتلكاتها. السكان او الثروة البشرية تعد عامل قوة للدولة الى جانب التجانس القومي والديني حيث كلما كان هيكل تركيب السكان الاجتماعي والعنصري متلاحما ومتحدا كلما قلت وانعدمت المشاكل والعكس صحيح، لان الاختلاف الديني والعنصري واللغوي والعادات الاجتماعية سبب في عدم التلاحم مما يسبب مشاكل في بناء الدولة، لذا كلما كان المجتمع متجانس كلما زادت قوتها واتسمت بالاستقرار الداخلي.[2] ولا تقل المقومات البشرية في أهميتها عن المقومات الطبيعية او المقومات الاقتصادية في أهميتها عن القيمة السياسية للدول، بل ربما تعد من أهميتها جميعا من حيث التأثير في قوة الدولة وجرافتيها السياسية لان اغلب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول العالم في وقتنا الحاضر ترجع في حثياتها الى دور العوامل البشرية فيها[3].

1- حجم السكان

تطور سكان العالم تطويرا سريعا اذ بلغ عددهم عام 2023 نحو 8.045.311.447 مليار نسمة[4]. وعدد سكان قارة افريقيا عام 2023 نحو (1.460.481.772) نسمة، وهو ما يعادل 18.1% من سكان العالم بينما بلغ مجموع سكان دول الساحل (96.889.581) نسمة، حسب تقديرات 2023 جدول (13) موزعين حسب دولها، بلغ عدد سكان دولة مالي (23.293.698) نسمة بنسبة 24% من مجموع سكان دول الساحل بينما بلغ سكان تشاد (18.278.567) نسمة وبنسبة 19% في حين بلغ عدد سكان النيجر

(1) رشيد لرزق، صراع الطاقة ينتقل لمنطقة الساحل والصحراء الافريقية، موقع من هنا تبدا لكم الحرية، على الرابط الالكتروني التالي: www.lakome2.com.

(2) عبد المنعم عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص20 ص21.

(3) صباح محمود محمد واخرون، الجغرافية السياسية، دار الطباعة والنشر – الموصل، 2019، ص 58.

(4)WWW.Popationpyramid.net

(27.202.483) نسمة وبنسبة 28%، اما بوركينا فاسو (23.251.485) بنسبة 24%، بينما بلغ عدد سكان دولة موريتانيا (4.682.988) نسمة بنسبة 5% من اجمالي عدد السكان.

جدول (13) حجم السكان في دول الساحل الافريقي لعام 2023

الدولة	عدد السكان (نسمة)	النسبة في دول الساحل الافريقي
مالي	23.293.698	%24
تشاد	18.278.567	%19
النيجر	27.202.843	%28
بوركينا فاسو	23.251.485	%24
موريتانيا	4.862.988	%5
المجموع	**96.889.581**	**%100**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

2 – توزيع السكان

تحتل قارة افريقيا نسبة كبيرة من سكان العالم حيث تأتي بالمرتبة الثالثة، وهي بذلك تعد نسبة منخفضة بسبب ما تحتويه من مساحة كبيرة وتواجد الظروف الملائمة للعيش منها الأراضي الصالحة للزراعة على مساحات كبيرة والاستقرار السكاني في اغلب الأوقات ووفرة كميات الامطار والتربة الجيدة وجميع هذه الطروف تسهم في توزيع السكان في أي دولة. وعلى وجه الخصوص دول الساحل الافريقي التي تتمتع بظروف جيدة لنمو السكان وتوفر الثروات الطبيعية، منها مقومات الزراعة والمعادن المختلفة وحتى الثروة المائية بوجود نهر النيجر ووقوع موريتانيا على المحيط الأطلسي[1]. ويتسم التوزيع السكاني بتفاوت كبير في دول الساحل بين دولة وأخرى، فبعض المناطق تحيطها أقاليم قاحلة وجافة خالية من السكان والبعض الاخر يتميز بمناطق رطبة ذات احتشادات سكانية هائلة[2]. وينبغي يكون توزيع السكان في الدول بانتظام في جميع جهاتها لان ذلك يكون افضل من ان يكون توزيعهم بشكل مبعثر او تفصل بين التجمعات السكانية فواصل طبيعية، لان ذلك يعمل على هشاشة الدول وخصوصا التي تحتوي على ثروات طبيعية هائلة حيث تكون عرضة الى

(1) احمد نجم الدين فليح ، مصدر سابق، ص 205.

(2) علي لبيب ، مصدر سابق، 41.

التدخلات الخارجية او الجماعات الإرهابية كما في دول الساحب، لذا فان تجمع السكان يعطي قوة للدول في مواجهه الاطماع الخارجية، وفي نفس الوقت ان تجمع السكان بشكل محتشد وكبير في منطقة واحدة يعمل على هشاشة الدول، لان في حال وقوع أي مشكلة او صرع ستتعرض الدولة الى دمار وخراب كبير، وحدوث اضطرابات وعدم استقرار، وتوزيع السكان في دول الساحل ليس موزعا بطريقة متوازنة والسبب في ذلك بسبب توزيع الثروات الطبيعية والموارد المائية بشكل مختلف في عموم هذه الدول[1]. تأتي أهمية التوزيع الجغرافي من خلال العلاقة بين الجغرافية والسكان من جوانب عدة اهما نمط التوزيع السكاني على الإقليم الجغرافي، وان تركز السكان في أي دول من دول العالم على توزيع الموارد الطبيعية والخدمات والمشاريع الاقتصادية ومدى المعالجات التي توفرها الدول من اجل نشر الاستقرار والأمان الذي يوفر سبل الراحة للسكان، لذ نستنتج من ذلك ان توزيع السكان بشكل متكافئ والمتوازن يحقق قدرا عاليا من الامن والاستقرار الداخلي للبلاد، على العكس من المناطق المكتظة او الخالية وشبة الخالية من السكان[2].

3- تركيب السكان (النوعي والعمري)

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية، وذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية ذكورا واناثا وتعمل على تحديد الفئات المنتجة فيه التي يقع على عاتقها عبء اعالة باقي افراده، كذلك فان التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من وفيات ومواليد وهجرة والتي لا يمكن اعتبارها أحدا مستقلا كليا من الاخر بل يؤدي أي تغيير في أحد هذه العوامل الى التأثير في العاملين الاخرين[3] فالنسبة التركيب النوعي(*) لدولة الساحل من الجدول (14) المتمثلة بدولة مالي: وبحسب إحصائية عام 2023 مختلفة من فئة الى أخرى إذ بلغت (102) ذكر لكل 100 انثى وهي تتباين بحسب الفئات العمرية الرئيسة إذ بلغت **في الفئة العمرية الأولى (0-14 سنة)** 102 ذكر لكل 100 انثى، اما **الفئة العمرية الثانية (15-64 سنة)** وهي فئة متوسطي السن فقد بلغت فيها نسبة النوع

(1) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة النور، 2020، ص 308 ص310.

(2) حسين قاسم محمد الياسري، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة البصرة في قوة العراق السياسية، مجلة دراسات البصرة، السنة الثالثة عشر، العدد 27، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2018، ص 3 ص6.

(3) فتحي أبو عيانة ، مصدر سابق، ص 291.

(*) نستخرج نسبة التركيب النوعي وفقا للمعادلة الرياضية الاتية: نسبة النوع = (عدد الذكور / عدد الاناث) × 100 ينظر الى علي لبيب، جغرافية السكان الثابت والمتحول، مصدر سابق، ص122.

جدول (14) التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية مالي عام 2023

الفئة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	نسبة النوع
14-0	5531948	23.5	5409638	23.4	10941586	46.9	102
64-15	5976756	25.4	5831212	25.3	11807968	50.7	102
اكثر من 65	250069	1.1	294075	1.3	544144	2.4	85
اجمالي السكان	11758773	50	11534925	50	23293698	100	101

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:www.Populationyramid.net

ايضا 102 ذكر لكل 100 انثى اما **الفئة الثالثة (65) فأكثر** وهي فئة كبار السن فقد بلغت فيها نسبة النوع 85 ذكر لكل 100 انثى، وفيما يخص التركيب العمري يتضح من الجدول (15) ان **فئة صغار السن (0-14 سنة)** بلغت نسبتها (46.9%) من اجمالي السكان لعام 2023 وبواقع (10941586) نسمة، وتتباين هذه النسبة ما بين الذكور والاناث، اذ تشكل الذكور في هذه الفئة ما نسبة (23.5%) بواقع (5531948) نسمة من اجمالي السكان في هذه الفئة في حين بلغت نسبة الاناث ضمن هذه الفئة، (23.4%) بواقع (5409638) نسمة من اجمالي سكان دولة مالي لهذه الفئة، اما **فئة متوسطي السن (15-65)** بلغت نسبة هذه الفئة من اجمالي السكان (50.7%) بواقع (11807968) ونلاحظ ان هناك تباين بين نسبة الذكور والاناث فيما بينهما تباينا طفيفا اذ بلغت نسبة الذكور (25.4%) بواقع سكاني بلغ (5976756) نسمة لهذه الفئة في حين كانت نسبة الاناث اقل قليلا (25.3%) بواقع (5831212) نسمة.

فئة كبار السن (65 فأكثر) إذ بلغت نسبتها من اجمالي السكان لعام 2023 (2.4%) وهي تتباين ما بين الذكور والاناث أيضا، إذ بلغت في الذكور (1.1%) وهي اقل بكثير من الاناث التي بلغت نسبتها (2.3) بسبب هجرة الذكور الى خارج الدول بحثا عن العمل.

جمهورية تشاد:

من جدول (15) يتضح ان التركيب النوعي بحسب إحصائية 2023 فقد بلغت (100) ذكر لكل 100 انثى وهي مختلفة بحسب الفئات العمرية اذ بلغت في **الفئة العمرية الأولى (0-14سنة)** (102) ذكر لكل 100 انثى، اما **الفئة العمرية الثانية (15-65 سنة)** وهي فئة متوسطي السن فقد بلغت (99) ذكر لكل 100 انثى، اما **الفئة الثالثة (65سنة فأكثر)** وهي فئة كبار السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (82) ذكر لكل

100 انثى، فيما يخص التركيب العمري يتضح لنا من جدول (16) ان فئة صغار السن (0-14) بلغت نسبتها (47.3%) من اجمالي سكان عام 2023 وبواقع (8655362) نسمة، وتتباين هذه النسبة ما بين الذكور والاناث، إذ تشكل الذكور في هذه الفئة ما نسبة (23.9%) بواقع (4388919) نسمة من اجماي السكان في هذه الفئة في حين بلغت نسبة الاناث (23.9%) بواقع (4266443) نسمة لهذه الفئة أيضا.

اما **فئة متوسطي السن (15-65 سنة)** بلغت نسبة هذه الفئة من اجمالي السكان (50.6%) بواقع (9256552) نسمة، ونلاحظ ان ضمن هذه الفئة تتقارب نسبة الذكور والاناث فيما بينهما إذ بلغت نسبة الذكور (25.2%) بواقع سكاني بلغ (6419958) نسمة لهذه الفئة، في حين كانت نسبت الذكور اعلى قليلا وذلك بنسبة (25.5%) بواقع (4636594) نسمة.

وبالنسبة **لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر)** اذ بلغت نسبتها (2%) من احمالي السكان لعام 2023 والبالغ (366653) نسمة، اذ تحتوي على تباين قليل ما بين الذكور والاناث، فقد بلغت نسبة الذكور (0.9%) بواقع سكاني (165622) نسمة، ضمن هذه الفئة وهي اقل بقليل من الاناث التي بلغت نسبتها (1.1%) بواقع سكاني (201031) نسمة.

جدول (15) التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية تشاد عام 2023

الفئة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	نسبة النوع
14-0	4388919	23.9	4266443	23.4	8655362	47.3	102
64-15	4619958	25.2	4636594	25.5	9256552	50.7	99
65 فأكثر	165622	0.9	201031	1.1	366653	2	82
اجمالي السكان	9174499	50	9104068	50	18278567	100	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www. Populationyramid.net

جمهورية النيجر:

يتضح من خلال بيانات جدول (16) فيما يتعلق بالتركيب النوعي من خلال إحصائية عام 2023 فقد بلغت نسبة النوع (102) ذكر لكل 100 انثى، وهي مختلفة بحسب الفئات العمرية الرئيسة إذ بلغت الفئة الأولى (0-14سنة) (103) ذكر لكل (100) انثى، اما الفئة العمرية الثانية (15-65 سنة) وهي فئة متوسطي السن فقد بلغت فيها نسبة النوع ((103) لكل (100) انثى، اما الفئة الثالثة (65 سنة فأكثر) وهي فئة كبار السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (83) ذكر لكل (100) انثى، ومن هنا يتضح ان نسبة الاناث اكثر من الذكور في الفئة الثالثة اما الفئة الأولى والثانية نسبة الذكور اكثر من الاناث.

اما التركيب العمري للنيجر، يتضح من الجدول (17) ان **فئة صغار السن (0-14سنة)** بلغت نسبتها (48.7%) من اجمالي السكان لعام 2023 وبواقع سكاني بلغ (13263428) نسمة، إذ تباين هذه النسبة ما بين الذكور والاناث، فقد شكلت نسبة الذكور في هذه الفئة ما نسبة (24.4%) بواقع سكاني بلغ (6739438) نسمة من اجمالي السكان في هذه الفئة في حين بلغت نسبة الاناث ضمن هذه الفئة (24.4%) بواقع سكاني (6523990) نسمة لهذه الفئة.

أما **فئة متوسطي السن (15-65 سنة)** بلغت نسبة هذه الفئة من اجمالي السكان (48.9%) بواقع بلغ (13287083) نسمة ونلاحظ ان ضمن هذه الفئة تتباين نسبة الذكور والاناث فيما بينهما تبلينا متقاربا اذ بلغت نسبة الذكور (24.5%) بواقع سكاني بلغ (6760405) نسمة لهذه الفئة، في حين كانت نسبة الاناث اقل من ذلك بنسبة (24.4%) بواقع سكاني (6526678) نسمة.

وبالنسبة **لكبار السن (65 سنة فأكثر)** فقد بلغت نسبتها (2.4%) من اجمالي السكان لعام 2023 والبالغ (652332) نسمة، اذ تحتوي على تباين قليل ما بين الذكور والاناث فقد بلغت نسبة الذكور (1.1) بواقع سكاني بلغ (297446) نسمة، ضمن هذه الفئة وهي اقل بقليل من الاناث التي بلغت نسبتها (2.3%) بواقع سكاني (354886) نسمة.

جدول (16) التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية النيجر عام 2023

الفئة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	نسبة النوع
14-0	6739438	24.4	6523990	24.3	13263428	48.7	103
64-15	6760405	24.5	6526678	24.4	13287083	48.9	103
65 فأكثر	297446	1.1	354886	1.3	652332	2.4	83
اجمالي السكان	13797289	50	13405554	50	27202843	100	102

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www. Populationyramid.net

جمهورية بوركينا فاسو:

يتضح من الجدول (17) فقد بلغت نسبة النوع (99) ذكر لكل (100) انثى، وهي مختلفة في الفئات العمرية الرئيسة اذ بلغت في الفئة العمرية الأولى (0-14 سنة) (103) ذكر لكل (100) انثى، اما الفئة العمرية الثانية (15-65 سنة) وهي فئة متوسطي السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (98) ذكر لكل (100) انثى، اما الفئة الثالثة (65 سنة فأكثر) وهي فئة كبار السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (67) ذكر لكل (100) انثى.

اما فيما يخص **التركيب العمري**، فقد تبين من الجدول (17) ان فئة صغار السن (0-14 سنة) بلغت نسبتها (43.4%) من اجمالي السكان لعام 2023 وبواقع (10073933) نسمة، اذ تتباين هذه النسبة ما بين الذكور والاناث، فنلاحظ ان لذكور في هذه الفئة شكلت نسبة (22.1%) بواقع سكاني يبلغ (5116763) نسمة من اجمالي السكان في هذه الفئة، في حين بلغت نسبة الاناث ضمن هذه الفئة (21.3%) بواقع (4957170) نسمة لهذه الفئة أيضا.

اما فئة متوسطي السن (15-65 سنة) بلغت نسبة هذه الفئة من اجمالي السكان (54.1%) بواقع بلغ (12588916) نسمة ونلاحظ ان ضمن هذه الفئة هناك تفاوت بين الذكور والاناث في نسبتها اذ بلغت نسبة الذكور (26.9%) بواقع سكاني (6234581) نسمة لهذه الفئة، في حين كانت نسبة الاناث أكثر من ذلك بنسبة (27.2%) بواقع سكاني (6354335) نسمة.

وبالنسبة **لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر)** إذ بلغت نسبتها (2.5%) من اجمالي السكان لعام 2023 والبالغ (588636) نسمة، إذ تحتوي على تباين كبير ما بين الذكور والاناث، فقد بلغت نسبة الذكور (1%)

بواقع سكاني (237400) نسمة ضمن هذه الفئة وهي اقل بكثير من الاناث التي بلغت نسبتها (1.5%) بواقع (351236) نسمة.

جدول (17) التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية بوركينا فاسو عام 2023

الفئة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	نسبة النوع
14-0	5116763	22.1	4957170	21.3	10073933	43.4	103
64-15	6234581	26.9	6354335	27.2	12588916	54.1	98
65 فأكثر	237400	1	351236	1.5	588636	2.5	67
اجمالي السكان	11588744	50	11662741	50	23251485	100	99

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

جمهورية موريتانيا:

يتضح من بيانات جدول (18) فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي من خلال إحصائية عام 2023 فقد بلغت نسبة النوع (96) ذكر لكل (100) انثى، وهي مختلفة بحسب الفئات العمرية الرئيسة أذ بلغت الفئة الأولى (0-14سنة) (102) ذكر لكل (100) انثى، اما الفئة العمرية الثانية (15-65 سنة) وهي فئة متوسطي السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (92) ذكر لكل (100) انثى، اما الفئة الثالثة (65 سنة فأكثر) وهي فئة كبار السن فقد بلغت فيها نسبة النوع (87) ذكر لكل (100) انثى، ومن خلال ذلك يتضح ان نسبة الاناث اكثر من نسبة الذكور في جميع الفئات العمرية الرئيسة.

اما التركيب العمري لموريتانيا، يتضح من الجدول (19) ان **فئة صغار السن (0-14 سنة)** بلغت نسبتها (41.1%) من اجمالي السكان لعام 2023 وبواقع سكاني (2001332) نسمة، إذ تتباين هذه النسبة ما بين الذكور والاناث، فقد شكلت الذكور في هذه الفئة ما نسبته (21.2%) بواقع سكاني بلغ (1013487) نسمة من اجمالي السكان في هذه الفئة في حين بلغت نسبة الاناث ضمن هذه الفئة (19.9%) بواقع سكاني بلغ (987845) نسمة لهذه الفئة أيضا.

اما **فئة متوسطي السن (15-65 سنة)** بلغت نسبة هذه الفئة من اجمالي السكان (55.6%) بواقع بلغ (2705638) نسمة، ونلاحظ ان ضمن هذه الفئة تتباين نسبة الذكور والاناث فيما بينهما تباينا كبيرا اذ

بلغت نسبة الذكور (27.2%) بواقع سكاني بلغ (1298407) نسمة لهذه الفئة، في حين بلغت كانت نسبة الاناث أكثر من ذلك بنسبة (28.4%) بواقع سكاني بلغ (1407231) نسمة.

وبالنسبة **لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر)** فقد بلغت نسبتها (3.3%) من اجمالي السكان لعام 2023 والبالغ (156018) نسمة، أذ تحتوي على تباين قليل ما بين الذكور والاناث فقد بلغت نسبة الذكور (1.6%) بواقع سكاني بلغ (72822) نسمة، ضمن هذه الفئة وهي اقل بقليل من الاناث التي بلغت نسبتها (1.7%) بواقع سكاني (83196) نسمة.

4 – التركيب الاثنوغرافي:

يقصد به تلك الشعوب والقوميات التي توجد داخل وحدة الدولة، حسب اصولهم القومية والدينية والعرقية التي تؤثر سلبا وايجابا في قوة الدولة، ولها دور كبير في وزنها السياسي، اما في حال تنوع هذه القوميات والأديان

جدول (18) التركيب النوعي والعمري لسكان جمهورية موريتانيا لعام 2023

الفئة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	نسبة النوع
14-0	1013487	21.2	987845	19.9	2001332	41.1	102
64-15	1298407	27.2	1407231	28.4	2705638	55.6	92
65 فأكثر	72822	1.6	83196	1.7	156018	3.3	87
اجمالي السكان	2384716	50	2478272	50	4862988	100	96

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: www.Populationyramid.net

في الدولة يكون عامل ضعف فيها وتؤدي الى نزعات انفصالية واضطرابات داخلية تؤثر على أوضاعها، ولكل من هذه القوميات والأديان ثقافات ولغات خاصه بها، يجب ان تكون متجانسة لكي تعمل على توحيد الامة واتحادهم مع بعضهم لبعض في عدة عناصر ومنها الدين واللغة والتاريخ، وتعد الاختلافات الاثنية ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات حول العالم، وان الاختلاف الاثنوغرافي في أي دول يؤدي الى التفكك وعدم الانصهار، كما يعرقل الحكم ويضعف القوة السياسية للدولة. ومنطقة دول الساحل كبقية دول العالم يظهر فيها

بوضوح التعدد الاثني وتداخل القوميات والأديان[1]. ولغرض دراسة التركيب الاثنوغرافي من وجهة نظر الجغرافيا السياسية فان الامر يستلزم تقسيمة على: -

أ- التركيب القومي:

يقصد بالتركيب القومي الشعوب والقوميات التي تتواجد داخل الوحدة السياسية ويرتبطون مع بعضهم لبعض، وبعبارة أخرى الاعراق التي يتألف منها المجتمع داخل الدولة[2]. تعتبر افريقيا اكثر القارات تواجدا للإثنيات والعرقيات وبالخصوص دول الساحل التي تحتوي على تركيبة اجتماعية معقدة وتعد من اكثر السلالات الافريقية تنوعا، والتعددية الاثنية تلعب دورا كبيرا في استقرار المنطقة السياسي والأمني عندما تكون متجانسة وتعمل على تبادل الأدوار بين الحكومة والنظام القائم فيها بالإضافة الى الاحترام فيما بينها، الامر الذي يعمل على سيادة الامن في المنطقة، ومن ابز السلالات في منطقة الساحل والصحراء[3]. حيث تظم دولة مالي قوميات اثنية عديدة بحوالي 23 متوزعه على 5 مجموعات تشمل المونغ تضم كل من البامبار والسونينكي والبوزو والقسم الاخر البولزار بالإضافة الى الفولتا التي تشمل كل من البوبو والسينوفو والمينيانكا، والعرب فضلا عن السونغاي اما بالنسبة لدولة تشاد تظم كل من الباما والعرب والمايولبي، اوداي، الكالوري، الفولاني، الدراز، الزنج والمسارا، كذلك تشمل دولة النيجر كل من الجيرماسونغاي والهوسا بالإضافة الى كل من الطوارق، الكانوري، العرب، التوبو، الغورماتشي، اما دولة بوركينا فاسو تشمل الموسي، الفولاني، غورنسي، التوبو، سنوفو، ومانديي، وأخيرا تشمل دولة موريتانيا قوميات عديده اهما الامازيغ والعرب فضلا عن البربر والافارقة.

ب- التركيب الديني

يعد الدين من العوامل الفعالة في دراسة الجغرافية السياسية وهو نظام عقائدي مشترك يمارسه المجتمع يتفرعون لقوى الهية خارقة للطبيعة من اجل تسهل المشاكل التي تواجههم، ويجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار الديانة الرسمية لهذه الدول، فهو من المظاهر الحضارية التي لعبت دورا مهما في المشاكل السياسية، وذو تأثير كبير في حياة السكان وعلاقة الدولة السياسية والاقتصادية مع بعضها وتوجيه السياسة الخارجية، وذلك لان العاطفة الدينية قد تخرج الى حيز التعصب الشديد الذي يعارض وحدة الدولة في بعض الأحيان ومصالحها

(1) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مصدر سابق، ص 317 ص 319.

(2) جواد مهدي صالح النعماني، تقييم جغرافي لستراتيجية الامن القومي العرقي للعام 2007-2010، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2015، ص 108.

(3) قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الافريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية، مصدر سابق، ص346.

العامة، فالدولة التي تكون ذات دين موحد وبنفس الوقت يشكل القسم الأعظم منها ذلك يعمل على تكوين دولة موحده خالية من المشاكل والتعصبات الدينية، وهذا ما نجدة ان في اغلب او في أحيان كثيرة ان الدين الإسلامي يشكل العقيدة الاغلب في العديد من الدول، وهذا ما نجدة في دول الساحل [1] وان التعددية العرقية الدينية في منطقة الساحل الافريقي عملت على عدم الاستقرار وانعدام الامن، نتيجة الاختلاف ما بين الأعراق والأديان فضلا عن ان هناك دوافع تسهم في تغذية الصراع بين التنظيمات، وهي الانحيازيات والتعصبات العرقية، في مجتمعات المنطقة التي تتكون من عدة اعراق، مما يعمل على انحياز كل عرق في الغالب الى بني عرقة بالدعم والتأييد، مما عمل على الصرعات الاهلية في المنطقة، التي كانت قائمة على أساس قومية ومحلية عميقة، وان هذه الصراعات العرقية عملت على انتشار الفوضى وكثرة حركات التمرد، مما أدى الى قيام التنظيمات الإرهابية استغلال الفوضى العرقية من اجل التمرد في دول المنطقة، وبهذا التغلغل أصبحت البلدان هشة، فضلا عن حضور الجماعات الإرهابية في قلب المفاوضات الوطنية وتملي خياراتها وكأنها مكون محلي لا يمكن تجاهله ومثال على ذلك ما فعلته جماعة انصار الدين باستقطاب قيادات محلية نافذة، وتقديمها داخل الكيانات المتطرفة وفق خطة تهدف الى توظيف الصراعات المحلية وتغطية التحالفات الجديدة بمظلتها، فضلا عن ما حدث في جبهة ماسينا التي تتألف من عرقية الفولاني.[2] هي قبيلة كبيرة وسط افريقيا ويقدر تعدادها بحوالي 20 مليون نسمة، انظم عدد منهم لكتيبة ماسينا المهمة في وسط مالي وهو ما أدى الى نشر وبث الرعب في قلوب السكان ودفع بعض المسؤولين للهرب، وقد كانت مرتكزات الكتيبة هي احياء القومية الفولانية وتوسيع امتدادها الى العديد من الدول الافريقية باعتبارهم سادات الساحل، لذا كانت القوميات الدينية في المنطقة ذات تأثير في عدم الاستقرار نتيجة الانحياز العرقي والديني[3]. وتتكون دول الساحل اثنوغرافيا من ديانات ومذاهب أهمها: ينظر الى جدول (19)

(1) عفاف رحيمة شميل، مصدر سابق، ص65.

(2) محمد افو، صراع الجماعات الإرهابية في دول الساحل– الجذور والأسباب، 2023، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، على الرابط الالكتروني التالي: www.imctc.org

(3) محمد الصالح جمال، كتيبة ماسينا.. الإرهاب العرقي الجديد في الساحل الافريقي، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، على الرابط الالكتروني التالي: www.europarabct.com

جدول (19) يبين عدد معتنقي الديانات في دول الساحل ونسبتهم لعام 2023

اسم الدولة	عدد السكان	المسلمين	النسبة %	المسيحية	النسبة %	الديانات الاخرى	النسبة%
النيجر	27202843	24482559	90	1360142	5	1360142	5
مالي	23293698	22129013	95	535756	2.3	628929	2.7
بوركينا فاسو	23251485	13950891	60	4417782	19	4882812	21
تشاد	18278567	9687640	53	7859784	43	731143	4
موريتانيا	4862988	4814358	99	48630	1	-	-
المجموع	96889581	75064461		14222094		7603026	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: (1) دولة مالي as.elbayan-news.com (2) تشاد almonera.net

(3) النيجر m.mareefa.org (4) بوركينا فاسو www.aljazeera.net (5) موريتانيا anamusafer.com

1 – المسلمون

تعد دول الساحل ذات ديانة إسلامية وفي دولة موريتانيا اغلبية مسلمة إذ بلغ عدد السكان الذين يعتنقون الدين الإسلامي حوالي (4814358) نسمة بنسبة (99%) اما دولة مالي جاءت في المرتبة الثانية إذ بلغ عدد الذين يعتنقون بالإسلام حوالي (22129013) نسمة وبنسبة (95%) بينما النيجر جاءت بالمرتبة الثالثة اذ بلغ عدد السكان مسلميها حوالي (24482559) نسمة وبنسبة (90%) وجاءت بوركينا فاسو في المرتبة الرابعة بنسبة (13950891) نسمة وبنسبة (60%) في حين جاءت تشاد في المرتبة الأخيرة إذ وصل عدد معتقدي هذه الديانة حوالي (9687640) نسمة وبنسبة (53%).

2 – المسيحيون

تحتل الديانة المسيحية المرتبة الثانية في دول الساحل وجاءت تشاد في المرتبة الأولى إذ بلغ عدد السكان الذين يعتنقون المسيحية حوالي (7859784) نسمة وبنسبة (43%)، اما بوركينا فاسو بالمرتبة الثانية إذ بلغ عددهم حوالي (4417782) نسمة وبنسبة (19%)، بينما النيجر بالمرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (1360142) نسمة وبنسبة ضئيلة (5%)، وجاءت مالي في المرتبة الرابعة بنسبة (535756) نسمة وبنسبة ضئيلة أيضا (2.3%)، في حين موريتانيا جاءت بالمرتبة الأخيرة اذ تكون ذات اقلية صغيرة، ويتبعها حوالي (48630) نسمة بنسبة (1%).

3 – الديانات الأخرى

اما الديانات المتبقية لا يشكلون الا نسبة قليلة فقط في دولة بوركينا فاسو يشكلون نسبة متقدمة نوعا ما بحوالي (4882812) نسمة وبنسبة (21%)، وكذلك النيجر بحوالي (1360142) وبنسبة (5%)، اما دولة تشاد فقد بلغت نسبتها بحوالي (731143) نسمة وبنسبة (4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مالي التي بلغت عدد دياناتها الأخرى بحوالي (628929) نسمة وبنسبة (2.7%).

الفصل الثاني

العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

الفصل الثاني

العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

التمهيد

فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول أن تحافظ على علاقاتها الوطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال إذا ما تمت مقارنتها بالدولة الاستعمارية الأخرى، (البرتغال وايطاليا وبريطانيا)، حيث استطاعت فرنسا من بلوغ مرتبة متميزة في علاقاتها الأفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها في بعض الدول الأفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية، وهنالك ثمة تطورات حدثت تهدد وجود النفوذ الفرنسي في القارة، ولهذه التطورات أسباب عديدة بعضها جاء نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات في الظروف المحلية الأفريقية، وبعضها جاء مواكباً لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفى إطار المتغيرات الدولية. وان فرنسا تعد الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى إن أفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة فضلا عن ذلك فإن هناك عاملاً دولياً مهماً يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ألا وهو الاتحاد الأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا فهي تعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية وخصوصا في دول الساحل، بإتباع مجموعة من الآليات الثقافية والعسكرية والأمنية، ولعل أبرز مثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي الأخير في دول الساحل وبالخصوص جمهورية مالي عام 2012 الذي كان يهدف لوقف زحف الجماعات الإسلامية الجماعات الإرهابية والطوارق فيها وإعادة بناء دولة مالي مستقرة وأمنة[1]. وتمثل منطقة الساحل أحد اهم الفضاءات الجيوسياسية، التي اتجهت لها الأنظار وجذبت اهتمام الدول الكبرى وبالخصوص دولة فرنسا التي اهتمت كثيرا في دول الساحل الافريقي من خلال تقوية علاقتها من في جوانب عديدة سواء كانت ثقافية او اقتصادية او امنية او عسكريه، نتيجة ما تتمتع

(1) هبة خالد جمال عبد الرزاق، العلاقات الفرنسية الافريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي، 2023، وعلى الرابط: www.democraticac.de

به من موقع في وسط افريقيا وهي بمثابة شريان الحياة للقوافل والحركة التجارية، فضلا عن غناها بالثروات الطبيعية منها موارد الطاقة كالنفط والغاز وغيرها من الاكتشافات الأخرى، وهذه الأهمية الجيوبولتيكية هي من زادت من تقوية علاقة فرنسا بهذه المنطقة[1].

مراحل تطور علاقة فرنسا مع دول الساحل الافريقي (خلفية تاريخية للعلاقات الفرنسية مع دول الساحل):

تعتمد فرنسا دوليا على كونها ذات قوة دولية نووية، وتمتلك علاقة، ونفوذ اقتصادية وعسكرية وسياسية في القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، وتعود بوادر الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الى عام 1957، وتعتمد فرنسا على هذه الدول وتصف نفسها بانها اللاعب الأول فيها وتعتمد عليها كونها أحد مرتكزات نفوذها في القارة الافريقية والعالم [2]، واستطاعت فرنسا ان تستحدث اطراً بداية لتثبيت علاقتها في دول المنطقة في الوقت الذي كانت تشهد هذه المنطقة عدم استقرار بسبب الجماعات الإرهابية والتدخلات الخارجية الأخرى. فوقعت فرنسا معاهدات واتفاقات دفاعية مع دول هذه المنطقة، منها مع موريتانيا عام 1976 والنيجر عام 1977 فضلا عن الى تدخلها في دولة مالي عام 1961، فكل هذه الاتفاقات كانت من فكرة رجل الدين الفرنسي (الاب فوكو) من اجل انشاء تنظيم موحد في منطقة الساحل ذات نفوذ فرنسي[3]، لكن بعد بروز ظاهرة الاستقطاب وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى الامر الذي يعني نهاية عصر أوربا وتراجع وزنها حول العالم، ما جعلها تركز جهودها في دولة افريقيا، وظهرت فرنسا بشكل واضح في هذه المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تدخلات القوى الاستعمارية الأخرى متمثلة بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، التي أصبحت منافسة لفرنسا في قارة افريقيا، الامر الذي جعل من فرنسا تطور علاقتها بدول الساحل، وكانت هذه العلاقة مبنية على التعاون العسكري والمساعدات التقنية، فضلا عن برامج تعزيز القدرات في هذه المنطقة لحفظ السلام وبرامج التعاون في المجال الثقافي عن طرق الفرنكوفونية[*]، ومن خلال كل الاتفاقيات التي عقدت ما بين دول الساحل مع فرنسا تبقى هذه المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون في مجال الأمني العسكري، فمنذ هذا العلاقات تمكنت فرنسا من

(1) جمليه علاق، استراتيجيات التنافس الدول في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014، ص331.

(2) قراءات سياسية، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب افريقيا، مجلة ثقافية فصيلة متخصصة في شؤن القارة الافريقية، العدد الثالث، 2008، ص51.

(3) جداي سليم، التنافس الدولي السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الافريقي، الجزء الأول – ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص 53.

(*) الفرانكفونية: هي منظمة دولية للدول والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية، وتعمل على تنظيم العلاقات بين الدول، وقد أنشئت في عام 1970 الهدف منها ترويج اللغة الفرنسية وتعزيز التعاون بين الدول والحكومات.

الاحتفاظ بوجود عسكري في مستعمرات القارة بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، وعملت على انشاء فناء خلفي عن طريق الاتفاقيات التي وقعتها مع دول المنطقة يسمح لها من البقاء كشريك مميز فيها[1]. وبناء على ذلك سنتناول بالعرض طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل.

أولا: العلاقات الفرنسية – جمهورية مالي:

يعد الموقع الاستراتيجي من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة من وسياستها الداخلية والخارجية ماضياً وحاضراً[2]. وهذا الموقع جعل لها أهمية كبيرة وزيادة اطماع الدول الكبرى فيها لما تملكه من ثروات زراعية منها انتاج القطن والأرز، كذلك الثروة الحيوانية التي تمتلكها من مختلف أنواع الحيوانات، فضلاً عن الثروات المعدنية فيها[3]. ان علاقة فرنسا مع دولة (مالي) تمتد الى فترات طويلة منذ عام 1961 عندما قامت فرنسا بالعمل داخل القارة الافريقية وطرحت ورقة الصحراء، واقامت علاقات مع دول الساحل الافريقي منها موريتانيا والنيجر فضلا عن جمهورية مالي، لكن الرئيس المالي (موديبو كيتا) رفض ذلك رفضا قاطعا ومنع القوات الفرنسية من ذلك وتم طردها من جمهورية مالي نتيجة لأجماع عوامل مختلفة ابرزها امنية وعسكرية[4]. بعد سنوات طويلة ن العلاقات المتوترة بين الدولتين، الا ان هذه العلاقة تطورت من جديد وكان ذلك في عان 2012، في الوقت الذي كانت تشهد دولة مالي توترات وهشاشة امنية نتيجة التدخلات الإرهابية (الطوارق)، حيث اصدر مجلس الامن في 20 ديسمبر 2012 بموجب القرارات الأممية الثلاث 2071،2056، اعطى لفرنسا مسوقا قانونيا وشرعيا للتدخل، الذي خول القوات الفرنسية بموجب الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة، في المناطق التي يسيطر عليها الجماعات الإرهابية، وتزايد الهجرات في دولة كدولة (مالي) نتيجة هشاشة الدولة وسوء الأوضاع، وكان التدخل الفرنسي وفق عمليتين: الأولى من خلال عملية سرفال امتدت منذ 2013 الى 2014. اما الثانية من خلال عملية تدحل برخان 2014[5]. وبشكل هذه المؤشرات تمكنت فرنسا من تحقيق الأهداف المباشرة لمنع استيلاء المتطرفين والجماعات الإرهابية من التمرد

(1) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016–2026)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2022، ص40.

(2) عبد الأمير عباس الحيالي ووسام علي كيطان النداوي، الموقع الحبيس واثره على قوة الدولة دراسة حالة – مالي، مصدر سابق، ص6.

(3) نافذ أيوب بيلتو ومحمود شاكر، مالي مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا 14، المكتب الإسلامي، دمشق، 1977، ص85.

(4) جمال يحياوي، موديبو كيتا، الخبر، 2023، على الرابط: www.elkhabar.com

(5) صخري نجية وبن زحاف فيصل، تأثير التدخل العسكري في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 222.

على دولة مالي، واستطاعت فرنسا من إعادة سيطرة دولة مالي وسيادتها من جديد، الا ان هذا النجاح الذي حققته الدولة الفرنسية في المدى القصير ومنع تدخلات الدول الكبرى أمريكا وبريطانيا والطوارق انعكس ايجاباً على تحسين الوضع الأمني في مالي، وعلى اثر ذلك تطورت العلاقة الفرنسية المالية بشكل قوي، واحتفظت فرنسا بمصالها داخل الدولة حيث بلغ حجم صادراتها 13.5 مليار دولار عام 2014 وساهمت العلاقة في تخفيف التوتر بين بين الدولتين [1]. بما يأتي:

1- الجانب السياسي:

تتمثل العلاقات السياسية بجملة من النشاطات، والروابط المشتركة الناجمة عن التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي، وهي فرع من فروع العلوم السياسية التي تتجاوز الحدود ولا تقتصر على جانب معين وانما جوانب عديدة سواء كانت امنية عسكرية او ثقافية، وهذا يعني انها انعكاس لسلوكيات الوحدات الدولية او هي تجسيدا لها، وتهدف الى إقامة قواعد وضوابط او شرائع أي انها علاقة ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء، بمعنى ان العلاقات الدولية السياسية مجموعة من الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشا بين الوحدات الدولية[2] تعد فرنسا من اهم الدول الاوربية التي استطاعت ان تحافظ على علاقات جيدة مع دول الساحل بشكل عام ودولة مالي بشكا خاص، خصوصا وان جمهورية مالي كانت احد اهم مستعمرات فرنسا السابقة، وحصلت على استقلال في عام 1960، الا ان الاخيرة احتفظت بمجال نفوذها في هذه المناطقة، واتبعت سياسة تعاونية محكمة بكون جمهورية مالي مجال حيوي وركيزة مهمه بالنسبة لفرنسا، وقد تم عقد العديد من القمم في مجال التعاون ما بين الدولتين، ومن أهمها عام 1994 في فرنسا وأكدت الأخيرة انها بدون دولة افريقيا بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين لولا افريقيا، وقد عبر الرئيس الفرنسي الأسبق (فرانسوا ميتران) عن أهمية القارة بالنسبة لهم[3]، وعملت فرنسا على تقديم المساعدات الاقتصادية ضمن باب التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي في عام 2009 لتعزيز التنمية الاقتصادية وفي عام 2010 قدمت ما يقارب 3.2 مليار دولار للقارة افريقيا ومن ضمنها دولة مالي، مما جعل فرنسا اكبر مانح للمعونات الاقتصادية في افريقيا بشكل عام ودولة مالي بشكل خاص، إضافة الى الشركات الفرنسية التي اخذت تعمل داخل دول الساحل خصوصا وانها تمتلك ثروات هائلة مما جعل فرنسا

(1) By David J. Francis, Thy regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali, Norwegian peacebuilding center – Noref, Report April, 2013, p3

(2) اشواق عباس، العلاقات العامة الدولية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 15.

(3) محمد المودن، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه افريقيا: الاليات والمنافسة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص262.

الاعب الأهم فيها[1] فضلا عن العلاقات الشخصية التي تطورت ما بين القادة الماليين والفرنسيين وضلت شريكا للعديد من الرؤساء، بسبب التعاون الاستخباري والعسكري المستمر، وقد اكد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بعد زيارته للقارة الافريقية عام 2008، على طبيعة استمرار العلاقات السياسية ما بينهما وإمكانية تدخل فرنسا لأي ظرف طارئ يحدث في أي دولة من دول الساحل، خصوصا وانها تشهد هشاشة في الوضع الأمني الغير مستقر بسبب الجماعات الإرهابية والطوارق في عموم دول المنطقة، وقد برزت العلاقات المالية – الفرنسية بشكل أوضح من خلال تدخل فرنسا عام 2013، بسبب سوء الأوضاع التي شهدتها الدولة [2]، وإعلان حالة الطوارئ قامت فرنسا بالتدخل المباشر في مالي وكان تدخلها ضمن اطار مساندة الدولة بهدف طرد المجموعات الإرهابية، وكان مبررها مقبول على الصعيد الدولي الامر الذي خول لفرنسا حق التدخل بجمهورية مالي واعتمادها على الجهد العسكري واللوجستي، وعملت على نشر قواتها واستعادة أراضيها من الجماعات الإرهابية، وكانت تهدف فرنسا في سياستها التعاونية من اجل الحفاظ على مصالحها ومنع كافة التهديدات عن طريق التعاون ما بين القوات المالية والفرنسية، وبقيت فرنسا تتغلغل وتتدخل في شؤن البلاد ولم تقلل من خطورة الوضع الامني مما اثار غضب الجماهير المالية مؤكدين على ان سياسة فرنسا استعمارية تهدف بالهيمنة على بلادهم[3]، وكانوا ينظرون الى التدخل الفرنسي ما هو الا دلالة على استمرار وامتداد الى الهيمنة الفرنسية على افريقيا بشكل عام وجمهورية مالي بشكل خاص، وممارسة سياستها الاستعمارية من جديد لان فرنسا لم تستطيع ان تقدم أي خطورة على الجماعات الإرهابية لترضي أبناء الدولة المالية، فضلا عن اتهام القوات الفرنسية بتقسيم البلاد وارتكاب الجرائم وغيرها من الاتهامات الأخرى، مما جعل فرنسا تتخذ قرار تقليل قواتها العسكرية وتقليل قواعدها لتنتهي مهمة جيشها في جمهورية مالي بعد تسع أعوام في اطار عملية برخان في 2022 من اجل الحفاظ على علاقاتها بشكل جيد، والخروج من الوضع المتردي الذي تعاني منه والمعضلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها، وعلى الرغم من كل هذه الأمور التي قامت بها فرنسا الا ان علاقاتها تراجعت بشكل كبير في الوقت الحالي[4].

(1) محمد المودن ، مصدر سابق، 265.

(2) Corentin Cohen, Will France’s Africa Policy Hold Up, Carnegie Endowment for International Peace, 2022, p4.

(3)Tarik Ramadan, Le mali ‘La France et les extremists, 2017, www.tariqramdan.com

(4) سمية صحراوي، دراسة التدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية انموذجا، مصدر سابق، ص480.

2- الجانب الاقتصادي:

ازدادت الأهمية الاقتصادية للساحل في افريقيا في السنوات الأخيرة، وزاد اهتمام الاتحاد الأوربي المتمثل بفرنسا بشكل كبير لهذه المنطقة بشكل عام وعلى وجه الخصوص دولة مالي نتيجة احتوائها على كميات كبيرة من الثروات الطبيعية، في الوقت الذي كانت تعاني هذه الدولة من مزيج من الصراعات المسلحة والارهابية التي عملت على نشر الخوف والقتل داخل الدولة فضلا عن الهجرات الداخلية والخارجية وانتشار الفقر والجوع[1] بدا الاهتمام الفرنسي بدولة مالي بصورة ملحوظة عام 2013 نتيجة الأوضاع التي شهدتها الدولة في عام 2012 من خلال النزاع ما بينها وبين الطوارق، التي تدعو الى الانفصال وتصنف ضمن الجماعات الإرهابية والتي عملت على اضعاف البلاد وهشاشتها، وكان هدف فرنسا تطير علاقتها مع جمهورية مالي التخلص من هذه الجماعات التي سيطرت على البلاد، والحد من تدخلها لأنها تريد السيطرة على ثروات الطبيعية للدولة [2] الامر الذي جعل فرنسا شريكة اقتصادية مهمه لمالي بكونها تحتل المركز الأول من بين أصحاب العمل المباشر في القطاع الخاص وتمتلك اكبر عدد منشات في الأراضي المالية، وعملت فرنسا على تقديم المساعدات الإنسانية وزيادة التبادل التجاري مع جمهورية مالي حيث وصل عدد الإيرادات بنسبة 3.4 من اجمالي الصادرات الفرنسية، فصلا عن حضور المنشآت الفرنسية في عدة قطاعات ومنها القطاع الرقمي، كذلك وصل حجم التبادل التجاري في عام 2019 الى 370 مليون يورو وتعتبر فرنسا اهم لاعب في هذا القطاع في الدولة من خلال شركاتها الخاصة واكبر مساهم في إيرادات مالي بنسبة 20%، اذ تنشط بحوالي 16 شركة فرنسية كبرى فيها تهيمن على مختلف القطاعات، منها شركة اورانج للاتصالات وشركة توتال للوقود الخطوط الجوية وشركة باريباس للخدمات البنكية [3] وعقب تعاون استمر لفترة ثماني سنوات في التبادل التجاري مكافحة الإرهاب بين الدولتين الا ان الشكوك المالية بدأت تحوم حول النوايا الحقيقية بمقاربة الأمنية الفرنسية داخل الدولة حول ما اذا كانت فرنسا تسعى الى مكافحة الإرهاب ام لحماية مصالحها الوطنية[4]، الامر الذي جعل العلاقات الفرنسية – المالية تتوتر وادت الى تبادل الاتهامات بينهما، اذ اتهمت مالي في عام 2021 فرنسا بانها تدرب جماعات

(1) Bernardo Venturi, Governance and security in the Sahel: Tackling Mobility' Demography and Climate Change, FEPS Foundation for European Progressive Studies Rue Montoyer 40' the floor, Brussels- Belgium, 2019,p7.

(2) احمد العايدي و وئام عثمان، محددات دور مجلس السلم والامن الافريقي في التعامل مع الازمة الإرهابية في مالي، ص 195 ص196، بحث (منشور) على الرابط: www.jsst.journals.ekb.eg

(3) العلاقات الثنائية ، الدبلوماسية الفرنسية ، وزارة إوربا والشؤن الخارجية ،2024 ،على الرابط االتالي: www.dipomatie.gouv.fr

(4) خديجة فلاح، مصدر سابق، ص 80.

إرهابية في بلادها مما تسبب في نشوب الخلاف بينهما، وتصاعدت الأصوات الجماهيرية ضد فرنسا، لكن فرنسا ارادت ان تسترجع العلاقات التي امتدت منذ عام 2012 والعمل على تأسيس علاقات جديده من خلال عده أمور، **الأولى** سحب القوات الفرنسية من مالي عام 2021 وغلقت قواعدها في بعض المناطق وسحب اكثر من 2000 جندي، **والثانية** عملت فرنسا على تعليق عملياتها العسكرية والانسحاب الجزئي منها،[1]، وبعد انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي وانهاء التبادل التجاري في مالي غام عملت فرنسا 2022 عملت فرنسا جاهدة بالتقرب من جمهورية مالي من خلال التقرب لدولة موريتانيا وتشاد لاجل تزايد التعاون والوثيق بينهما وبعد ذلك الانسحاب اقترحت فرنسا طريقا جديداً لمواصلة العمل مع سلطات مالي، لذلك لا يوجد في الوقت الراهن أي تعاون اقتصادي بين فرنسا ومالي[2].

3- الجانب الثقافي:

تميزت السياسة الفرنسية بالاعتماد على الأداة الثقافية من اجل توطيد العلاقات الفرنسية – المالية وهي جزء من القوة الناعمة لان الثقافة تعد من الأمور المهمة للسياسة الفرنسية داخل القارة، نتيجة التناقضات والصراعات الفكرية والعقائدية بين الشعوب، في الوقت الذي أكد الباحث الفرنسي (فرانسوا جاك)* على أهمية استيعاب النخب والمجتمعات الافريقية ثقافياُ، لان التعاون الثقافي من وجهة نظر الفرنسيون أداة قادرة على الحفاظ على قابلية النخب في مالي، وقد وصل عدد المراكز الثقافية في عموم القارة الافريقية بحوالي 52 مركزا ثقافياً، فضلا عن قيام فرنسا بتقديم المنح لدراسية للطلبة الافارقة في مدن فرنسا الكبيرة[3] وطورت فرنسا من علاقاتها الثقافية داخل القارة والسبب ان القارة مهمه لنشر الثقافات الفرنسية وتوسيع نفوذها الثقافي اذ قانت بأنشاء المنظمة الفرانكفونية (وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات)، واخذت الثقافة الفرنسية تحظى بشعبية كبيرة في البلاد[4]، واعطت فرنسا اهتماما كبيرا بالفرانكفونية ليس كتعبير عن اللغة الفرنسية التي اعتبرتها لغة عالمية، واعتمدت فرنسا على مجموعة اليات في ثقافتها داخل دولة مالي منها اللغة

(1) بسمة سعد، قضايا وتحليلات – قضايا وتفاعلات دولية، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021، على الرابط: www.acpss.ahram.org.eg.

(2) DW، مالي والاتحاد الأوربي، 2023،www.d0.com.

(*) فرانسوا جاك: هو باحث فرنسي في تاريخ العصور الكلاسيكية ولد عام 1946 في بورج وتوفي في عام 1992 في باريس.

(3) رواية توفيق، السياسة الفرنسية في افريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات سياسية، العدد العشرون / ربيع الاخر، 2014، ص 26.

(4) Abdurrahim Siradag, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal, Vol 3, 1 Spring 2014, p109.

المشتركة وربطها برابطة الدول الفرانكفونية التي تظم جميع الدول الناطقة بالفرنسية، فضلا عن الدور الذي تلعبه المراكز الثقافية والتعليمة الفرنسية دخل القارة كذلك استخدام الطلاب الافارقة في الدراسة وإقامة محطات البث الإذاعي، من اجل تعزيز الروابط الثقافية بين الدولتين[1]،لان السياسة الثقافية التي اتبعتها فرنسا في دولة مالي كان القصد منها نشر الثقافة الفرنسية واحلال اللغة الفرنسية في جميع نواحي البلاد من اجل تشويه هوية الشعب المالي من خلال سياسة فرق تسد، من اجل تطيق سياسة فرنسا محاولة الاستيلاء على البلاد من خلال تشتيت الأعراق وتمزيق المجتمع المالي ونشر الفتن بين افراد الشعب الواحد من اجل الاستيلاء على البلاد بشكل تام[2].

4- الجانب الأمني او العسكري:

تمتزج عملية بناء الدولة في الغالب ببناء قدراتها الدفاعية والامنية واستخدام القوة العسكرية لقطع دابر التهديدات الخارجية وحماية مصالح الدولة من اجل ضمان استمرار تحقيق المصالح وهذا لا يتحقق الا بزيادة الإمكانات العسكرية من اجل توفير الامن[3]. وجاء التدخل الفرنسي في مالي بعد اصدار القرار 285 من مجلس الامن للتدخل في مالي، وقد اكد الرئيس الفرنسي ان فرنسا تدخلت في مالي لإيقاف التهديد الإرهابي الذي يستهدف الدول الافريقية، كذلك اكد وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس) ان هدف التدخل الفرنسي في مالي من اجل مساعدة الجيش المالي في وقف المتمردين وحماية سلامة الدولة المالية، وكان للوجود الفرنسي في بداية التسعينات ما يقارب 8000 جندي ونظرا لارتفاع تكلفة الانفاق اصدر البرلمان الفرنسي 1997 من تخفيض التواجد العسكري، وقامت فرنسا باتباع طرق عديدة لتقوية مالي عسكرياً كي يستتب الامن بصورة مستديمة[4]، وتم عقد عدة اتفاقيات في مجال التعاون العسكري التي سمحت لفرنسا انشاء قواعد عسكرية فيها وتدريب الجيش وتوفير المعدات[5]، ولم يكن التدخل الفرنسي

(1) عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، على الرابط:www.acrseg.org .

(2) احمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والامن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2018، ص 299 ص300.

(3) زكريا مغني، الامن البيئي ومشكلة الاستقرار في افريقيا منطقة الساحل – انموذجا –، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان، الجزائر، 2022، ص 22.

(4) مؤيد إبراهيم، التدخل الفرنسي العسكري في مالي، www.academia.edu

(5) Richard Moncrieff, French Relation with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy, South African Institute of International Affairs- African perspectives. Global insights, 2012, p20.

العسكري في مالي مفاجئا وانما كانت تهدف الى تحقيق المكاسب ومحاولة تعزيز نفوذها، وقامت بوضع خطة حديثة حيث قامت بأنشاء قوة للتدخل السريع، الامر الذي جعل العلاقة الافريقية الفرنسية جيدة وتبين ذلك من خلال تصريح الرئيس الفرنسي في أكتوبر 2013 من خلال تأكيده على ان عصر ما يعرف بالهيمنة الفرنسية على افريقيا انتهت وباتت تقوم على أساس الشراكة واستغلال كل طرف عن الاخر وعرف التدخل الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة في عام 2013 هي[1]:

1- قيام القوات الفرنسية بعمليات عسكرية في إقليم أزواد في شمال دولة مالي وتمكنت من الإطاحة بمجموعه من أخطر قادة الجماعات الإرهابية.

2- تأمين منطقة باماكو من اجل ضمان الاستقرار ومدها بقوات كثيفة من اجل توفير الحماية الجيدة

3- الدعم اللوجستي الاستخباري والتدريب والسيطرة على جنوب مالي من اجل وقف انتشار الجماعات الإرهابية.

إلا أن العلاقات العسكرية بين فرنسا ومالي لم تدم طويلا بسبب سياسة فرنسا التي كانت ذات طابع استعماري تهدف الى السيطرة على ثروات البلاد، وتبين ذلك من خال الظهور المفرط للجيش الفرنسي جعله يظهر كقوة استعمارية وبدل ان يمد يد العون للجيش المالي على مستوى العتاد والعمل على بناء الجيش المالي، الا ان ا الماليون اعتبروه تهميشا للجيش المحلي، الامر الذي جعل العلاقات التي كانت على مدار تسع سنوات قد انتهت عندما اعلن الرئيس الفرنسي(إيمانويل ماكرون في 17 فبراير 2022) عن انسحاب القوات الفرنسية تدريجا، لكن فرنسا ستبقى في المنطقة وممكن مستقبلا تتدخل من جديد وتستفاد من الأخطاء التي ارتكبتها عسكرياً[2]. لذا تعد فرنسا احدى اهم الدول الاوبية التي استطاعت ان تحافظ على علاقتها الوطيدة مع افريقيا مقارنة مع الدول الأخرى، وكان ذلك نتيجة علاقتها التعاونية مع الدول الافريقية، في المجال العسكري والأمني والثقافي، والسبب في ذلك كان هدف فرنسا بقاء دورها المؤثر في السياسة العالمية[3].

(1) غدير دليلة، مصدر سابق، ص 48 ص 49.

(2) وفاء عماري، دبلوماسي: رحيل فرنسا من مالي خيبة امل وفشل سياسي، باريس- سكاي نيوز، 2022. على الرابط : www.skynewsarabia.co

(3) خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، مصدر سابق، ص109 ص 110.

ثانياً: العلاقات الفرنسية التشادية

تعد جمهورية تشاد من الدول التي تحظى باهتمام كبيرة من جانب فرنسا، بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة كونها الأكثر نفوذا وحضورا في منطقة الساحل الافريقي وتزايد لاهتمام بها من قبل الدولالكبرى، مما جعل فرنسا تكثف جهودها من اجل مد يد العلاقات لدولة تشاد[1]. وتعد تشاد دولة مختلفة عن بعض الدول الأخرى تسود فيها الزراعة وتربية الحيوانات أي ان هذه المنطقة فقيرة تحتاج الى المساعدة والعون لذا كانت ذات علاقة جيدة مع دولة فرنسا وتعتمد بشكل كبير على المعونة الفرنسية وتموين العديد من مشاريعها، مما جعل الاهتمام بها من قبل فرنسا، احد اهم دواعي الحاضر والمستقبل[2].

1 – الجانب السياسي:

يقصد به شكل الحكم ومؤسساته والقدرة على تحقيق الأهداف والمصالح الخارجية، وفق سياسات واستراتيجيات يتم وضعها من اجل تحقيق المصالح والحفاظ عليها[3]، وقد عملت فرنسا بالتدخل في جمهورية تشاد بعد ان أعلنت استقلالها في عام 1960، في الوقت الذي كانت تعاني من الفقر والتهميش الأمني بسبب انتشار الحركات الإسلامية، وتعد تشاد بمثابة العمود الفقري لفرنسا بسبب موقعها المميز بين دول الساحل الافريقي وهذا يعني ان استقرارها يعني استقرار مصالح فرنسا المتمثلة بمصادر الطاقة والنفط واليورانيوم وغيرها من الثروات التي تحتاجها فرنسا بشكل كبير، مما جعلها ان تمد يد العون والمساعدة وتبني علاقات جيدة من خلال نشر الامن بمواجهة الجماعات الإرهابية عسكريا وتقديم المساعدات للسكان من خلال تفعيل جهود التنمية والدعم المالي لرفع مستويات المعيشة والتقليل من الفقر[4]، وتقديم برامج من اجل تعزيز القدرات التشادية لحفظ السلام، فضلا عن الدعم العسكري من خلال المساعدات التقنية والتعاون في المجال الثقافي، كذلك تم عقد الاتفاقيات والبروتكولات المتعلقة في المجال الأمني والعسكري ومن اهم القواعد الفرنسية هي قاعدة (نجامينا) التي

(1) والي فايزة، إشكالية الاندماج الوطني في افريقيا، مجلة قراءات افريقية ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤن القارة الافريقية، – الجزائر، 2019، ص 123.

(2) محمود شاكر، تشاد مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1973، ص62.

(3) ضياء الدين خليل، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دار النشر، الرياض – السعودية، 1992، ص23.

(4)Tobias Koepf, France and EU military crisis management in sup-Sahran Africa, Paper to be presented at: the European union in international affairs2010, A garnet conference – Brussels, 2010, p4.

تظم ما يقارب 4500 جندي فرنسي، ما جعل فرنسا شريك مهم في جمهورية تشاد[1]، وتبلغ نسبة الانفاق الفرنسي 130 مليون دولار في مواجهة الجماعات الإرهابية، وقد حظيت المنطقة بالاهتمام الفرنسي بشكل كبير خصوصا اتها تشهد تدخلات من قبل الدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا، الا ان فرنسا كانت شريكا مهما، وعلى الرغم من ان العلاقات توترت بينهما الا انها سرعان ما تحسنت نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي، ما دعا القوات الفرنسية تتشارك في مواجهة تلك الجماعات في عملية (سرفال) الفرنسية بجمهورية مالي 2010، فضلا عن ارتباط فرنسا بتشاد امنيا وثقافياً وعسكريا وأصبحت نجامينا مركزاً للقيادات المركزية لمكافحة الإرهاب وتقديم الدعم اللوجستي الاستخباري، وهذا الامر جعل العلاقات التشادية الفرنسية جيدة[2]، وتعزيز العلاقات على كافة المستويات، ودعم برامج الإصلاح والتمية التشادية، خصوصا وان الدولة تعد من بين اهم دول الساحل بالنسبة لفرنسا، وعلى الرغم من الدعم الفرنسي الا ان الدولة بقيت تشهد صراعات ومشاكل عديدة وهشاشة في الوضع الأمني للبلاد وغياب مفهوم الدولة والانكشاف الاجتماعي الذي نتج عنة أزمات وتفكك المجتمع التشادي، في الوقت الذي كانت تعمل فيه فرنسا على تعزيز مصالحها[3]، والعمل على اجراء حوار وطني بهدف الوصول الى مصالحها في تشاد، واخذت تتدخل في شؤن الدولة الداخلية، فبرزت العلاقات تتوتر وتتنامى خلال السنوات الأخيرة، في الوقت الذي كانت تشهد دولة مالي انتفاضة جماهيرية ضد سياسة فرنسا، مما أدى مشاعر مناهضة للوجود الفرنسي غذته الحركات الثورية والاجتماعية في تشاد وكثرة الانقلابات، واتهام فرنسا بانها عازمة على بناء خمس قواعد عسكرية، فكل هذه الأمور عملت على تراجع العلاقات الثنائية، ولأجل الحفاظ على علاقات وطيدة والعمل على تطويرها مستقبلا، فقد عملت الاخيرة على سحب قواتها بشكل جزئي لان تشاد منطقة ومركز مهم بالنسبة لها[4].

(1) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي(2016-2026)، مصدر سابق، ص41.

(2) احمد عسكر، حدود ومحددات دور الجيش التشادي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة قراءات افريقية، المجلد 15، العدد 40، 2019، ص 128.

(3) رامي عاشور، المصالح الفرنسية في افريقيا واثرها على الامن القومي العربي، المركز العربي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.ciaes.net

(4) منى عبد المفتاح، خلفيات المطالبة بطرد الوجود الفرنسي من تشاد، مركز اندبنت عربية، 2022، على الرابط الالكتروني التالي: www.indepentarabia.com

2- الجانب الاقتصادي

تركز فرنسا على السياسة الاقتصادية لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل الافريقي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية ، والعمل على رفع التبادل التجاري بينهما وتشجيع جال الاعمال والمستثمرين على استكشاف فرص العمل ، خصوصا وان تشاد تعاني التهميش وعد الاستقرار نتيجة الاحداث التي شهدتها منطقة الساحل، في الوقت الذي يعتمد انتاجها بصورة كبيرة على الزراعة بنسبة 40% وتساهم بتصدير الصادرات السلعية ، اما المصدر الثاني هو النفط والغاز الطبيعي حيث يتوفر في تشاد 1.5 مليار برميل حسب تقديرات 2018 ويبلغ الإنتاج اليومي 140 الف برميل[1] مما جعل العلاقة الفرنسية التشادية تتسع بشكل كبير بين تشاد وفرنسا عبر اتفاقية اقتصادية حيث وضعت بموجبها الأنظمة السياسية التي حكمت تشاد بعد الاستقلال، إمكانات بلادها وقدراتها في خدمة المصالح الفرنسية ووظفت مؤسسات الدولة لتحقيق تلك المصالح في المقابل تعزيز قبضة هذه الأنظمة على تشاد وتقوية سلطانها فيها وتوفير الحماية لها استمرارها في السلطة ضمان استمرا اخلاصها من المحتل وعدم تدخل الجماعات الإرهابية مقابل مصالح فرنسا داخلها والعمل على زيادة التبادل التجاري[2] وأصبحت الأخيرة احد اهم الشركاء الاقتصاديين لدولة تشاد حيث تغطي الصادرات الفرنسية بشكل أساسي المنتجات الغذائية والزراعية والمعدات الميكانيكية والكهربائية وتكنلوجيا المعلومات، وترجع الواردات من تشاد بشكل أساسي الى انتعاش مشتريات الهيدروكربون وكذلك منتجات الصمغ، وفي عام 2018 منحت فرنسا تشاد 10 ملايين يورو كمساعدات للميزانية 40 مليون يورو في شكل قروض ميسرة لدعم الميزانية كجزء من برنامج صندوق النقط الدولي في العام نفسة، اما من خلال صندوق الطوارئ تلقت تشاد 862 مليون يورو كمساعدات فرنسية لتمويل المشاريع الإنسانية وتحقيق الاستقرار، وتعمل اكثر من20 شركة فرنسية في تشاد[3] وعلى الرغم من الاحداث التي جرت ما بين فرنسا ودول الساحل الافريقي الأخرى الذي جبرها بالانسحاب الا علاقتها مع تشاد كانت جيدة، ويعتبر الوجود الفرنسي في تشاد حسب تبرير فرنسا هو من اجل التعاون والمساعدات أي ان تشاد بحاجة الى فرنسا وان وجودها هو استجابة لرغبة تشاد فضلا عن مسالة محاربة الإرهاب ونشر الامن داخل البلد، كل هذا كان من مبررات الوجود الفرنسي مع العلم ان المؤشرات تدل على

(1) عبد الحافظ الصاوي ، بالأرقام .. تعرف على اقتصاد تشاد ، موقع الجزيرة ، على الرابط الالكتروني التالي: www.aljazeera.net

(2) محمد حسب الرسول، تشاد وفرنسا.. جولة جديدة من التدافع، 2022، الميادين على الرابط: www.almayadeen.net

(3) صلاح خليل ، تعزيز المصالح المتبادلة : ما وراء زيارة الرئيس التشادي لفرنسا ، 2023 ، المركز المصري للدراسات wwww.ecss.com.eg

ان تشاد بلد امن وعدم وجود أي شيء يهدد امنها ويستدعي وجود فرنسا طيلة هذه السنوات[1]. فبعد ذلك قامت فرنسا بسحب قواتها من تشاد بشكل جزئي كونها تريد الحفاظ على مستعمراتها داخل دولة تشاد والسبب في ذلك لان تشاد حسب رؤية فرنسا تعتبر استراتيجية مهمه لإدامة السياسة الفرنسية في القارة بشكل عام والساحل بشكل خاص[2]. وفي نهاية المطاف فان فرنسا عملت على تطوير علاقتها بشكل كبير مع تشاد من اجل اعادة علاقتها مع دول الساحل الأخرى، لأنها تعد بمثابة حلقة تواصل وجسر عبور لدول القارة بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص لكي تحافظ على نفوذها في المنطقة وحماية مصالحها الخاصة من الموارد والثروات الطبيعية كالنفط واليورانيوم وغيرها، في الوقت الذي تكثر فيه تدخلات الدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا

3- الجانب الثقافي:

تعد إفريقيا المجال الذي تنفرد فيه السياسة الثقافية لفرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية بسبب خبرتها الواسعة تاريخيا وتواجدها في القارة فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الأنجلوسكسونية[*] من خلال سياسة باريس وتبني اللغة المشتركة الفرانكفونية في 1970 داخل المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية في تشاد بالإضافة إلى توسيع شبكاتها ثقافيا[3]، وبعد كل الاستكشافات التي قامت بها فرنسا والتي كان اخرها 1895، تمكنت فرنسا من التغلغل داخل تشاد وبسط نفوذها عليها الا ان فرنسا اكدت في حال اذا ارادت الاستمرار داخل تشاد يجب عليها ان تسعى في استراتيجيتها في مجال الاستيعاب الثقافي لتشاد لأنها تعد عامل مهم لسياسة فرنسا أتجاه افريقيا بسبب موقعها الذي يتوسط القارة الافريقية[4]، واستندت السياسة الفرنسية في تشاد على فكرة الادماج أي تطبيق علاقات ثقافية ثنائية من

(1) احمد محمد عمر مساعد، السياسة الفرنسية في تشاد.. ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مجلة دراسات المنطقة، العدد 1، المجلد 2، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، 2023، ص89 ص 90.

(2) Guy Martin, Frances African Policy in Transition: Disengagement and Redeployment, Center for African Studies – University of Illinois at Urbana-Champaign, 2000, p 17.

(*) الأنجلوسكسونية: هي مجموعة من الثقافات التي سكنت إنكلترا منذ القرن الخامس، وكانوا يتألفون من القبائل الجرمانية التي هاجرت الى جزيرة بريطانيا العظمى من إوربا القارية، واهم البلدان التي تشترك في الثقافة الأنجلوسكسونية هي كل من إنجلترا، اسكتلندا، ايرلندا الشمالية، ويلز، استراليا ونيوزلندا.

(3) يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا: تاريخه وحاضرة ومستقبلة، مجلة قراءات افريقية مقال منشور في موقع المجلة بتاريخ 10 فبراير 2012 على الموقع الاليكتروني التالي: www.qiraatafrican.com/view/?q=511

(4) إبراهيم برمة احمد، اثر الاستعمار الفرنسي في الحياة السياسية بدول وسط افريقيا ما بين (1946-1969)، مجلة بحوث كلية الآداب، 2021، ص8 ص9، على الموقع التالي: www.sjam.journals.ekb.eg.

خلال إنشاء المدارس الفرنسية ومدارس تنصيرية وإدخال اللغة الفرنسية في المجال التربوي وإدخال اللغة العربية في مدارسهم والغرض من ذلك لنشر الفتنة والتفرقة بين الشاديين[1]، الا ان هذه المدارس قوبلت بالرفض التام من قبل الأهالي سواء كانت المسلمة وغير المسلمة، واعتبروه حملة تستهدف ثقافتهم الاصلية، وبالفعل حدث ذلك من خلال الصراعات الثقافية المحلية، مما دعا المسلمين في تشاد الاعتزال من المدارس الحكومية، فبعد ان علمت فرنسا بهذا الامر فرضت عليهم الامر اجبارا وبالخصوص على شيوخ العشائر فالبعض منهم بذلك والعض الاخر رفض من خلال خلق حجج لمنع أولادهم خوفا من سياسة فرنسا التي تريد نشر التفرقة واندثار عاداتهم وثقافاتهم الموروثة، حيث كان هدف فرنسا داخل تشاد ليست لغرض تعليمهم او فائدتهم وانما كان القصد من تعليم أبناء الدولة لكي تعدهم لصالح خدمتها، وكان تدريس فرنسا في هذه المدارس يتضمن ثقافتها وحضاراتها وفنونها واهمال الثقافة التشادية، هكذا عملت فرنسا على اضعاف الشعور القومي والمعنوي لدا البلاد وادخلت في اذهانهم على انها دولة عظيمة والجميع يحتاج الى ثقافتها، لكن الامر عكس ذلك وكانت تهدف الى السيطرة على البلاد وبقاء نفوذها داخل القارة وتقسيم البلاد[2]، فمن خلال اليات التعليم وانشاء المدارس فضلا عن المراكز الثقافية التي تلعب دورا كبيرا في توجيه الآراء والسيطرة على البلاد والتحكم في ثروات الدولة زمن اهم اهداف فرنسا الثقافية في تشاد هي[3]:

1- تخريب مراكز التعليم المنتشرة في تشاد بشكل كبير.

2- تقوية الوجود الفرنسي من خلال دمج الثقافة الفرنسية مع ثقافة تشاد، ونشر الثقافات الفرنسية.

3- السعي الى تحقيق اغتراب ثقافي للنخب مما يخلق شروخات ثقافية واجتماعية وايدلوجية خطيرة، تؤدي الى نشر التفرقة والحقد والكراهية بين مجتمعات المنطقة.

4- التركيز على نشر الثقافة الفرنسية بين أوساط المجتمع التشادي كونه جزءاً من سياستها الخارجية من اجل المحافظة على الهوية الفرنسية.

(1) محمد صالح أيوب، مظاهر الثقافة العربية في تشاد وتحديات العولمة، ط 1، مركز البحوث للدراسات الافريقية، 2008، ص 144.

(2) عبد الواحد محمد داؤود، اثر الاستعمار الفرنسي على حضارة دولة تشاد وثقافتها (دار وداي نموذجا 1910-1960م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017، ص 75 ص76.

(3) بويبيه نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية بين الامننة والافغنة، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد 1، برلين، 2018، ص 156.

وهكذا قد نجح الفرنسيون في نشر ثقافتهم ولغتهم التي تجذرت في مرور الوقت وأصبحت جزء من دولة تشاد، لذا فمن السهل ان ترى في الوقت الحاضر تشادياً يخاطب او يتكلم مع اتشادي اخر باللغة الفرنسية نتيجة لعملية الفرنسة التي استمرت لعقود من الزمن.

4 – الجانب الأمني او العسكري:

تعود جذور الضعف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تشاد الى عقود طويلة من الزمن بسبب اهمال في الحكومة المركزية، وعدم الاستقرار السياسي والصراعات فيها فضلا عن الفساد والانقسامات العرقية وغياب الامن، والضعف العسكري بسبب عدم القدرة على الانفاق العسكري وسوء الأوضاع في البلاد واحتياجها الى المساعدات الخارجية من اجل مكافحة التدخلات الإرهابية والطوارق[1]، الامر الذي جعل فرنسا تطور علاقاتها مع تشاد من اجل التعاون العسكري والمعونة الفنية في مواجهة التدخلات الإرهابية وغيرها التي تعمل على نشر الخوف والرعب داخل البلاد، حيث قامت فرنسا بتوقيع اتفاقية في 1960/8/1 من اجل التعاون في المجال العسكري بعد استقلالها، في الوقت الذي كانت تهدف فرنسا الى وضع خطة استراتيجية داعمة للسلم العسكري في افريقيا، وقد كان تواجد فرنسا في تشاد هو بدايات التغلغل والتدخل في القارة الافريقية، وتعد تشاد محور الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل، وان التواجد الفرنسي فيها يعمل على حماية البلاد من التدخلات الخارجية الأخرى، اذ سمحت تشاد لفرنسا في انشاء قواعدها العسكرية وكان ذلك في عام 1976، التي تعد احد اقدم القواعد العسكرية في القارة الافريقية[2]، ولكن بقيت الدولة التشادية تعاني من الانفلات الأمني الامر الذي اثار حفيظة أبناء تشاد واقتناعهم التام بان بلادهم لم تستقر على الرغم من التواجد الفرنسي فيها، وان السبب في ذلك حسب رايهم هو تدخل فرنسا التي تريد زحزحة امن البلاد والحفاظ على نفوذها ومصالحها العسكرية لان تشاد بالنسبة لفرنسا ليست دولة بسيطة وانما هي مركزاً فعالا تطل على الساحل ككل، فقامت فرنسا بوضع خمس قواعد عسكرية في البطحاء وام التيمان وادري وور، لتعزيز نفوذها الاستعماري في تشاد وليس من باب المساعدة حيث جردوا أبناء البلاد من كافة حقوقهم، الامر الذي اثار غضب التشاديون مما أدى الى التصادم مع القوات الفرنسية، وعملوا على تهديد نفوذ فرنسا داخل البلاد بعد المطالبة بخروجها وإعطاء

(1) Chrysantus Ayangafac, Policy debate on resolving the Chadian crisis, Institute for Security, Studies, 2009, p 26.

(2) وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة تبسة، 2015، ص 60 ص61.

الحرية الكافية للتشاديين[1]، وخلال كل هذه الفترات والى يومنا هذا تقع تشاد تحت النفوذ الفرنسي ورفض المجلس العسكري التجاوب مع مطالب المحتجين وتثبيت القواعد العسكرية لأنها البلد الوحيد الذي من خلاله تسطيع التوصل الى مصالحا داخل وخارج الساحل، واخر انتفاضات أبناء تشاد كانت في 14 مايو 2022، لكن موقف الحكومة التشادية يختلف عن موقف الشعب اذ اكد وزير الاتصالات التشادي (عبد الرحمن) على ان فرنسا ستقدم الدعم لتشاد ضد الجماعات الأخرى وسترتبط بعلاقة وثيقة مع فرنسا، وان المجلس المحلي سمح لفرنسا بإضافة قواعد أخرى فيها وتعد نجامينا هي مركز القيادة العسكرية في الساحل لمكافحة الإرهاب، وقد اكد (ادريس الدبي) على ضرورة بقاء العلاقات الفرنسية والتشادية، لان حسب راية ان باريس ستساعد بلادة في صد أي تدخل خارجي[2]، فهكذا استطاعت فرنسا ان تقوي من هيمنتها على البلاد لأنها استطاعت ان تقنع السلطات الحاكمة على انها ستعمل على زيادة التعاون بين فرنسا ودولة وتشاد والساحل ككل في المستقبل، لان هذه البلاد تعد اكثر اهم المناطق الجغرافية خدمة لمصالحا في القارة الافريقية وعلى رأسها دول تلك المنطقة.

ثالثاً: العلاقات الفرنسية النيجرية:

أظهرت فرنسا اهتماما كبيرا في مسألة استرجاع نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي مسترشدة في تحركها تجاه النيجر، وفي الواقع فإن وعي فرنسا بأهمية وجودها في المنطقة، يكشف بالدرجة الأولى عن ادراكها لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة، فكثيرا ما تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رمادية أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية، فإن فرنسا التي بنت منظورها للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، حيث شعرت بأنه لا مناص لها من طبع حضورها في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فضلا عن ذلك فإن هذا الحضور "المتميز" من خلال العلاقات الجيدة بهدف نشر الامن ومنع التدخلات التي تعمل على خلخلة الوضع داخل أي بلدد ضروري لتدعيم مصالحها مع دول الساحل. فهذه الضرورة المصلحية فرضت على فرنسا، استمرار تدعيم وسائلها للاستفادة من الامكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي، ومن خلال ذلك يمكن القول إن الحضور الفرنسي في هذه المنطقة هو المحاولة لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو تقديم فرنسا كبديل، لابد

(1) أسامة الأشقر، هل بات النفوذ الفرنسي في تشاد على المحك؟، عربي TRT، 2022، على الموقع الالكتروني التالي: .www.trtarabi.com/opinion.8941008

(2) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابعاد الاحتجاجات الراهنة في تشاد ضد الوجود الفرنسي، 2022، على الموقع الالكتروني التالي: www.futureuae.com

منه في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الإفريقي. أما الثانية: تهدف للحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية[1]، ومن هذا المنطلق الاستراتيجي هناك عدة مميزات جعلت من النيجر محط انظار أوربا بوجه عام وفرنسا بوجه خاص ومن اهم هذه الامور هي:

1- سيطرتها على الطرق التجارية المؤدية الى تونس وطرابلس ومصر، مما يعمل على امتداد لنفوذ فرنسا داحل القارة الافريقية.

2- تتوسط دول عديدة مثل الجزائر وليبيا فضلا عن دول الساحل الافريقي.

3- انبساط سطحها ولا تظهر فيها المرتفعات، ومورد مهم لليورانيوم.

4- وجود نهر النيجر الذي يعد عصب الحياة داخل البلد، الذي يمتد من الشمال الغربي متجها نحو الجنوب الشرقي، مما ساعد على امتداد نفوذ فرنسا بشكل اكبر[2].

لذا استطاعت فرنسا من تقوية علاقتها مع الدول الافريقية بشكل عام والنيجر بشكل خاص، اذ تمكنت فرنسا من تقوية علاقتها من خلال السياسة التعاونية التي اتبعتها في محالات عديدة، منها والأمنية والثقافية والعسكرية، وقد اعتادت فرنسا تعاملها مع القارة الافريقية بوصفها المجال الحيوي وركيزتها للتأثير في التنافس الدولي، في الوقت الذي كانت تتسابق القوى الكبرى على النفوذ في القارة، كالصين والولايات المتحدة وروسيا وغيرها، لذا زاد اهتمام فرنسا بالساحل بشكل عام والنيجر بشكل خاص، من اجل الحفاظ على نفوذها في القارة وتعزيزه.[3] وبرزت العلاقات الفرنسية النيجرية من جوانب عديدة أهمها:

1- الجانب السياسي:

يعد الجانب السياسي من اهم الجوانب في العلاقات الدولية، والتي تتراوح ما بين الصراع والتعاون وقد اختلف الباحثون في تقديم تعريف محدد للسياسة الخارجية، نتيجة لاختلاف انتماءاتهم ومدارسهم، والهدف من العلاقات السياسية هو سعيا لتحقيق اهداف معينة [4] وينطبق ذلك على طبيعة العلاقات الفرنسية – النيجرية، خصوصا وان

(1) عادل زقاغ وسفيان منصوري، الساحل الافريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية امنية جديدة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع(7)، 2014، ص97.

(2) احمد صوار، كفاح النيجر، العدد 328، الدار القومية للطباعة والنشر، شارع عبيد – روض الفرج، 2016، ص5 ص6.

(3) محمد المودن، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه افريقيا: الاليات والمنافسة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص262 ص263.

(4) رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2012، ص14.

النيجر كانت احد اهم المستعمرات الفرنسية التي حصلت على الاستغلال بشكل تام في 3ديسمبر 1960، وتعد واحدة من اهم دول الساحل التي تتمتع بثروات هائلة ومن أهمها اليورانيوم، الذي يتميز بأهمية استراتيجية ومطلبا مهما حول العالم، فضلا عن انها تحتل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم، ومن اجل وصول فرنسا الى هذا المعدن عملت الأخيرة على تطوير العلاقات الثنائية، في الوقت الذي كانت تعاني النيجر من انعدام الامن وهشاشة الدولة بسبب موقعها الذي يتوسط دول الساحل والصحراء وهذا الموقع يشهد نزاعات اثنية وعرقية وكثرة الطوارق والجماعات الإرهابية، فعملت فرنسا تقديم المساعدات المادية والمعنوية والعسكرية وتقوية علاقتها من اجل نشر الامن والأمان[1]، اذ قامت بوضع قاعدة عسكرية تظم ما يقارب 1500 جندي، فضلا عن تصاعد أهمية النيجر كحليف لفرنسا في مجال مكافحة الإرهاب والحد من ظاهرة الهجرة نتيجة سوء الأوضاع الأمنية التي خلفتها الجماعات الإرهابية، وقد عملت فرنسا على بذل ما بوسعها من اجل تقوية علاقتها مع النيجر بسبب توتر العلاقات ما بينها وبين دولة مالي وتشاد، لذا فأنها كانت تهدف الى استعادة تلك العلاقات عن طريق مساعدة دولة النيجر لأنها جزء من دول الساحل، وعملت فرنسا في سياستها على تعزيز التعاون والتنمية وتقديم المساعدات فضلا عن تشغيل الشركات الفرنسية في استخراج اليورانيوم في عام 1968[2]، ومن خلال هذه السياسة عملت فرنسا بالوصول الى الثروات النيجرية وسد احتياجاتها ووفرت في عام 2000، اكثر من ثلاث ارباع احتياجاتها الكهربائية وزيادة الاعتماد على الطاقة النووية، فضلا عن تدخلها في شؤون البلاد والسلطات الحاكمة الامر الذي اثار سكان النيجر من سياستها المتبعة في بلادهم، كذلك وعدت فرنسا حكامها بانها ستوفر كميات اكبر من اليورانيوم في المستقبل[3]، الا ان العلاقات الثنائية النيجرية–الفرنسية اخذت تتوتر بسبب ما تدخل الأخيرة في شؤون البلاد والعمل على الحفاظ على مصالحها، فضلا عن تصاعد الازمات والتهديدات الإرهابية وكثرة الانقلابات، الامر الذي اثار غضب أبناء النيجر والمطالبة بخروج فرنسا من بلادهم لان حسب رايهم ان فرنسا لم تعمل على نشر الامن في البلاد وانما كانت تهدف الى الحفاظ على مصالحها الخاصة، وفي ضل سوء الاوضاع عملت روسيا على دعم النيجر في مكافحة الجماعات الإرهابية وتقديم المساعدات المادية والمعنوية، مما جعل علاقات النيجر مع فرنسا تتوتر بشكل اكبر واصبح الحضور الروسي هو السمة البارزة

(1) أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم، الاستغلال الفرنسي لليورانيوم في جمهورية النيجر نموذجا لتكريس التبعية الاستعمارية الفرنسية بعد الاستقلال، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد71، 2022، ص513.

(2) فاروق حسين أبو ضيف، النيجر.. ما بين التنافس الروسي الفرنسي، مجلة افاق استراتيجية، العدد 8، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، 2023، ص43.

(3) أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم، الاستغلال الفرنسي لليورانيوم في جمهورية النيجر نموذجا لتكريس التبعية الاستعمارية الفرنسية بعد الاستقلال، مصدر سابق، ص 519.

بدلا من الفرنسي[1]، الا ان فرنسا لا تستطيع التخلي عن النيجر فقامت بالعمل على بقاء العلاقات من خلال سحب القوات العسكرية وعدم تدخلها في شؤن البلاد الداخلية، خصوصا وانها كانت تشهد تدخل القوى الكبرى المتمثلة بروسيا فضلا عن سعيها بتشكيل علاقات جديدة بدلا من التخلي عنها والعمل على تحسين مساراتها والحفاظ على علاقتها السياسية[2].

2 – الجانب الاقتصادي:

يعد الجانب الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية والمركزية التي تسعى الدولة الى تحقيقها باستخدام كافة الإمكانيات وبجوانبها المختلفة، ليصبح الجانب الاقتصادي الحجر الأساس لتقدم واستقرار أية دولة، لذا تزداد أهميته من فترة الى أخرى، وفي ضوء ذلك تسعى الدول ككل وعلى وجه الخصوص النيجر جاهدة بالرجوع إلى مواردها و قيمها الأساسية لمواجهة الفقر والمجاعة في محيط الساحل وهذا ما قامت به فرنسا من اجل حل مشاكل المنطقة وتحسين المستوى الاقتصادي خصوصا وان اغلب دول المنطقة تعاني من الفقر فعملت فرنسا جاهدتا باستراتيجية اقتصادية في الدولة من خلال تخصيص مبالغ مالي بحوالي 650 مليون يورو عام 2021[3] لذا فرنسا بدأت تقوي علاقتها بالنيجر بعد ان كانت علاقتها بسيطة في بداية الامر، ثم تطورت منذ عام 2020، والسبب في ذلك لان النيجر غنية باليورانيوم وبلد مهم جدا للمصالح الاقتصادية الفرنسية فهي خامس اكبر منتج لليورانيوم في العالم، وكان هدف فرنسا في قيام هذه العلاقات من اجل ان تحتفظ بمصالحها الخاصة في البلاد[4] اذ ان فرنسا تستورد قرابة 7000 طن من اليورانيوم النيجري سنويا أي ما يقارب 34% وبهذا يكون البلد الافريقي الأكبر الذي يصدر اليورانيوم نحو باريس هو النيجر، الامر الذي جعل فرنسا تقوي علاقتها الاقتصادية بشكل كبير من اجل مصالحها الخاصة في ضل حرب أوكرانيا وروسيا التي اثرت بشكل كبير على البلاد مما اسهم في رفع صادرات النيجر لفرنسا في عام 2022 من النفط واليورانيوم، وبهذه الأهمية تضاعف حجم التبادل التجاري بين الدولتين ب 2.8 مليار يورو في النصف الأول من عام 2022 اذ بلغ مجموع الصادرات النيجرية لفرنسا ب314 مليون يورو ، الا ان هذه العلاقة الاقتصادية

(1) فاروق حسين أبو ضيف، المصدر نفسة، ص 44.

(2) Cristina Barrios, France in Africa: from paternalism to pragmatism, Ibid, p5.

(3) حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: اطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دورية محكمة، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 2020، ص 22.

(4) Abdurrahim Siradag, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Ibid , p119.

بدأت بالتراجع في عام 2023 نتيجة الاحداث التي عصفت بفرنسا بدول المنطقة [1] وهنالك العديد من العوامل التي أسهمت في تراجع العلاقة الاقتصادية واهمها الاستغلال الاقتصادي لموارد النيجر وهو الامر الذي يتجلى بوضوح في سياسة فرنسا تجاه الدولة من اجل استغلال اقتصادها لسد حاجتها من الثروات والموارد واهمها اليورانيوم الذي يستخدم في توليد محطات الطاقة النووية، وفي نهاية 2022 تراجع النفوذ الفرنسي في دولة النيجر بشكل خاص وبعض دول الساحل الافريقي التي كانت تعاني من الفقر نتيجة السياسة الفرنسية الطامعة التي تريد الإطاحة بدول المنطقة الا ان فرنسا انسحبت وبشكل تام في عام 2023 نتيجة الرفض الكبير من قبل سكان الدولة للوجود الفرنسي.

3 – الجانب الثقافي:

يعد الجانب الثقافي من بين اهم الأهداف الذي ركز عليها رئيس فرنسا سابقا الجنرال ديغول في سياسته الخارجية، من اجل اعادة او وضع فرنسا في المجد الذي كان لها في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، والمكانة التي كانت تهدف اليها بين الدول الكبرى، اذ ان الجانب الثقافي من الأهداف السامية التي كانت تريدها فرنسا خارجياً[2]، فالعلاقة الفرنسية الثقافية مع النيجر تعود الى جذور بعيده خلال فترة استقلال النيجر عام 1960، حيث قامت فرنسا بغرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال انشاء الجمعيات والمؤسسات والمدارس في النيجر، من اجل خدمة التضامن والتنمية بين الشعوب عن طريق المنظمة الفرانكفونية الدولية وسيلة الاتصال بين الثقافات الأخرى واللغات المختلفة محلياً، اذ ان الهدف من انشاء هذه المنظمة من اجل التنوع والاحترام والتبادل الثقافي في زيادة التعاون وتعزيز السلام[3]، واستمرار الدور الفرنسي في القارة بشكل عام والنيجر بشكل خاص، اما بالنسبة للموسوعة الفرنسية الشاملة التي كانت تهدف الى الشعور بالانتماء الى جماعة تتقاسم اللغة الفرنسية وتحمل ثقافات وحضارات فرنسا، وأول من وضعها الجغرافي الفرنسي (نسيم ريكلوس) واكد على انها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية والتي من خلالها تعريف البلدان الناطقة بأشكال مختلفة. ام بالنسبة لسياسة فرنسا بشكل عام في إطار المنظمة

(1) ايفان غيشاو ، انسحاب فرنسا من النيجر اخر انتكاسة لها في منطقة الساحل ، 2023 ، على الرابط التالي www.alarab.co.uk

(2) وليد كاصد الزيدي، سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان 1959 – 1986، ط1، منتدى المعارف، لبنان–بيروت، 2013، ص50.

(3) مزاره زهير وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرار، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، ص 261.

الدولية للفرانكفونية من اجل تعزيز العلاقات الثنائية الافريقية الفرنسية المشتركة في عدة مجالات، اذ عملت فرنسا على عقد عدة مؤتمرات لمتابعة شؤون القارة اذ بدأت في عام 1973، عندما قام الرئيس الأسبق (بومبيدو) لأول مرة في قمة الدول الناطقة بالفرنسية، ثم اخذت تعقد كل سنتين في باريس او أحد العواصم الافريقية، واخر قمة عقدت بمدينة بامكو، فمن خلالها عملت فرنسا على انشاء مراكز ثقافية ومدارس وجماعات أخرى تعمل على ترجمة الاعمال من اللغات المحلية الى الفرنسية[1]، لان سياسة فرنسا الثقافية في النيجر بمثابة ثوابت بنيوية وعضوية لفلسفة سياستها الخارجية خصوصا مع ايمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود، الحفاظ على مكان وموقع ثقافي ولغوي متميز عالمياً وخارجيا، ومن اجل تكريس او حفظ تواجدها الثقافي عملت على انشاء المعاهد والمدارس والمؤسسات التعليمية، والعلاقات التعاونية[2]، لعل هذا الاهتمام من المشاركة يدل على ان فرنسا تعمل وبشكل كبير في المجال الثقافي، وتسعى الى المحافظة من هذا المنطلق على نفوذها داخل البلاد والقارة ككل، في ضل التنافس الدولي من قبل الدول الكبرى على هذه المنطقة التي تعدها فرنسا بمثابة منزل موروث لها منذ فترة المرحلة الاستعمارية، مما تقدم نجد ان فرنسا بذلت جهدا كبيرا في المجال الثقافي وعملت على تطوير سياستها الثقافية خارجيا من خلال انشاء المؤسسات الثقافية داخلياً وخارجياً، وهذا ما جعلها دولة رائدة في المجال الثقافي، تميزت به عن بقية دول العالم[3]، الا ان العلاقات الفرنسية النيجرية في الآونة الأخيرة بدأت تقل في عدة جوانب ومن ضمنها الجانب الثقافي، بسبب الازمة المشتعلة بين فرنسا ودول الساحل التي عملت على تعليق جميع مشاريع فرنسا داخل المنطقة من مؤسسات وخدمات وغيرها، وتم تعليق التعاون الثقافي والمساعدات التنموية بسبب الوضع الأمني المتدهور حيث قام النيجريون بالتظاهر نتيجة الأوضاع التي شهدتها المنطقة، الامر الذي جعل فرنسا في 2022 ان توقف جميع مساعداتها التنموية مع النيجر[4]، اذن فكل المؤشرات تؤكد على توتر العلاقات النيجرية الفرنسية،

(1) تينهينان باي وفاطمة شاعو، اثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معمري تيزي وزو، 2017، ص101 ص102.

(2) بيرم فاطمة، ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010، ص167.

(3) وليد كاصد الزيدي، سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان 1959 – 1986، مصدر سابق، ص65 ص66.

(4) القدس العربي، فرنسا: سخط في الأوساط الثقافية على قرار حكومي بوقف التعاون الثقافي مع النيجر وبوركينا فاسو، 15 سبتمبر 2023، على الرابط التالي: www.alquds.co.uk

ولا يمكن فهم العلاقة الا من خلال وضعها في اطار السياق التاريخي الاستعماري الذي أنشأت فيه، كما انها تشكل الضمانة لاستمرار العلاقات غير متوازنة بينهما[1].

3- الجانب الأمني او العسكري:

يعد الجانب الامني من الجوانب المهمة في مجال حفظ الامن في القارة الافريقية، وقد سعت قوى خارجية كثيرة في هذا الجانب ومن اهما دولة فرنسا من خلال تبادل الآراء بينها وبين الدول الافريقية بعد استقلالها، عن طريق القمم الفرنسية الافريقية الخاصة بقضايا الامن في افريقيا، ومن خلال مشاريع عديدة تقوم بتحليل الازمات والنزاعات من اجل تقوية القارة وحفظ السلام[2]، لان ذلك من واجبات عمل الدولة لتفعيل وظيفتها لكي توفير الامن والاستقرار من خلال علاقها الخارجية، لنشر الامن في البلاد خصوصا وان النيجر تشهد أزمات وعمليات ارهابية تسعى الى خلخلة النظام فيها، لان الامن هو ضرورة من ضروريات الحياه لأي بلد وحق لجميع المواطنين، وهذه من مسؤوليات كل حكام البلدان وكل هذه الأمور اذا تمت بشكل مرسوم ومخطط له فأنها تعمل على البناء السليم للبلد[3]، وتعد النيجر احدى اهم دول القارة الافريقية التي تحظى بأهمية كبيرة بين القوى الدولية والإقليمية، نظرا لموقعها الذي يعد حلقة وصل او نقطة عبور مع دول القارة الافريقية حيث تربط شمال القارة بجنوبها، فضلا عن أهميتها الاقتصادية واحتوائها على المعادن، الامر الذي جعلها محط انظار الدول الاوربية وساحة للتنافس هذه الدول فيما بينها في مختلف النفوذ والقوى الإقليمية، لان التهديدات الإرهابية في النيجر التي عملت على سوء الأوضاع داخلها وعملت على زعزعة النظام فيها، جعلها بحاجة كبيرة الى المساعدات الخارجية من اجل مواجهة هذه الجماعات واهمها (الطوارق)، في الوقت الذي كانت فرنسا تهتم بشكل كبير في دول الساحل لأنها تعدها حلقة وصل مهمه لدول المنطقة مما يعمل على امتداد نفوذ فرنسا بشكل كبير، الامر الذي جعل فرنسا تتدخل في النيجر لمواجهة هذه الجماعات، من خلال

(1) بيرم فاطمة، ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص173.

(2) مدني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر، 2014، ص274.

(3) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 محمد بن احمد، 2016، ص 116.

حليفتها منظمة(ايكواس)[*] بالمقابل تشكل قوة افريقية داعمة للانقلاب العسكري، وتعد ان التدخل الخارجي معضلة للاستقرار في النيجر[1]، واستطاعت فرنسا ان تحافظ على علاقاتها مع دول القارة الافريقية، منذ النصف الأول من التسعينيات مقارنتا مع الدول الاوربية الأخرى، نتيجة لسياستها وعلاقتها التعاونية في المجال العسكري، وخصوصا في دولة النيجر عندما قامت فرنسا خلال السنوات الطويلة من نشر قواتها في البلاد من اجل مواجهة الجماعات الإرهابية، وكان الهدف من هذه العلاقة من اجل إبقاء العلاقات ما بين البلدين في كافة المجالات بشكل جيد في ضل التدخلات الخارجية من قبل الدول الكبرى في النيجر، كالولايات المتحدة الامريكية وغيرها، لان تدخلات هذه الدول تهدد صلابة النفوذ الفرنسي[2]، وبعد سنوات طويلة من التعاون الفرنسي مع دولة النيجر فيما يتعلق بمكافحة الطوارق والجماعات المسلحة في البلاد وخلال هذه الفترة تمكنت القوات الفرنسية من تقديم الدعم والمساندة بأعداد كبيرة من القوات العسكرية، اكثر من 1500 جندي فرنسي للمشاركة في العمليات المتنوعة، وفي ظل محدودية القدرات العسكرية لدول المنطقة مقارنة بحجم التهديد التي تتعرض لها، كما حظيت فرنسا جراء هذه الخطوات الكثير من المصالح الاقتصادية والسياسية، فضلا عن البناء الثقة والتعاون مع دول الساحل، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة الفرنسية ودولة مالي التي تعد واحدة من أهم دول الساحل الإفريقي، انتقلت هذت الازمة الى النيجر وتوترت العلاقة النيجرية – الفرنسية، وتصاعدات التظاهرات ضد التواجد الفرنسي الامر الذي جعل الحكومة الفرنسية بتقليل اعداد قواتها، وإبقاء جزء قليل منها وذلك من اجل دعم الامن والاستقرار في البلد،[3] الا ان العلاقة الفرنسية النيجرية بدأت تتراجع في الآونة الأخيرة وبشكل كبير على الرغم من تواجدها المهيمن على كل بلدان الساحل والصحراء لأكثر من قرون، وان الاحداث الأخيرة التي شهدتها النيجر في 2023 لم يكن حدثاً مفاجئاً، عندما تمت الإطاحة بالرئيس (محمد بازوم) في 2023، الذي اثار الكثير من التساؤلات حول نجاح الانقلاب في النيجر خصوصا ان الفترة هذه لم

(*) ايكواس: هي منظمة افريقية حكومية تجمع خمسة عشر من دول غرب افريقيا، كان شعارها تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول القارة بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص، كمدخل الى اندماج اقتصادي شامل. أسست في 25مايو 1975، ويقع مقرها في ابوجا عاصمة نيجيريا، ومن اهم اللغات الرسمية للمنظمة هي الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية.

(1) علي سعدي عبد الزهرة، الانقلاب العسكري في النيجر المعضلة الخارجية وسيناريوهات المستقبلية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق – بغداد، 2023، ص 2.

(2) يونس غالمي، الوضع الأمني بدول الساحل الافريقي وتأثيره على الجزائر (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخضر– الوادي، 2018، ص 65.

(3) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016–2026)، مصدر سابق، ص 102 ص103.

تشهد تدخلات امنية او اندلاعات او اشتباكات مسلحة، في محيط القصر الرئاسي، فكل هذه الأمور جعلت من النيجر بلد تنتشر فيه الانقلابات العسكرية، التي تم التخطيط لها بشكل دقيق من اجل الإطاحة بحكم محمد بازوم[1]، وبالفعل تمت الإطاحة به الامر الذي جعل العلاقة الفرنسية النيجرية التي كانت تمتد لقرون طويلة فضلا عن تهديدات القوى الدولية والإقليمية بالتدخل العسكري، تشير الى ان تلك العلاقة اخذت تتراجع في الآونة الأخيرة[2]. لذا فان العلاقة بين الدولتين انتهت بخروج فرنسا من النيجر، والتي تعد انتكاسة لباريس خصوصا اونها قد طردت من بعض دول الساحل منها جمهورية مالي، ويشكل خروج فرنسا من الدولة مرحلة فارقة ودلالة ذات أهمية على مستقبل علاقاتها في دول المنطقة.

رابعاً: العلاقات الفرنسية مع بوركينا فاسو:

تعود جذور العلاقات ما بين فرنسا ودول الساحل الى فترات طويلة منذ استقلالها منذ العهود الاستعمارية، واهم ما يميز العلاقة الفرنسية الافريقية انها كانت من جوانب كثيره أهمها الجانب الأمني والثقافي فضلا عن الى الجانب العسكري، من اجل مواجهة التهديدات التي تعاني منها دول المنطقة، وتحقيق الامن الإنساني ومساعدة الدول التي فشلت في النهوض[3]، حيث ان فرنسا يعد اكبر المساعدين في منطقة الساحل بشكل عام ودولة بوركينا فاسو بشكل خاص، هذه الدولة الفقيرة جدا حيث قام الاتحاد الأوربي في بداية العلاقات بتقديم المساعدات الغذائية للسكان ومواجهة خطر المجاعة داخل البلاد، فضلا عن الى المعالجات للأطفال والأشخاص المرضى، وتقديم الأموال من خلال وضع تخصصات مالية لكل شخص متضرر، وبناءً على ذلك وفي ظل استمرار معاناة دول الساحل والصحراء من هذه الازمة الإنسانية ارتبطت فرنسا بعلاقة جيده مع دول المنطقة[4]، ومنذ استقلال بوركينا فاسو في 5 أغسطس 1960، أصرت فرنسا على إبقاء علاقاتها على الرغم من انسحاب قواتها في ذلك الوقت ومع ذلك اقترحت توسيع السوق الأوربي، من خلال توسع العلاقات المشتركة

(1) علي سعدي عبد الزهرة، الانقلاب العسكري في النيجر المعضلة الخارجية وسيناريوهات المستقبلية، مصدر سابق، ص 3.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب افريقيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، 2023، ص 6.

(3) دولاي احمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء واثرة على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، 2016، ص 53.

(4)Service Euruopeen pour I Action Exterieure, EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), 16, 2016, p2, sur le line web suivant:
www.eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet-eutm-mali-en.pdf

بين الدولتين، كان هدف فرنسا الحفاظ على نفوذها داخل المنطقة ككل، بسبب مصالحها داخل القارة[1]، ويمكن ان نوضح اهم الجوانب الأساسية لتلك العلاقة الفرنسية وبوركينا فاسو بما يأتي:

1 – الجانب السياسي:

تعد بوركينا فاسو الدولة الأعلى معدلاً في الانقلابات العسكرية، بعد حصولها على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي في أغسطس عام 1960، وعلى الرغم من الاستقلال الا انها بقيت تعاني من التهميش والقتل والتدخلات من قبل الطوارق والجماعات الإرهابية، وحدثت فيها ما يقارب ثمانية انقلابات أولها عام أولها 1960–1990، ثم استمرت بين فترة وأخرى وكان اخرها عام 2022، التي أدت الى انتشار الفقر والجوع وعدم الأمان او الاستقرار وسوء الأوضاع المادية والمعنوية، الامر الذي جعل فرنسا تمد يد المساعدة والوقوف بوجه الجماعات المسلحة لان بوركينا فاسو تعد جزء مهم للمصالح الفرنسية التي تريد بسط نفوذها في دول افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، وعملت الاخيرة بالتدخل العسكري من خلال دعم الدولة بقرقة السيف الضالع[*]، فضلا عن تخصيص مبالغ مالية لمكافحة الفقر في الدولة[2] فكان التوجه الفرنسي لدول الساحل بشكل عام وبوركينا فاسو بشكل خاص، هو بهدف استعادة مصالحها ومكانتها خصوصا وانها من المستعمرات الفرنسية السابقة، والعمل على تقوية العلاقات من خلال التبادل التجاري فضلا عن اتفاقيات الدفاع مشتركة مع الحكومات البوركينية وتشغيل الشركات الفرنسية في استخراج الذهب، فضلا عن العلاقات الجيدة مع الرؤساء والقادة في الدولة البوركينية كذلك التدخل في شؤون الدولة وتقديم المساعدات التنموية التي تقدمها فرنسا للدولة من اجل تطوير العلاقات الثنائية الفرنسية– البوركينية[3] وقد اعتمدت الاخيرة بشكل كبير على المساعدات الإنمائية التي وصلت الى 13% من الناتج المحلي في عام 2009، الذي لعب دورا كبيرا وأساسيا

(1) عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة والقومية، بيروت – لبنان، 1986، ص 210.

(*) فرقة السيف الضالع: وهي فرقة فرنسية تهدف الى مطاردة الجماعات الإرهابية والعمل على نشر الامن والاستقرار في بوركينا فاسو.

(2) مي غيث، مالات الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو، متابعات افريقية، العدد 33، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2022، ص8.

(3) خلود محمد خميس، سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القارة الافريقية (دراسة حالة في التوجيهات البريطانية–الفرنسية)، مجلة العلوم السياسية، المجلد 18، العدد 35، 2007، ص6.

في تعزيز العلاقات، فضلا عن تقديم القروض والمنح المسيرة التي وصلت الى 62%، وتخفيض عبء الديون اذا أصبحت بوركينا فاسو اول الدول الافريقية في تخفيف الديون فكل هذا الأمور التي اتبعتها فرنسا عملت على تقليل نسبة الفقر في الدولة[1]، الا ان نتيجة بما حدث في كل من جمهورية مالي وتشاد والنيجر، بسبب التقارب والتداخل الاثني في الشريط الساحلي وفي ضل خطورة التحديات التي تواجهها دول المنطقة من جهة أخرى، سواء كانت سياسية او اقتصادية او امنية، كل هذا اثر على الأوضاع السياسية الداخلية في بوركينا فاسو، فضلا عن فشل الجهود الفرنسية في القضاء على الارهاب وتزايد اعداد الضحايا وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين، فكل هذه المؤشرات تدل على ان فرنسا لم تحقق أهدافها في القضاء على الإرهاب، مما اثار غضب الجماهير من الوجود الفرنسي الذي لم يعمل على نشر الاستقرار في الدول وانما كانت أهدافها فقط من اجل مصالحها الخاصة، الامر الذي جعل العلاقات تتراجع بشكل كبير في الآونة الأخيرة ما بين الدولتين[2] بسبب كثرة الانقلابات وكان اخرها في عام 2022، والتوترات مما أدى الى تصاعد الأصوات الجماهيرية بخروج فرنسا من بلادها، وقد استجابت السلطات الحاكمة بانسحابها من بلادهم في غصون شهر مثل ما حدث في جمهورية مالي، وانهاء الاتفاق الذي تم توقيعه ما بين الدولتين والذي ينص على حق القوات الفرنسية بالتدخل في بوركينا فاسو من اجل مكافحة الجماعات الإرهابية، وقد استجاب ماكرون لطلب الدولة الأخيرة وتم سحب ما يقارب 400 من القوات الخاصة الفرنسية، وتفكيك فرقة السيف الضالع، فضلا عن سحب قوة سابر العسكرية، من اجل الحفاظ على علاقات وطيدة دون وقوع أي صراع بينهما خصوصا وان الدول الكبرى كانت تنتهز أي فرصة لتبسط نفوذها على الدولة[3]. الان العلاقات انتهت بشكل كبير ما بين الدولتين نتيجة الاحداث التي عصفت بدول الساحل ومن ضمنها بوركينا فاسو التي عملت على طرد مجموعة من الدبلوماسيين نتيجة تورطهم بأحداث تخريبه في الدولة، مما جعل العلاقة تدهور وخروج فرنسا في عام 2022.

2- الجانب الاقتصادي:

يعد الجانب الاقتصادي من اهم الجوانب التي ارتبطت بالإنسان في ماضية وحاضرة ومستقبلة، ومن اهم الموضوعات الراهنة الأكثر تداولا في حقل العلوم السياسية نتيجة التحولات التي عرفها العالم، ويكتمل التعاون

(1)Estelle Koussoube.et el, Political Economy of growth and poverty in Burkina Faso: Power' Institutions and Rents, Document de travail UMR dial, Institut de recherche pour le developpement, Universite Dauphine – Paris, 2014, p 19.

(2) شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينا فاسو انموذجاً، مصدر سابق، ص372-373.

(3) العربية نت، بوركينا فاسو تحتفل بانتهاء عمليات فرنسا على أراضيها، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.alarbiya.net

الاقتصادي لأي دولة من خلال العلاقات الجيدة بين الدولتين، التي تهدف الى تحقيق الامن داخل البلد[1]، وتعود جذور العلاقة الفرنسية مع بوركينا فاسو الى فترات طويلة منذ استقلالها في عام 1996، بعد ان كانت تحت الاستعمار الفرنسي الا ان أهمية منطقة الساحل بالنسبة لفرنسا عملت على إبقاء تواجدها فيها [2]، وكان من الطبيعي ان تنمو العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية الفرنسية وبوركينا فاسو في ظل النمو الكبير الذي شهدته العلاقة السياسية على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين خصوصا وان جمهورية فرنسا ذات تاريخ استعماري قديم مع دول القارة الافريقية، وعلى الرغم من فقر دول بوركينا فاسو الا ان العلاقات الاقتصادية كانت قليلة جدا [3] وعلى الرغم من ذلك الان ان فرنسا قدمت الكثير من المساعدات المادية والمعنوية للدولة التي سرعان ما بدأت بالتراجع نتيجة استياء السكان من تدخلات فرنسا في شؤن البلاد، وهذا يدل ان البلدين لا يتمتعان بعلاقة اقتصادية كبيرة.

3 – الجانب الثقافي:

ومن اهم الجوانب التي اتبعته فرنسا في افريقيا بشكل عام وبوركينا فاسو بشكل خاص، هو الجانب الثقافي من خلال اشراك اللغة الفرنسية مع لغة البلاد[4]، وبناءً على ذلك تولي فرنسا اهتماما بالغا بنشر الثقافة الفرنسية والقيم الحضارية لها، وتعتمد في علاقاتها الثقافية بدولة بوركينا فاسو على عدة آليات أهمها الفرانكفونية، اللغة المشتركة المؤسسات التعليمية الفرنسية والمراكز الثقافية الفرنسية، فضلا عن القمم الفرانكفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في احد المدن والعواصم في القارة الأفريقية[5]. وقد انطلقت هذه المبادرات الفرنسية تجاه بوركينا فاسو بعد استقلال البلاد أي ما بعد الاستعمار الفرنسي، بهدف الترويج للغة والثقافة الفرنسيتين في محاولة لبسط النفوذ الثقافي والفكري داخل البلاد، في حين حملت ابعادا اقتصادية وسياسية تحت غطاء

(1) فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2018، ص 10.

(2)Francesca Lenzi, The EU vis-à-vis Turmoil in Burkina Faso: Towards Europeanisatisation, Lstituto Affari Lnternazionali, 2022, p2.

(3) مركز الاهرامات للسياسات ، تراجع في كل المحاور: ازمة السياسة الفرنسية في افريقيا، على الرابط التالي WWW.EPC.AE

(4) لطيفة بنت عبد العزيز المعيوف، الفرانكفونية: تاريخها واثارها في العالم العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 1، 2017، ص193.

(5) سالم جميل، الفرانكفونية والفرنسية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 255، 2000، ص32.

ثقافي[1]، الا ان العلاقات الفرنسية – الافريقية ذات جذور تاريخية المتمثلة بالجوانب الأمنية والعسكرية فضلا عن الجانب الثقافي الذي يربط بين الطرفين نتيجة استمرار التبعية الثقافية للدول الافريقية بشكل عام وبوركينا فاسو بشكل خاص مع فرنسا من خلال الرابطة الفرانكفونية، وقد كان لهذا التطور ما بين البلدين هو نتيجة التحديات الجديدة التي فرضها النظام الدولي مع بداية الالفية الثالثة، وذلك بإفراز بيئة جديدة يطغى عليها التنافس الاقتصادي الدولي من خلال فتح الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وضمان مصادر الطاقة، فكانت فرنسا تهدف الى بسط نفوذها في البلاد لأنها جزء من الساحل، والعلاقة معها تعمل على الامتداد بشكل اكثر في هذه المنطقة، واستجابة لهذه التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد على المستوى الدولي خصوصا في افريقيا[2]، وتبلورت فكرة الفرانكفونية لمحاولة استعادة مكانتها والحفاظ على علاقات تبعية مع القديمة وأصبحت سلوكاً لسياسة فرنسا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لذا فقد استطاعت فرنسا المحافظة على علاقاتها الوطيدة، من خلال السياسة التعاونية المحكمة التي اتبعتها فرنسا في بعض الدول الافريقية، في المجالات العسكرية والأمنية والثقافية وكانت لهذه السياسات مرتكزات أساسية مهمه هدفها الابقاء على دورها المؤثر وتعتبر بوركينا فاسو اهم هذه الدول التي تحضي باهتمام بالغ في الاجندة السياسية لفرنسا[3]، وقد عملت فرنسا على تطوير الاستيعاب الثقافي تجاه البلاد، وكان الهدف الرئيسي للسياسة فرنسا الثقافية في بوركينا فاسو هي من اجل تعزيز مستعمراتها واستغلال البلاد وزيادة مكانتها الدولية، خصوصا وان المنطقة تدخل من ضمن اهتمامات الدول الكبرى، وان السياسة التي اتبعتها فرنسا لم تحترم الثقافات والتقاليد داخل المنطقة حيث طورت ثقافاتها بشكل اكبر من اجل السيطرة بشكل كامل ونشر ثقافتها وبسط نفوذها بشكل كبير، مما أدى الى تراجع العلاقة في الآونة الأخيرة بين الدولتين[4]، الامر الذي جعل فرنسا تواجه امتحانا صعبا لنفوذها السابق في الدولة، ومع بداية العولمة بدأت اللغة الفرنسية تتراجع نتيجة تطور المجتمع الذي جعل أبناء البلد ينصب اهتمامهم بخصوصياتهم الثقافية والحفاظ عليها من الاندثار فضلا عن التطور العلمي الذي شهدة العالم

(1) وليد كاصد الزيدي، الفرانكفونية دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي، ط 1، العتبة العباسية المقدسة – المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف – العراق، 2020، ص27.

(2) شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (2010–2017)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول (اصدار خاص)، 2018، ص 106.

(3) احمد بن يحيى الونشريسي، المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، مجلة دورية محكمة المجلد 9، العدد 4، المركز الجامعي بتيسمسيلت – الجزائر، 2018، ص 66.

(4) Abdurrahim Siradag, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Ibid , p102.

بشكل واسع الذي يعتمد بشكل أساس على اللغة الإنكليزية، كل هذه الأمور جعلت الثقافة الفرنسية تتراجع، بعد ان فرضت لغاتها وثقافتها على الدولة وأصبحت الثقافة الفرنسية لا تتماشى مع ثقافات الافارقة نتيجة التطورات التي شهدتها العالم[1]، وتراجعت العلاقات الفرنسية مع بوركينا فاسو في السنوات الأخيرة بشكل كبير نتيجة الهيمنة الثقافية العالمية الناطقة باللغة الإنكليزية، وأصبحت هذه اللغة هي لغة الحداثة بدلا من اللغة الفرنسية في مواجهة الالويات الاقتصادية المتغيرة، وتراجع مركز فرنسا في هذا المجال[2]. فضلا عن كثرة الانقلابات والاحداث التي عملت على انتشار الفوضى واعمال التخريب.

4- الجانب الأمني والعسكري:

العلاقات الأمنية او العسكرية هي تلك التدخلات التي تقوم بها دولة او مجموعة من الدول بأخذ الاذن من مجلس الامن او بدونه احياناً لمساعدة دولة أخرى من اجل منع الفوضى والاضطرابات داخل الدولة، والتدخل بالقوة المسلحة وتقوم بالمشاركة بشكل مباشر في العمليات العسكرية والتزويد بالأسلحة والعتاد الحربي في حالة الحرب او تدخل الجماعات الإرهابية من اجل نشر الفوضى في البلاد، وينطبق ذلك على العلاقة الفرنسية وبوركينا فاسو خلال تقديم المساعدات العسكرية للدولة من خلال النزاعات والتدخلات في شؤن الدولة[3]، وقد عملت فرنسا على مساعدة مجموعة من الدول الافريقية ومن ضمن هذه الدول هي بوركينا فاسو بعد استقلالها من خلال عقد عدة اتفاقيات من اجل بناء القواعد العسكرية الفرنسية داخل الدولة ومساعداتها في مواجهة الاخطار التي تواجهها، اذ عملت فرنسا على انشا اربع قواعد عسكرية واحدة منها في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو وبحوالي 1000 عسكري في عموم الدولة[4]، وتندرج المساعدات العسكرية في مجال التعاون ما بين الدولتين، حيث قامت فرنسا بهذه الاتفاقيات والقواعد من اجل مد يد العون في الأوضاع الطارئة ومساندة الحكومات المتعاقبة في نشر الامن والاستقرار، وتعهدت الدولة فأن لا تتوجه لفرنسا من اجل دعمها بالعتاد والسلاح، اذ ان هذه المساعدات العسكرية تأتي من كون فرنسا حريصة على حفاظ الامن والاستقرار

(1) الحبيب الأسود، هزيمة الفرانكفونية السياسية والثقافية في افريقيا، صحيفة العرب، 2023، على الرابط التالي: www.alarab.co.uk

(2)Antony Andrew Marius Walsh, Egalite complementarite et solidarite: the politics of Francophonie and development aid to culture in francophone Africa, Doctoral thesis, University of Leeds, 1999, p325.

(3) صخري نجية وبن زحاف فيصل، تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 219.

(4) كفسي علي، التدخلات العسكرية في افريقيا من 2011 الى 2016 دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017، ص 46 ص47.

السياسي في مستعمراتها السابقة، وتحقيق أهدافها من اجل ضمان الولاء البوركينابي للدولة الفرنسية[1]، التي تعد من اهم الدول الاوربية بقوة النفوذ والقدرة على الحركة في عموم القارة الافريقية، لدرجة انه نفوذها يعتبر احد اهم العوامل الرئيسة الدولية للحفاظ على مكانتها بجانب مقعدها الذي بشكل دائم بمجلس الامن والقدرة العسكرية النووية التي تمتلكها[2]، وتشهد بوركينا فاسو انقلابات كثيرة منذ فترات طويلة ينظر الى جدول(20)، واضطرابات اجتماعية، منذ 1960 وصولا الى 2022، وخلال هذه الفترات شهدت انتهاكات لحقوق الانسان وكثرة المعارضة في الوقت الذي كانت فرنسا تهتم لمصالحها بشكل اكثر من ان تنظر الى المساعدة للبلاد، وعلى غرار النموذج الذي حدث في دولة مالي وغيرها من دول الساحل من احداث ضد التواجد الفرنسي وطالبوا في خروجه من المنطقة ككل هذه الاحداث بتحقيق موطئ بوركينا فاسو التي على انهاء علاقتها مع فرنسا والسعي الى توثيق العلاقات مع روسيا[3]، وفي عام 2023 قامت بوركينا فاسو بأنهاء العلاقة مع فرنسا، منذ وصول تراوري الى الحكم الذي كان اكثر انفتاحا بشكل كبير على العمل مع دول أخرى، فقام المتظاهرون النزول الى الشوارع في واغادوغو، وطالبوا بخروج القوات الفرنسية والعمل على اغلاق قاعدة عسكرية شمال العاصمة و400 جندي من القوات الخاصة، وبعد كل هذا الاحداث والمطالب الشعبية عملت فرنسا على انهاء علاقتها العسكرية مع بوركينا فاسو[4].

خامساَ: العلاقات الفرنسية الموريتانية:

المقصود بكلمة علاقات يعني الإشارة الى مجموعة من الروابط والاتصالات التي تحدث بين دولة ودولة أخرى، وتتضمن التعاون في مجالات عديدة سواء كان في وقت السلم او الحرب، وتنوعت العلاقات الدولية في اغراضها وأهدافها وغاياتها، في حين انها تنطوي على ابعاد ومضامين متعددة قد تكون اقتصادية او اجتماعية او عسكرية او ثقافية او سياسية[5]، وتعود جذور العلاقات الفرنسية الموريتانية منذ زمن بعيد أي ما بعد الاستعمار الفرنسي لها، اذ تم استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 20 نوفمبر 1960 برئاسة

(1) عادل زقاغ وسفيان منصوري، الساحل الافريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية امنية جديدة، مصدر سابق، ص 106.

(2) رواية توفيق، التنافس الدولي في القارة الافريقية، مجلة البيان، المجلد 7، العدد 16، 2003، ص 37.

(3) Congressional Research Service Informing the Legislative debate since 1914, Burkina Faso: Conflict and Military Rule, Updated September 28’ 2023, p1

(4) SPUTNIK، بوركينا فاسو تؤكد مطالبة فرنسا بسحب قواتها: ليست نهاية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، 2023، على الرابط الالكتروني، sputnikarabic.ae

(5) اشواق عباس، العلاقات العامة الدولية، الجامعة الافتراضية السورية – سوريا، 2020، ص 6 ص7.

المختار ولد داده، الا انه بعد استقلالها واجهت مشاكل عده منها: غياب البنية التحتية التي يتم الاعتماد عليها لبناء الدولة. فضلا عن صعوبة حصولها على اعتراف المجتمع الدولي. الامر الذي جعلها تعاني كثيراً، كذلك واجهت مشكلة عدم اعتراف المغرب بها، لذا اعتمدت موريتانيا في هذه الفترة على دعم فرنسا لها مما أدى لعودة العلاقة الفرنسية الموريتانية ولكن ليست بصفة استعمارية وانما بهدف الوقوف معها ومساعدتها في

جدول (20) الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو

ت	تاريخ الانقلاب	قائد الانقلاب الذي تولى الحكم
1	يناير 1966م	الجنرال أبو بكر سانجولي
2	1980م	العقيد سايي زيربو
3	1982	توماس سانكارا
4	1987م	بليز كومباري
5	2015م	اعلان جلبرت ديند بري رئيسا للبلاد
6	نوفمبر 2015م	انتخاب روش كابوري رئيسا للبلاد
7	24 يناير 2022م	بول هنري سانداوغو داميبا
8	30 سبتمبر 2022م	النقيب إبراهيم تراوري

المصدر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، متابعات افريقية، العدد (33)، 2022، ص8.

الأوضاع الصعبة، فبعد ذلك قام الرئيس المختار ولد داده بتأسيس برلمان عام 1960، ثم قام بوضع دستور موريتاني في فبراير 1961، ثم اجرت الانتخابات وكان المختار ابن داده هو المرشح الوحيد، فكل هذه الأمور اتت بفضل العلاقة الفرنسية التي تريد تطوير العلاقة مع موريتانيا، فبعد ذلك قام المختار بتأسيس الأحزاب التي تقوم على أساس الاحترام والمبادئ الديمقراطية[1]. وفي عام 1972 تمت إعادة العلاقة الفرنسية بشكل كبير، فتم انشاء العملة الوطنية وتأميم شركة ميفرما (Miferma) للحديد التي كانت تحت هيمنة الرأسمال الفرنسي في تشرين الثاني عام 1974، فكل هذه الإجراءات والأمور كانت تمهيداً للمصالحة مع التيار اليساري

(1) أيوب السايح المبارك، اللااستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005-2010)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013، ص 31.

الذي يمثل تياراً فكريا من اجل المساواة بين الجميع.[1] فهكذا بدأت العلاقات الفرنسية الموريتانية تتطور عبر جوانب عديدة اهم هذه الجوانب:

1- الجانب السياسي:

بدأت العلاقات السياسية مع دول الساحل بشكل عام في بداية الستينيات ومن ضمنها جمهورية موريتانيا، التي نادت بالاستقلال من الاستعمار الفرنسي حالها حال دول المنطقة، وكان ذلك تحت تأثير القوى الشعبية المناهضة، التي اخذت تهتف بمظاهرات حاشدة في العاصمة الموريتانية (نواكشوط)، فضلا عن كثرة الحركات الوطنية التي أصرت على رغبة الاستقلال والضغط على السلطات الحاكمة بقيادة (ولد دادة) في اتخاذ اجراء الاستقلال، فعمل الأخير نتيجة التصاعد الشعبي ضد الاستعمار الفرنسي، ونجحت الحركات الشعبية في خروج فرنسا من بلادهم وكان ذلك في 1960، اذ تم اعلان استقلال موريتانيا[2]، وعلى الرغم من الاستقلال الا ان فرنسا عملت على تقوية العلاقات ما بينها وبين موريتانيا، لان الاخيرة تعد من اهم دول الساحل والصحراء، بسبب موقعها المميز الذي يطل على المحيط الأطلسي فضلا عن الثروات التي تتوفر فيها وخاصة خامات الحديد، فهذه تضيف الى فرنسا أمور كثيرة، كذلك تسنح لها بالامتداد بشكل اكبر سواء كان في دول الساحل او القارة الافريقية ككل، فقامت فرنسا بمساعدة موريتانيا خصوصا وانها تفتقر للتكنلوجيا الحديثة وكثرة الامية وانعدام الامن خاصة في بداية الاستقلال، اذ قامت ببناء السدود والخزانات وتقديم وسائل الري الحديثة للمزارعين الموريتانيين، فضلا عن تعليم أبناء البلاد القراءة والكتابة وفتح المدارس والمعاهد والكليات، وكذلك الدعم العسكري من اجل مواجهة الحركات الإرهابية المناهضة للوضع الجديد بهدف نشر الاستقرار فيها[3]، وعلى الرغم من توتر العلاقات الفرنسية في السنوات الأخيرة مع كل من جمهورية مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، الا ان علاقتها مع موريتانيا تشهد تقاربا نوعا ما وفي ضل هذا التقارب تعهد المدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية، على ان فرنسا ستعيد تمويلاتها في موريتانيا التي توقفت في عام 2015، نتيجة تراجع العلاقات الثنائية في تلك الفترة

(1) السيد ولد اباه، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع- سلسلة الثقافة القومية (28)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1995، ص 109.

(2) عفاف عباس، الاستعمار الفرنسي في موريتانيا 1903-1960، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمه، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2015، ص101.

(3) محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة غابرها-حاضرها او العرب البيض في افريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2019، ص 33.

بسبب ما حصل في جمهورية مالي، وكانت تهدف فرنسا بشكل كبير على تقوية علاقتها مع موريتانيا، من خلال تمويل مشروع السور الأخضر الكبير بقيمة ثمانية ملايين يورو، فضلا عن العديد من المشاريع التي تقوم بالعمل عليها في الوقت الحاضر بقيمة 200 مليون يورو، فضلا عن مواجهة التحديات والاخطار الإرهابية في البلاد، لذا ان فرنسا كانت مهتمة جدا بسياستها في موريتانيا في ضل الوضعية الصعبة التي تعانيها مع دول المنطقة، وان موريتانيا هي بمثابة جسر ثقافيا وسياسيا لدول الساحل والصحراء وان موريتانيا هي قاعدة لانطلاق بناء العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي وإعادة بناء الثقة التي بدأت تنهار بين فرنسا ودول الساحل الافريقي[1].

2- الجانب الاقتصادي:

تعد العلاقات الاقتصادية الموريتانية – الفرنسية التي تعود الى فترات طويلة نتيجة المساعدات الإنمائية التي تقدمها الأخيرة لدولة موريتانيا، وقد تم عقد اتفاقات ثنائية عام 1961 تنص على التعاون الاقتصادي بينهما خصوصا وان علاقتهما جيده في كل المجالات واهمها الاقتصادي وتم تقديم ما يقارب(5.5) مليون من قبل فرنسا في فام 2023 من اجل تخفيف التوترات ورفع المستوى المعيشي للدولة لأنها تعد مركز مهم وحقيقي لإعادة وتوبر علاقتها مع دول الساحل التي بدأت تراجع في الآونة الأخيرة، لان موريتانيا تتمتع[2] بموقع جغرافي مميز يتوسط دول المغرب العربي ودول افريقيا الغربية، كذلك طريق مهم للقوافل التجارية ومركز لتجارة الصمغ، مما أدى الى زيادة اهتمام العديد من الدول لموريتانيا وعلى رأسها فرنسا التي تريد مد نفوذها وسيطرتها التجارية داخل بلدان المنطقة، ونتيجة تزايد أطماع القوى الاستعمارية وموقع موريتانيا الذي كان يشهد تدخلات خارجية والجماعات الإرهابية التي عملت على هشاشة الوضع داخل البلاد، مما جعل فرنسا توطد علاقتها مع سكان بلاد شنقيط (موريتانيا) فان الهدف الفرنسي في هذه العلاقات لان الهدف الاقتصادي لموريتانيا يعتبر وسيلة مثلى لأثبات علاقاتها في مستعمراتها السابقة، ومواجهة الفقر والعنف الذي تنشره الجماعات الإرهابية وخصوصا تنظيم داعش من اجل حماية مصالحها في الدولة خصوصا ان موريتانيا ذات مرحلة متقدمة من تجارة الصمغ، فبقيت العلاقات بشكل جيد[3]، من اجل احياء الإرث الاستعماري الفرنسي في موريتانيا، وعلى الرغم من التهديدات الأمنية فيها الا ان فرنسا

(1) الكسندر غارسيا ، سفير فرنسا: نقف الى جانب موريتانيا للحفاظ على سلم وامن البلاد، 2024على الرابط الالكتروني التالي www.ALAKBAR.INFO

(2) عباmaghrebvoicesس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص109.

(3) محمد سالم، فرنسا ومستنقع الساحل: مسارات العنف وصراع الارادات، تقرير 27 مارس/ اذار، 2020، ص9 ص10.

استطاعت تعيدها الى دائرة الاهتمام، وقد اشتركت الخبرة والتكنلوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروع استخراج الحديد في موريتانيا، وهذا يوضح مدى قوة العلاقة الفرنسية بموريتانية، في الحفاض على مصالحها وحمايتها من المنافسات الخارجية المتمثلة بالدول الكبرى[1] وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بينهما الى اكثر من 300 مليون يورو في عام 2023 ، فضلا عن الى ذلك تعمل فرنسا الى دعم قطاع الزراعة لزيادة حجم الاقتصاد الموريتاني من خلال الدعم المالي الكبير الذ وصل الى 40 مليون يورو لبناء او انشاء مشروع مائي والنهوض بالواقع الزراعي الذي يعمل على زيادة المنفعة الاقتصادية واستمرار العلاقة الاقتصادية [2] بينهما خصوصا وانها قائمة على الرغم من تراجع العلاقات الفرنسية في دول الساحل عام 2023 الا ان العلاقة بقيت مستمرة الى يومنا هذا نتيجة العلاقة الجيدة بين البلدين وتهدف فرنسا لإبقاء علاقتها بشكل مستمر مع موريتانيا لأنها تعدها بمثابة جسر ونقطة تواصل مع دول الساحل الأخرى التي تراجعت بشكل كبير

3- الجانب الثقافي:

يعرف الجانب الثقافي على انه مجموع السمات المادية والفكرية والروحية والعاطفية التي يتميز بها المجتمع من فنون وادب والمعتقدات والتقاليد التي لها جذور طويلة داخل البلد[3]. وموريتانيا من الدول الإسلامية التي لها تاريخ عريق، وتتميز بتركيبة اجتماعية تختلف عن الدول القارة، فضلا عن نظامها القبلي القديم الذي اختفى في بلدان عديدة من المنطقة اما موريتانيا بقيت محافظة عليه الى يومنا هذا، على الرغم من الثقافات والعلوم التي دخلت لها عبر الزمن، وما واجهته من ثقافات دخيلة تعمل على طمس ثقافتها وهويتها الا انها بقيت محافظة على هذا الإرث القديم[4]، ومن خلال العلاقة الفرنسية الموريتانية عملوا على تعزيز العلاقة ثقافياً، من خلال التعاون الثقافي والعلمي، والعمل على بناء المعرفة في بلاد موريتانيا واطلقت برامج من اجل العمل الثقافي في نواكشوط بالإضافة الى انشاء برنامج وطني يسمى بشباب المدينة، الذي يهدف الى تطوير

(1) سعيد بن رقرق، البعد الجيوبولتيكي للتنافس الأمريكي – الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد ، جانفي، 2022، ص235 ص236.

(2) فرنسا تستأنف القروض السيادية لموريتانيا بدعم مشروع مائي ب 40 مليون يورو، 2024، على الرابط التالي: WWW.MAGHREBVOICES.COM

(3) احمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والامن الهوياتي في الجزائر، مصدر سابق، ص293.

(4) عبد المالك بوعلبة، السياسة الاستعمارية الثقافية في موريتانيا 1903-1960، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد احمد دراية – ادرار-الجزائر، 2020، ص4.

الشاب الموريتاني خصوصا وان موريتانيا بلد فقيرة[1] اذ تم التبادل التعليمي والثقافي لبين البلدين من خلال روابط متعددة تعمل على نشر ثقافات البلدين بهدف تطوير العلاقة حصوصا وان منطقة الساحل شهدت أوضاعا غير مستقرة، لا ان الروابط الثقافية تعمل على تطوير العلاقات وتهدئ الأوضاع وجعلت اللغة الفرنسية لغة مشتركة[2]، فقد عملت فرنسا على تعليم لغتها للموريتانيين وفتح المراكز التعليمية الفرنسية فيها وعلى كل من يريد التعلم ثقافتها، فضلا عن دعم الطلاب الراغبين بالذهاب الى فرنسا عن طريق مكتب وكالة (كامبوس)[*]، وهذا التعاون جاء نتيجة العلاقة بين البلدين التي تعود الى جذور طويلة منذ فترة الاستقلال[3]، الا ان هذه العلاقة بدأت تتراجع في الفترة الأخير نتيجة الأوضاع التي شهدتها دول المنطقة وتصاعد الأصوات بالخروج الفرنسي مما اثر على نفوذها الذي بات ينحسر في الوقت الحالي، وبالرغم من ذلك اكد الرئيس الموريتاني على ان موريتانيا تهدف الى المزيد من الدعم الفرنسي ومن الممكن مستقبلا تعود هذه العلاقات بشكل اكبر مما هو عليه في الوقت الحاضر نتيجة الانقلابات التي تشهدها دول المنطقة والدول المجاورة لها[4].

4- الجانب الأمني والعسكري:

تعتد العلاقات الأمنية والعسكرية من اهم اطر التعاون بين فرنسا وموريتانيا، لتعزيز الامن في البلاد ضمن اتفاقات عسكرية ابرمتها فرنسا مع دول الساحل، بحوالي 30 اتفاقية من اجل الدفاع عن الدول ومن ضمنها موريتانيا، التي عملت على تقديم المساعدات في المجال العسكري لضمان الامن في موريتانيا، لان فرنسا تمتلك قوة عسكرية كبيرة، وكان الهدف من هذه العلاقة من اجل تعزيز التعاون بينهما من اجل ان تحافظ فرنسا على مستعمرها القديم وكان هدفها من اجل ذلك هو:

1- استمرار هيمنة فرنسا على مستعمرها القديم بعد استقلال البلاد في منتصف 1960.

---

(1) مشروع خريطة منظمات المجتمع المدني، اعداد خريطة وظيفية تفاعلية (ديناميكية) للمجتمع المدني في موريتانيا ما بين فترتي تنفيذ الصندوق الأوربي العاشر والحادي عشر، ابريل 2016، ص 76.

(2)Victor Le Vine, Politics in Francophone Africa, Lynne Rienner Publishers – 30 Street, USA, 2004, p3.

(*) وكالة كامبوس: مؤسسة عامة تابعة لوزارة إوربا والشؤون الخارجية ووزارة التعليم العالي والبحوث والابتكار، وهي مكلفة بتعزيز التعليم العالي الفرنسي في الخارج وباستضافة الطلاب والباحثين في فرنسا.

(3) الدبلوماسية الفرنسية، العلاقة الثنائية، وزارة أوربا والشؤن الخارجية (الحرية والمساواة والاخاء)، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: https://www.diplomatie.gouv.fr

(4) اخبار صحيفة العرب، (مقال) الرئيس الموريتاني: افريقيا تتوقع الكثير من فرنسا، 2023/10/1، على الرابط الالكتروني التالي: www.alarab.co.uk

2- اعداد الجيوش الموريتانية اعداد كاملاً وتأهيلها لتصبح قادرة علة مواجهة الازمات والانقلابات[1].

خصوصا وان البلاد بعد استقلالها شهدت أوضاع عدم الاستقرار وضل التناوب على الحكم السلمي لفترات طويلة في ضل الانقلابات التي حدثت فيها، وخصوصا انقلاب 1978 على الرئيس المختار ولد داده، الا ان الأوضاع والانقلابات عملت على انعدام الامن وخلخلة الأوضاع ثم أجريت انتخابات من اجل تعزيز الامن واختيار شخصا حسب اختيارات الشعب من اجل تعزيز الامن، اذ شهدت الفترة 1978-1991، بالانقلابات العسكرية وانعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي، الامر الذي جعل فرنسا تتدخل من اجل نشر الامن في البلاد فقامت بوضع ولد الطايع لحكم البلاد، الان الانقلابات بقيت مستمرة التي عملت على هشاشة البلاد على الرغم من التدخل الفرنسي فيها، مما تطلب الامر اختيار شخصية أخرى لكي يعم الاستقرار في البلاد[2]، وبعد كل هذا الاحداث والانقلابات التي شهدتها موريتانيا عملت فرنسا على ممارسة سياستها التعاونية بسبب الاحداث الانقلابية من جهة والتدخلات الإرهابية من جهة أخرى، فقامت فرنسا بوضع اتفاقيات مشتركة بين البلدين من اجل تعزيز الامن[3]، وان هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي تتعلق بالتعاون الثنائي ما بين البلدين في الجانب العسكري، هي من اليات التعاون التي تربطهما منذ زمن طويل، وبالتالي عززت هذه العلاقة من أهمية فرنسا بالنسبة لموريتانيا منذ عملية تصفية الاستعمار[4]، وعقدت اتفاقيات عديدة ثنائية بينهما من اجل الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية في البلاد لتعزز العلاقات بين البلدين لتطوير التعاون في المجال العسكري، وفي ظل النظام الدولي الجديد سعت فرنسا بشكل اكبر من خلال انشاء قوة للتدخل السريع ونشر القوات العسكرية الفرنسي في موريتانيا بحسب خطورة الازمة في البلاد، خصوصا وان الاخير يمتلك موقع مميز في المواصلات واهميته في تجارة الصمغ والحديد، لذا كانت فرنسا مندفعة بشكل كبير لنشر القواعد العسكرية ودعم المؤسسات الامنية وتدريب الجيش الموريتاني لمواجهة الازمات[5]، وعلى الرغم من توتر العلاقة نوعا قدمت

(1) عادل زقاغ وسفيان منصوري، الساحل الافريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية امنية جديدة، مصدر سابق، ص 105.

(2) باب احمد الشيخ سيديا، التحولات السياسية المعاصرة في موريتانيا بين المعطى القبلي والحكم المقيد (1960-1992)، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص134 ص135.

(3) منصور لخضاري، الارتباطات الاستراتيجية الجيوسياسية لفرنسا بمنطقة الساحل" ورقة تم تقديمها الى ديناميات الازموية في الساحل، الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، 2014.

(4) محمد احمد طه، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد في السياسة الدولية، العدد 113، 1993، ص 75.

(5) عبد الغني دندان، ما وراء الامن.. الاجندة الأمنية لشمال افريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء - ربيع 2014، ص11.

الاخيرة ما يقارب عشرة مركبات من اجل مساعدة الجيش الموريتاني في حربة لمواجهة الارهاب ضمن القوة المشتركة في الساحل والصحراء، وسلم السفير الفرنسي في موريتانيا المعدات في مقر قيادة الاركان، ومن خلال تبادل الادوار شرح السفير الفرنسي في كيفية استخدام هذه المعدات وما الدور الذي تلعبه لمواجهة الارهاب[1]، وفي ضل الظروف التي شهدتها المنطقة وتراجع علاقتها مع فرنسا، الا ان العلاقة الفرنسية الموريتانية بقيت حتى وان تراجعت نوعا ما في الآونة الأخيرة، فتسعى فرنسا الى تطوير علاقتها دول الساحل بشكل افضل وتأسيس قاعدة انطلاق لإعادة بناء وجودها من بوابة علاقتها مع موريتانيا، خصوصا بعد تصريح الرئيس الموريتاني (محمد الغزواني) عام 2023، ان افريقيا تتوقع الكثير من فرنسا في مواجهة الازمات في دول المنطقة، ويرى ان بعض الخبراء هذا التصريح، محاولة لان تكون موريتانيا مدخلاً لعودة فرنسا الى دول المنطقة بحكم العلاقة الجيدة بين الدولتين.

(1) محمد موسى، فرنسا تقدم مساعدات عسكرية للجيش الموريتاني، صحراء ميديا، 2018، على الرابط الالكتروني التالي: www.sahramedias.net

الفصل الثالث

اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي

الفصل الثالث

المبحث الاول

اهداف التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي

تمهيد

تسعى جميع الدول في بنية النظام الدولي الى تحقيق أهدافها عن طريق اتباع سياسة خارجية حاصة بها، كون تلك السياسة بمثابة مرآة تعكس الأهداف وتوجهات النظام السياسي، بالأهداف هي الغايات التي يتم السعي اليها في البيئة الدولية، وتعمل كل دولة على تحديد أهدافها بشكل واضح من خلال القيام بتصرفات في محيطها الخارجي، ويجب ان يكون الهدف من خلال ابتكار وسائل وصيغ جديدة لكي تعمل بها الدولة في بيئتها الخارجية[1]. حرصت فرنسا على التواجد في دول الساحل لتحقيق عدة اهداف، نتيجة العلاقة بين فرنسا ودول هذه المنطقة التي تعدها مجالها المحفوظ بحكم التاريخ الاستعماري والجغرافيا السياسية والنفوذ الثقافي والمصالح الاقتصادية والتجارية والطاقوية، والحاجة الى حماية امنها القومي، وذلك بحكم موقع دول الساحل الذي يتوسط القارة الافريقية وما له من أهمية كبيره بالنسبة لفرنسا، في الوقت الذي تنتشر فيه الجماعات الإرهابية مما جعل الوضع فيها على درجة من التشابك والتعقيد، وهو ما دفع السياسة الفرنسية اتباع عده اهداف من اجل حماية مصالحها داخل دول المنطقة[2]، اذ تمثل منطقة الساحل من اهم الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام فرنسا بما تحتويه من منافذ أرضية يسود بها الفحم والالماس واليورانيوم وغيرها من الثروات المهمة، وهذا الامر يمثل احد اهم أدوات تدخل فرنسا[3] التي تتطلع لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية لغرض ضمان مصالحها داخل هذه الدول. تتمثل هذه الأهداف في الاتي:

(1) محمد كريم الخاقاني، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد – العراق، 2021، ص2.

(2) حلوي خيرة، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018، ص2.

(3) حسيبة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص16.

اولاً – الأهداف السياسية:

يرتبط الهدف السياسي لدولة فرنسا في دول الساحل بطريقة العمل التي تتبعها من اجل المحافظة على وجودها في دول المنطقة، وحرصها الشديد على استعادة امجادها وسيطرتها بشكل كامل عليها، والسبب في ذلك لان هذه الدول تدخل ضمن حسابات مصالح فرنسا لما لها من أهمية كبيرة، تجعل فرنسا دولة ذات نفوذ قوي وعظيم وله شانه ومكانته بين دول العالم، وضمان مصالحها في القارة الافريقية بشكل عام وفي دول الساحل بشكل خاص[1]، في الوقت الذي كانت تتعرض هذه الدول الى نزاعات كثيرة نتيجة الجماعات المسلحة المنتشرة بشكل كبير، الامر الذي جعلها في سلم أولويات الاهتمام الفرنسي فيها من اجل مواجهة هذه الجماعات التي تعمل على تهديد الامن وزعزعة الوضاع الداخلية، فكانت هذه شرعية وحجة فرنسا التي اتبعتها في دول المنطقة، والعمل على انهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار[2]، تعد فرنسا من الدول الاوربية ذات النفوذ القوي والقدرة الكبيرة على الحركة والفعل في الساحة الافريقية بسبب ماضيها الاستعماري، حتى ان افريقيا تمثل ثلاثة عوامل معززة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الامن والقدرة النووية، فضلا عن عامل دولي اخر يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادة لقوته وهو الاتحاد الأوربي الذي يعد داعماً حقيقيا لفرنسا[3]، وتعد فرنسا الدولة الوحيدة التي استطاعت ان تحافظ على علاقتها مع دول الساحل (مستعمراتها القديمة) عن طريق سياسة تعاونية محكمة من خلال مجالات عديدة منها الثقافي والأمني والعسكري، كذلك قامت فرنسا بوضع اليات وأساليب واهداف لتعزز مكانتها في دول القارة لكي تخرج من دوامة الازمات الصراعات والهجمات الإرهابية التي أدت الى الاخلال بالأنظمة في كل دول المنطقة،[4] والعمل على الوقوف بوجهها ومن اهم الأهداف التي سعت فرنسا في سياتها الخارجية تجاه دول الساحل من اجل تحقيقها هي الاتي[5]:

1- العمل على إقامة أنظمة سياسية جديدة وفق مبادئ الديمقراطية في دول الساحل والتأكيد بشكل كبير عليها.

(1) عبير شليغم، مصدر سابق ، ص26.

(2) علي محمود حسين واخرون، تعثر المصالح الوطنية والاستقرار السياسي في مالي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 4 – ج1، 2023، ص578.

(3) يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، قراءات افريقية، العدد 11، مصر، 2012، ص 64.

(4) مزاره زهيرة وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية، مصدر سابق، ص269.

(5) مثنى فائق مرعي، مصدر سابق ، ص 113.

2- ا العمل على دعم الحكومات المدنية وتقليص العمل في المؤسسات العسكرية.

3- دعم القادة العسكريين في إدارة الحكم في دولهم.

4- منع العنف والتطرف بكل أنواعه. خصوصا وان الدول تتعرض لهجمات وعنف وقتل وتهميش وتهجير، نتيجة الجماعات المسلحة المتمثلة بالإرهاب.

5- تحقيق الامن والاستقرار في دول الساحل والتأكيد على مبادئ الحريات العامة.

6- تطوير العلاقات مع مستعمراتها القديمة، وتوسيع نفوذها في القارة.

لذا فعند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولة معينة، يجب ان لا يأخذ بعين الاعتبار التركيز فقط على المصالح الخاصة للدول التي تريد مد نفوذها بشكل اكبر، وانما يجب التركيز على المصلحة الوطنية وتحقيق الأهداف وهذا جزء من السياسة الخارجية[1]، وقد عملت فرنسا على ذلك منذ تسعينيات القرن الماضي انتهاء الاستعمار الفرنسي لدول القارة الافريقية واعلانها الاستقلال، برسم استراتيجية جديده لها، قائمة على أساس التطورات من اجل الحفاظ على مصالحها وتطوير العلاقة التقليدية، خصوصا وان هذه البلدان تتعرض الى أطماع أخرى تهدد المصالح الفرنسية المتمثلة بالصين والولايات المتحدة الامريكية، فعملت فرنسا على مصالحها السياسية والدبلوماسية المتمثلة في الحفاظ على الأنظمة الافريقية، وعلى مصالحها في القارة، ولاسيما الناطقة باللغة الفرنسية[2]، وتعد منطقة الساحل والصحراء ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الفرنسية، تجاه قارة افريقيا حيث تعد اهم المناطق الجاذبة لاهتمامات القوى الطامعة، من اجل زيادة نفوذها الامر الذي جعل باريس ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطقة الساحل، ولاسيما انها تمتلك العديد من شبكات المصالح الحيوية والسياسية، ويمثل التدخل الفرنسي في مالي 2013 نقطة تحول كبيرة في محور السياسة الفرنسية في المنطقة، حيث استطاعت باريس من تعزيز نفوذها بشكل جيد،[3].

(1) حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار الهامة – الجزائر، 2012، ص 75.

(2) زياد يوسف حمد، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، المجلة السياسية والدولية، العدد 46، 2021، ص162.

(3) احمد عسكر، ابعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء (2013-2021)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (329)، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.acpss.ahram.org.eg

ثانياً- الأهداف العسكرية:

سعت فرنسا بشكل كبير على مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الامن والاستقرار في القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، من خلال علاقات التعاون العسكرية مع دول المنطقة بوصفها أحد اهم مرتكزات السياسة الفرنسية في القارة الافريقية، ولا سيما في مجالات تبادل التكنلوجيا العسكرية والمساعدات العسكرية، وان الهدف من قيام فرنسا في هذا المجال لحفظ الامن والاستقرار في دول المنطقة فضلا عن زيادة قدرة دول الساحل، كذلك تنشيط التعاون بين فرنسا ودول المنطقة من اجل تبادل المعلومات واستكشاف طرق ووسائل اكثر فاعلية لتعزيز العلاقات بينهما، وتسعى فرنسا بشل كبير لحل النزاعات والصراعات داخل هذه الدول بسبب انتشار الجماعات المسلحة وخاصة (الطوارق) وبعض الجماعات الإرهابية الأخرى وخاصة (بوكو حرام)(*) والتي تعمل بشكل كبير على زعزعة الوضع[1]، وان السياسة الفرنسية ترتكز على الأهداف العسكرية، في الساحل خلال فترة الحرب الباردة في كيفية العمل للحد من النفوذ السوفيتي ومنع تقدمة او انتشاره في القارة الافريقية، خصوصا وانه يهدد مصالح فرنسا في القارة بصورة عامة ودول المنطقة بشكل خاص، وقد اكدت الحكومة الفرنسية انها تهدف الى ضمان سلامة امن دول المنطقة خصوصا وان فرنسا الشريك الاول في دول الساحل، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية سنوياً عن طريق التنمية الفرنسية وتكثيف القوات العسكرية لكي يسود الامن في المنطقة الامر الذي كان اكثر تكيفيا بالتعاون ما بينهما[2]، وزيادة قاعدة الطائرات التابعة لفرنسا للتأكيد على امن دول المنطقة، ولذلك ان باريس ملتزمة ببذل ما بوسعها لقطع الطريق على الجماعات المسلحة في هذه الدول، واهم نقطة تحول لفرنسا في دول الساحل هي من خلال سياسة الدفاع التي اتبعتها في دولة مالي في كانون الثاني 2013، فضلا عن التداعيات المهمة في دول المنطقة، وتشير بوادر التدخل من بين اهم الأهداف خصوصا وان باريس تعد حزام الساحل كخط مواجهة بغرض الدفاع عن المصالح والامن الفرنسي بشكل خاص والاوربي بشكل عام[3]، خصوصا وان اصبح الخطر الرئيس الذي يهدد المصالح الفرنسية في دول الساحل متمثل في الاتي:

(*) بوكو حرام: جماعات إرهابية تنشط في دول افريقيا وتصف بانها جماعات إسلامية سنية متشددة تبنى أسلوب العنف لتحقيق أهدافها، وأصبحت أكبر تهديد أمني في أكبر دول منتجة للنفط في افريقيا.

(1) ريام صاحب عبد ومحمد قاسم هاوي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً)، مجلة قضايا سياسة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد 60، السنة الثانية عشر، 2020، ص314.

(2) شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا (بوركينا فاسو نموذجاً)، مصدر سابق، ص 389.

(3) مايكل شوركين وستيفاني بيزارد و واس ريبيكا زيمرمان، معركة مالي التالية تحسين قدرات مكافحة الإرهاب، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا – كاليفرونيا، 2017، ص87.

1- انتشار حركات إسلامية على أطراف الساحل والصحراء ومناطق عديدة في القارة الافريقية.

2- التنافس الصيني والروسي الصاعد والامريكي في الساحل.

3- بروز تنظيمات ارهابية عديدة متطرفة كالطوارق وتنظيم القاعدة الارهابية.

اذ تحولت القارة الافريقية وبالخصوص دول المنطقة في 11 أيلول 2001 الى نقطة عبور بعد تلك الاحداث، للعديد من التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي عملت على انتشار القتل والفوضى وكثرة الجرائم، الامر الذي دفع فرنسا بتبني مجموعة استراتيجيات لمكافحة تنظيم القاعدة الإرهابي كذلك بالطوارق ومنعها من الانتشار او الامتداد بشكل اكير في المنطقة والتصدي لها[1]، وتركز اهتمامها في دول الساحل على مجالين: الأول الاهتمام بدورها في المجال الأوربي كدولة اوربية. والثاني بمجال سياستها المترامية الأطراف التي تمتد بها الى افريقيا بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص [2]، فضلا عن قيام فرنسا باتباع سياسة جديدة في دول المنطقة، وعلية اعتمادها بشكل أساسي على الدعم العسكري والتعاون الأمني وتوفير معدات الاتصال وتدريب الجيوش، والمساعدات الاقتصادية وكذلك تقديم الدعم اللوجستي والمعنوي وتبادل المعلومات في ما بينهما من اجل القضاء على الجماعات الارهابية المتمثلة بالطوارق والقاعدة الإرهابية، ومكافحة القرصنة البحرية والعمل على تقليل او الحد من الهجرة باتجاه إوربا، كذلك منع اعمال العنف الداخلية، وغيرها من الأمور والقضايا التي تعمل على انعدام الامن وعدم الاستقرار، او تهديد المصالح الفرنسية في دول الساحل [3]، في الوقت الذي شددت الحكومة الفرنسية على انها ستعمل بشكل كبير ومتواصل لدعم جيوش منطقة الساحل والصحراء سواء في اطار عملية (برخان)[*] او في اطار (تاكوبا العملية)** ، وان الغرض منها تدريب جيوش المنطقة والقيام بعمليات مشتركة بين القوات الفرنسية ودول المنطقة الخمس (مالي، تشاد،

(1) جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، القسطنطينية، 2014، ص 334.

(2) ليتيم عيسى، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء (1956-1960)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (مجلة دورية دولية محكمة)، العدد 5، 2016، ص 216.

(3) السيد علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات اخفاق الدول دون مسبباتها، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، الرياض – السعودية، 2013، ص43.

(*) عملية برخان: غطت خمس دول افريقية (موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، مالي) وقد أطلقت عام 2014 لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء، فكانت الأكبر وضمت نحو 4800 عنصر من القوات الفرنسية، الا ان الرئيس لويس ماكرون أعلن انتهاء عملية برخان بشكل رسمي في نوفمبر 2022.

(**) تاكوبا: هي قوة اوربية خاصة تغمر عشرة دول وعدد قواتها تتراوح بين 800-900من قوات النخبة وكانت مهمتها مساعدة القوات المالية.

النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا)، لغرض الحفاظ على المصالح الفرنسية في هذه الدول خصوصا وأنها تتعرض لأطماع الدول الكبرى[1]، اذ بدأت فرنسا تتطلع للإرهاب في الساحل بمثابة الخطر الذي ليس يهددها فقط وانما يهدد دول الجوار والمجموعة الدولية، الامر الذي يتطلب توفير غطاء شرعي من اجل القيام بعمليات عسكرية للقضاء على الجماعات الإرهابية، ومنع تقدمها او انتشارها بشكل اكبر في المستقبل[2]، ومن اهم الأهداف الفرنسية العسكرية في دول الساحل هي:

1- الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والعسكري في دول المنطقة.
2- دعم الأنظمة القائمة والحفاظ على استقراها لأنها تؤدي الى ازدهار وتطوير استثماراتها في المنطقة.
3- وجودها في هذه الدول يسمح لها بالحفاظ على مكانتها في مجلس الامن باعتبارها دولة كبيرة.
4- تقوية مجالاتها العسكرية في ضل التنافس الدولي الكبير حول هذه المنطقة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا الصاعدة في الآونة الاخيرة.
5- منع التهديدات الإرهابية التي تهدد مصالحها، وجعل المنطقة من اهم مجالاتها الجيوسياسية. [3]

تلك الأهداف تعمل على تعزيز علاقتها بحكم ان المنطقة تحتاج الى الدعم العسكري والسياسي نتيجة افتقارها وقلة الإمكانات اللازمة، فضلا عن ذلك قامت فرنسا بالسعي الى الحصول على قواعد عسكرية في المناطق التي تشكل عمق استراتيجي في المنطقة من خلال انشاء القواعد الفرنسية في عموم المنطقة من اجل حماية صواريخها ومعداتها من أي هجوم مفاجئ[4]، كما تمكنت من بناء وزنها في الساحل والصحراء، التي تعد موقعا استراتيجياً هاماً في مختلف الأصعدة ويمكن القول ان فرنسا قد اعتمدت في استراتيجيتها، على تكثيف مستعمراتها السابقة وقواعدها العسكرية، سواء كانت ثابتة او متغيرة وبالتالي ان منطقة الساحل والصحراء تشكل نقطة مركزية هامة ضمن الاستراتيجية الفرنسية داخل القارة الافريقية[5].

(1) العربية سكاي نيوز، فرنسا تؤكد قدرة جيوش دول الساحل على التصدي للمتشددين، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.skynwsarabia.com.

(2) جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مصدر سابق، ص 335.

(3) تينهينان باي وفاطمة شاعو، اثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، مصدر سابق، ص97.

(4) بوية نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية بين الامننة والافغنة، مصدر سابق، 154.

(5) صبري العجرودي، القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية واستراتيجيات تركزها، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، الجزائر، 2022، على الرابط التالي:www. ciessm.org.

ثالثاً – الأهداف الاقتصادية:

تعد الأهداف الاقتصادية التي تركز عليها فرنسا في منطقة الساحل والصحراء هي البحث عن ألا سواق من أجل تصريف البضائع او السلع الفرنسية فضلا عن البحث عن الموارد من اجل تنمية صناعتها والسبب في ذلك لأنها تعاني من نقص حاد في حصولها على الموارد داخل إقليمها، لذا فأنها تبحث لكي تسد هذا النقص في الأراضي الخارجية عن البلاد، وبثمن رخيص وبذلك استطاعت ان توسع مصالحها الاقتصادية، وبلغت عدد الشركات في الخارج بحوالي ألف وخمسمائة شركة، وركزت على العديد من العناصر الأساسية من بينها الوصول إلى أكبر قدر من الموارد الطبيعية التي تمتلكها القارة الأفريقية والتي تعد ذات أهمية كبيرة في تصنيع الصناعات الثقيلة والنووية لفرنسا مثل واليورانيوم، خصوصاً وأنها تمتلك مخزون كبير مقارنة بدول العالم، واهتمت باختيار المواقع الاستراتيجية في دول القارة للسيطرة عليها، كما اعتمدت على تنمية التجارة مع عدد كبير من دول إفريقيا والعمل على زيادة استثماراتها، بالإضافة إلى قيامها بأنشاء شبكة المواصلات الهدف منها لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الأفريقية[1]، كذلك منح المعلومات لدول القارة وتعد فرنسا نفسها اكبر الدول تمنح المعلومات الاقتصادية لأفريقيا، وتقوم سياسة فرنسا الاقتصادية تجاه الأسواق في افريقيا بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص، كذلك امتلاكها اكبر قدر من الاستثمارات الخارجية وتسعى في الوقت الراهن بشكل كبير في اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، لان الهدف الاقتصادي من الأهداف الأساسية في سياسة فرنسا الخارجية تجاه دول المنطقة لأنها تمثل محط انظار القوى الدولية المتنافسة، ولا سيما فرنسا بهدف الحصول على ثرواتها المتنوعة منها الموارد النفطية والمعدنية فضلا عن الموارد البشرية والثروات الزراعية كما تركزت السياسة الفرنسية على الهيمنة الاقتصادية من اجل تأمين الموارد الأولية، خصوصا تلك الموارد غير المتوفرة في فرنسا وهذه الموارد تعد من الأمور الأساسية التي تحتاجها في عملية التصنيع، والهدف منها لغرض التنمية الصناعية والحفاظ السياسة النقدية والعملة المشتركة من جانب وضمان أسواق استراتيجية لتصريف منتجاتها والسلع الخاصة بها من جانب اخر، لذا فقد سعت فرنسا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في دول المنطقة من اجل تقوية نفوذها الاقتصادي فيها[2]، من خلال المساعدات التي قدمتها لدول الساحل خصوصا وان هذه البلدان تعاني من القتل والتهميش، فقامت على

(1) فاطمة السويدي وهاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القاره الافريقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023، ص338.

(2) لمياء مخلوقي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978–2016) الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021، ص258.

تخفيف المعاناة والامراض المنتشرة والقضاء على الفقر، وقد وصل التبادل التجاري بين فرنسا ودولة مالي ما يقارب 370 مليون يورو، اما النيجر 2.8 مليار يورو في عام 2021، ومع موريتانيا 300 مليون يورو في عام 2022 وإعادة الحقوق المشروعة للدول [1]، فضلا عن تطوير التعليم وفتح الجامعات للطلبة الراغبين بإكمال الدراسة، ودعمها بالسلاح لمواجهة الجماعات الإرهابية فكان هذا الدعم بكافة الوسائل من اجل أهدافها الاقتصادية في دول المنطقة [2]، وان قيام فرنسا بكل هذه الاستراتيجيات الهدف منه الربط بين الامن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وتحسين المستوى الاقتصادي خصوصا وان العديد من الفئات الاجتماعية في الساحل والصحراء تعاني منه، كذلك القيام بتطوير الاقتصاد في هذه الدول، وتبين ذلك من خلال قيام الاتحاد الأوربي بتخصيص مبالغ مالية للعمل بهذه الاستراتيجية الاقتصادية في محاربة الفقر والتهميش الذي تعاني دول المنطقة هي موريتانيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وكذلك مالي، بمبلغ مالي قدرة 650 مليون يورو، كذلك انطلاق العديد من المبادرات في المستوى الإقليمي منها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل فضلا عن التعاون الإقليمي، من خلال تأسيس كلية الكترونية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع وتقاسم المعلومات من اجل توسيع دائرة اهتمامها [3]، فضلا عن سعيها من اجل السيطرة على دول المنطقة نتيجة ما توجد بها من ثروات طبيعية كالذهب واليورانيوم خصوصا وانه يتوفر في النيجر والتي تعتمد علية بشكل كبير بالإضافة الى الاحتياط النفطي الوفير [4]، لذا ركزت فرنسا بشكل كبير على هذه الموارد في الساحل، وان هذه المنطقة تعد ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها[5]، ومن اهم اهداف فرنسا الاقتصادية التي تسعى اليها في الساحل هي:

1- تعزيز نفوذها في هذه المنطقة، خصوصا وان فرنسا تنظر اليها باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية.

2- تعد هذه الدول سوقا واسعا بالنسبة للصادرات الفرنسية.

---

(1) Kohnert Dirk, French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest, Institute of African 'GIGA-Hamburg, Munich Personal repec Archive, 2022, p1.

(2) رجب محمد محفوظ اشطيبة، السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه القضية الفلسطينية (بالتطبيق على سياسة الجماهير الليبية) في الفترة من 1969م الى 1993م، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، 2006، ص190.

(3) وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015، ص51 ص52.

(4) دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، المسيلة، 2019، ص279

(5) Marcel Kitissou, The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power Play, Cornell University, 2014, P10.

3- السيطرة على قدر كبير من الموارد والثروات الطبيعية كاليورانيوم والنفط والحديد.

4- الحصول على فرص تجارية واستثمارية قابلة للاستمرار مثل مشروعات الطاقة

5- ترسيخ الامن والتنمية الاقتصادية لكي تحقق المصالح العليا الفرنسية وتطوير التعامل التجاري.

اذ تعد الأهداف الاقتصادية في طليعة الاستراتيجية الفرنسية في الساحل[1]، الى جانب ذلك تسعى فرنسا في اطار الاتحاد الأوربي لمواجهة القوى الكبرى في منطقة الساحل والصحراء وبسط نفوذها على مساحات اكبر خصوصا وان النفوذ الأمريكي المتنامي في دول هذه المنطقة اصبح يهدد مصالح فرنسا، خصوصا وان بعد نهاية الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على وضع أسس لتتمركز في قارة افريقيا وتكثف تواجدها في الجانب الاقتصادي، فان الساحل تمثل عمقا جيواستراتيجيا مهما لكل من شمال افريقيا وغربها، وبصورة غير مباشرة الى البحر الأحمر، وهذا يعني ان أي تهديد سواء كان من قبل الدول الكبرى او الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة سيعمل على عدم استقرار المصالح الاقتصادية الفرنسية في دول المنطقة[2]، ففي مالي كان الهدف الفرنسي مهم جدا على الرغم من محدودية الاستثمارات فيها الانها تعد بوابة او وسيلة العبور الى دول الساحل ككل، بكونها دولة مهمه في اطار اهداف فرنسا الاقتصادية، خصوصا وانها تمتلك ثروات مهمه بالنسبة لها كاليورانيوم وخامات الحديد وغبرها من الثروات الأخرى المهمة، التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية التي تقع على حدود دولة مالي[3]. اما تشاد دولة مختلفة بالنسبة لفرنسا حيث تسعى الأخيرة الى تعزيز الدور الريادي فيها من اجل تأمين مصالحها الاقتصادية، خصوصا وان تشاد تمتلك ثروات هائلة لكن رؤساء البلاد لم يستطيعوا استثمار هذه الثروات بسبب قلة الإمكانات في الاستكشاف مما عملوا على تطوير علاقتهم بفرنسا بشكل كبير، وكان هدف فرنسا لكي تحسن صورتها امام أبناء الشعب والحكومة التشادية الامر الذي جعل فرنسا احد اهم الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين فيها، كذلك لا توجد في تشاد صناعة بالمعنى الحقيقي على الرغم من توفر الثروات خصوصا ثروة القطن الامر الذي جعل فرنسا تقوم بتطوير هذه الصناعة وتأمين مصالحها فيها من خلال انشاء العديد من الشركات التي وصل عددها الى عشرون شركة.[4] فضلا

(1) سالي محمد فريد الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فارس للاستثمار والدراسات الاستراتيجية، 2021، على الرابط التالي:https://pharostudies.com

(2) وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، مصدر سابق، ص48 ص49.

(3) ازمة مالي والتدخل الفرنسي، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013، على الرابط التالي: www.dohainstitute.org

(4) محمود شاكر، تشاد مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا (6)، مصدر سابق، ص64.

عن بوركينا فاسو التي تشكل أهمية اقتصادية مهمه لفرنسا، لأنها تشتهر بصادرات القطن والذهب وتبين ذلك من خلال 2004 عندما ارتفعت صادراتها الى 6.4 بالمئة وفي أ2010 أي مل يقارب 23 مليار دولار اصبح الذهب من المصادر الرئيسة في البلاد، لذا كانت فرنسا تهتم فيها بشكل كبير وعملت على مساعدتها في الاستثمار الثنائي وتبادل المعلومات والتكنلوجيا خصوصا وان بوركينا فاسو دولة فقيرة لا تتوفر فيها الإمكانات لتطوير اقتصادها بعد ان كانت صناعتها هشة نوعا ما.[1] فضلا عن كل من النيجر وموريتانيا التي حظيت باهتمام كبير بالنسبة للسياسة الاقتصادية الفرنسية وذلك نتيجة ما تحتويه من احتياطي نفطي كبير لسد حاجاتها المحلية، فقامت فرنسا بتطوير علاقتها الاقتصادية من خلال انشاء مجموعة من الشركات النفطية منها (توتال وفينا وألف) الفرنسية التي تعد من اهم الشركات النفطية في العالم، وكان الهدف الفرنسي من القيام بذلك لكي تطور علاقتها الاقتصادية وتمنع تدخلات القوى الكبرى.[2] لذا نستنتج من ذلك ان سياسة فرنسا الاقتصادية في الساحل تكمن في كيفية الوصول الى مصادر الطاقة والثروات الطبيعية كاليورانيوم والحديد وغيرها من الثروات الأخرى، وكيفية الوصول الى الأسواق من اجل تصريف منتجاتها، وان سياسة فرنسا لم تقتصر فقط على بلد معين وانما تشمل القارة بشكل عام والساحل بشكل خاص.

رابعاً – الأهداف الأمنية:

الهدف الأمني من المرتكزات الأساسية للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، في أطار توسيع نفوذها في هذه المنطقة من خلال توفير الامن لهذه الدول، وقامت بالعديد من اتفاقيات في مجال التعاون الأمني مع دول المنطقة، وتعد فرنسا ان منطقة الساحل بمثابة مختبر امني لها بشأن قدراتها على معالجة الازمات المعقدة، ولا سيما انها ارتكزت على المساعدة الأمنية منذ عام 2013، من خلال تدخلها في دولة مالي والذي حقق سلسة انتصارات ضد التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة) التي بدأت تتصاعد في الفترة الأخيرة، الامر الذي جعل فرنسا في حيرة مع الجهود التي تبذلها في مجال المحاربة ضد الإرهاب، فقد عملت على تكثف جهودها اكثر فاكثر في منطقة الساحل من اجل تعزيز مكانتها في المنطقة ومنع تدخلات الدول الاخرى[3]، وتعد فرنسا الدولة الاوربية التي تحتل مرتبة متقدمة في الساحة الافريقية بشكل عام من حيث قوة النفوذ والقدرة على

(1) مزاره زهيرة وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية، مصدر سابق، ص264.

(2) امينة ببوصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012، ص80.

(3) هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب افريقيا والساحل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014، ص14.

التحرك، ورسم استراتيجيات متطورة ومن ضمنها الهدف الأمني خصوصاً وان المنطقة تشهد هشاشة في الوضع الامني[1] استطاعت التنظيمات الإرهابية ان تستغل الهشاشة الجغرافية للمنطقة التي تتأرجح بين المناطق الصحراوية الشاسعة وبين المناطق الاستوائية التي يغلب عليها الطابع الغابي وهو ما سمح لها بان تجد بسهولة مهرباً ومختبئاً استراتيجيا تصعب مهمة ضبطها[2]، وان فرنسا بمثابة الموروث الاستعماري لمعظم دول القارة اذ تنظر لها بكونها مجال لنفوذها الجيوسياسيي لممارسة التأثير فيه من خلال علاقاتها مع الدول، وان تدخل فرنسا الأمني في دول الساحل لم يكن مفاجئاً اذا انها اكثر الدول الاوربية انغماساً في ازمة المنطقة، بحكم العلاقات الطويلة ما بينهما وكان لفرنسا الدور بالتدخل المباشر في مواجهة التنظيمات التي تعمل على تهديد الامن في الدول، ونتيجة طلب اغلب هذه الدول المساعدة من اجل نشر الاستقرار فيها[3]، فعملت فرنسا على تنفيذ سياستها الأمنية في المنطقة التي شهدت تطورت كبيرة بعد الحرب البارد، التي تقوم على تحقيق الامن الإنساني والمساعدات المتقدمة للدول الفقيرة من اجل النهوض بها والعمل على حل النزاعات وبناء السلم[4]، وقد عملت فرنسا على انشاء برنامج لمحاربة الإرهاب في المنطقة الذي يهدف الى دعم القدرات المحلية، والعمل على تحسين التعاون الامني في الإقليم من اجل مكافحة الإرهاب وقد تم تخصيص مبلغ قدرة 6.7 مليون يورو ما بين 2012–2014، لدعم الدول فضلا عن انشاء برنامج معلومات الشرطة الذي يعتمد على تبادل المعلومات ما بين دول المنطقة وفرنسا من اجل تعزيز الامن، وقد تم تخصيص مبلغ قدرة 41 مليون يورو من قبل الصندوق الأوربي لمشروع الدفاع والامن للمجموعة الاقتصادية بهدف مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وفي مجال المساعدات الإنسانية فقد تم تخصيص مبلغ 337 مليون يورو لكل من: مالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وموريتانيا، في 2012 كمساعدات إنسانية لمواجهة الازمة الغذائية[5]، والهدف الاستراتيجي للتدخل الفرنسي في المنطقة هو من اجل حماية المصالح الفرنسية الأمنية، لان فرنسا عرفت كيف تتصرف

(1) زياد يوسف حمد، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 161.

(2) سالي محمد فريد، الساحل والصحراء ما بين الامكانية الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية، على الموقع:www.pharostudies.com

(3) نسرين بونفلة، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945–قالمة، 2021، ص121.

(4) خالد بكشيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص116.

(5) سعدي حداد صوفيان، الامن الأوربي في إقليم الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص96 ص97.

مع الجماعات الإرهابية، أي ان انعدام الامن والاستقرار في دولة من هذه الدول سينتشر بشكل اكبر ويمتد الى الدول الأخرى في المنطقة، وهذا الامر يشكل هاجساً امنيا لفرنسا ويهدد مصالحها، ومن اهم الأهداف الأمنية الفرنسية في دول الساحل هي:

1- العمل على عودة الحياة الطبيعية ومساعدة الجيوش على استعادة زمام الأمور وعادة الاستقرار وإيقاف الهجمات الإرهابية نحو الدول كافة[1].

2- مواجهة النفوذ الامريكي والصيني والروسي المتصاعد في المنطقة وتعزيز وجودها العسكري.

3- الحفاظ على امنها الوطني واستعادة سيطرتها على المنطقة التي ترى فيها استعادة نفوذها.

4- تبني مقاربة امنية جديدة تقوم على مبدا تحقيق التوازن بين الأولويات الأمنية ومكافحة النشاط الإرهابي وبين السياسات الدبلوماسية والتنموية.

5- تمثل منطقة الساحل تحديا وفرصة لاستعادة دوره فرنسا ونفوذها لأنها اللاعب الاوحد فيها[2].

وبفعل تنامي التهديدات في المنطقة زاد من ادراك فرنسا في تعزيز امنها بصورة عامة، وبات التركيز على الجانب الأمني امرا مهما، لان انعدام الامن في هذه الدول سيعمل على التأثير بشكل مباشر لأمن القارة الاوربية، لذا عملت فرنسا بشكل كبير لتوفير الاستقرار من اجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة من اجل تأمين حاجاتها المختلفة من النفط والغاز والثروات الطبيعية والمعدنية المهمة الأخرى، كالفوسفات واليورانيوم التي تهيمن عليها الشركات الفرنسية[3]، لذا يعد الامن من المحاور الأساسية في أي دولة من دول الساحل، كونه من الاهداف المهمة التي تساعد على حفاظ حياة الشعوب وحماية الثروات في الدول لذا فان الامن من مسؤولية الحكومات لمنع القتل والتهميش وهشاشة الوضع ومكافحة الجريمة[4] .

(1) نسرين بونفلة، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد، مصدر سابق، ص126.

(2) عبد الرحيم ياسمينة وأقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016-2026)، مصدر سابق، ص72.

(3) امجد زين العابدين طعمة، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري، مجلة دراسات دولية، العدد 84، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2021، ص210.

(4) عبير محمد فوزي نوفل، الوعي الأمني لدى عينة من أبناء رجال الشرطة، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، المجلد 4، العدد 4، جامعة المنصور، 2018، ص 253.

المبحث الثاني

وسائل التوجه الفرنسي نحو دول الساحل الافريقي

تمهيد

انتهجت السياسة الفرنسية مجموعة من الوسائل لتعزيز علاقتها الدول الافريقية والمحافظة على نفوذها في هذه القارة لذلك كانت الأدوات والوسائل المتبعة بحجم الدوافع التي تقع خلف صانع القرار في تعزيز العلاقة مع دول الساحل ومن اهم تلك الوسائل ما يأتي: –

اولاً: الوسائل السياسية

اسهمت فرنسا بدور كبير وبارز في حفظ السلام ونشر الاستقرار في قارة افريقيا من خلال العلاقات التاريخية والاتفاقات السياسية التي حفظت لفرنسا نفوذها فيدول الساحل الافريقي والتي كانت خاضعة لها، فقامت فرنسا بدعم التحول الديمقراطي الذي يسمح لها بالمحافظة على الامن والاستقرار من خلال اتفاقيات مشتركة ما بين فرنسا ودول القارة، حيث أدى للمارسة فرنسا دورا حاسما في تشكيل البنى السياسية والمساهمة في تطوير القطاعات الحيوية[1]، رغبة منها في الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منطقة الساحل. كذلك الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة، تفاديا لنشوب حروب ونزاعات بين الأقليات والعرقيات فهي تعمل على مساندة الأنظمة القائمة القوية رغم سلبياتها، وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لتطوير مختلف استثماراتها في المنطقة، وتقديم هذا الدعم من قبل فرنسا لهذه الدول يسمح لها بتقوية وجودها ومركزها في المنطقة، فضلا عن الحفاظ على مكانتها في مجلس الأمن كدولة كبيرة ذات علاقات تربطها بمختلف دول العالم، بالتالي الحفاظ على عضويتها في مجلس الأمن، ولكي تصبح قوة في المجال السياسي في الوقت الذي كان فيه التصاعد الأمريكي والصيني والروسي مرتفع في هذه المنطقة[2]، وعملت فرنسا على توطيد علاقاتها وتعزيز أواصر التعاون من خلال عقد القمم (المؤتمرات الفرنسية)[*] والافريقية منذ فترة الاستقلال، والى فترات

(1) كفسي علي، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من 2011 الى 2016: دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى، مصدر سابق، 104.

(2) تينهينان باي وفاطمة شاعو، اثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، مصدر سابق ص97.

(*) اول قمة فرنسية او افريقية عقدت في عام 1970، واخر قمة كانت في سنة 2021 في جمهورية تشاد.

طويلة لمناقشة القضايا السياسية المشتركة ودعم الحرية والحقوق ورفاهة الشعب الافريقي، والفصل بين السلطات من اجل نشر النموذج الساسي الفرنسي في المنطقة، ومن اهم القمم والاتفاقيات التي ناقشت قضايا الامن والاستقرار وحماية الدول من التهديدات الخارجية المتمثلة بتنظيم القاعدة الإرهابي، وكان ذلك في عام 2010 بقيادة الرئيس السابق نيكولاي ساركوزي التي اكدت على معالجة العجز والتهميش الذي كانت تعاني منه المؤسسات الرسمية في البلدان الافريقية[1]، اما بالنسبة للقمة التي تم عقدها في عام 2013، كانت تهدف الى مناقشة الازمة المالية وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول التي من الممكن ان تنتشر في المنطقة بصورة عامة و الدور الذي يمكن ان تلعبه فرنسا في مواجهة الازمة في مالي والتأكيد على معالجة موضوع لقاعدة الإرهابية والطوارق والعمل على تقليل الهجرة من خلال نشر الامن والاستقرار وغيرها من القمم الفرنسية واخرها في عام 2021 التي اكدت على إيجاد الحلول للدول الافريقية[2]، ومن اهم وسائل فرنسا السياسية هو سعيها لاستعادة امجادها ومكانتها السابقة، لذا فان فرنسا تهدف بواسطة المجال السياسي والدبلوماسي من خلال الفرانكفونية لإقامة علاقات اكثر قوة مع الدول الهشة التي تعاني من انعدام الامن خصوصا دول الساحل، الامر الذي يجعلها تحصل على الدعم السياسي في المحافل الدولية، ولا سيما الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الامن كعضو كون ان العديد من الدول الافريقية تمثل قوة جيوستراتيجية في مجلس الامن، كما ان فرنسا تستخدم هذه المنظمة لكي تمرر افكارها السياسية[3]، وان استراتيجيتها تركز على الامن والتنمية في المنطقة من اجل الإصلاح ونشر الامن والسلام في الدول التي تشهد خلخلة في الأوضاع السياسية والامنية، والتأكيد على الحكم الراشد والعمل على حل النزاعات الداخلية وتعزيز الكيانات المؤسساتية وبلورة الحوار الوطني لامتصاص التوترات الاجتماعية والسياسية والاثنية وتأكيدها على التعاون الإقليمي من خلال دمج الدول في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها ومنع العنف،[4] ومن الوسائل السياسية الاخرى التي اتبعتها فرنسا في الساحل هو التأكيد على مشاريع التنمية السياسية بهدف تقوية علاقتها في مستعمراتها السابقة، بكونها الدولة الاولى في الاتحاد الاوربي التي تعمل على تبني مشروعات التنمية السياسية في المنطقة، وهذا الجانب يتضمن تفعيل سياسة متوسطية لنشر الامن والسلام الدائم، من خلال عقد المؤتمرات

(1) مزاره زهيرة وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية، مصدر سابق، ص270.

(2) مثنى فائق مرعي، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، مصدر سابق، ص120.

(3) بيرم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018، ص210.

(4) جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مصدر سابق، ص336.

والتي تؤكد على حقوق الانسان فضلا لاعن الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وتجذير التعددية الحزبية وضمان الاستقرار والسلام من اجل الحفاظ على مصالحها خصوصا وان المنطقة تشهد نزاعات مسلحة متمثلة بتنظيم القاعدة الإرهابي[1]،اما على الصعيد الدبلوماسي فتتلقى فرنسا مساندة عدد كبير من الدول الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة والذي يعزز تواجدها واحتفاظها بمكانتها، في مجلس الأمن كدولة ذات عضوية دائمة وعلى ضوء تنفيذ الآلية الدبلوماسية من خلال قيام فرنسا بعلاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول حيث تمتلك ما يقارب 45 سفارة فجانب كبير من سياستها قائمة على التعاون والتحاور والدبلوماسية خصوصا وان اغلب الدول الكبرى تعمل على استخدام القوة في سياستها الخارجية، اذ تحقق الدبلوماسية (القوة الناعمة) وتجعل للدولة تأثيراً سياسياً مما يؤدي إلى توازن في القوى الكبرى حينما تصل لذلك التأثير، كذلك ان سياسة فرنسا الخارجية ولفترة طويلة كانت قائمة على الدبلوماسية وعدم استخدام القوة وسياسة الاقناع، مبينة على حقوق الانسان وحق تقرير المصير وكذلك الديمقراطية واحترام التعاون بين الشعوب والأمم، كما انها قد انتهجت في سياستها الدبلوماسية عقد القمم المشتركة فاحتضنت عدد من القمم تعمل من خلالها بإشراك عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية ويكمن الهدف وراء هذه القمم بالسعي لتنشيط عدد من الشراكات ومناقشة أبرز القضايا المعنية بتلك المنطقة[2]، وكان المبرر الفرنسي في هذا الاهتمام هو نتيجة تأزم الوضع الأمني في هذه الدول وما يمكن ان يشكله من تهديد للأمن الدولي والاضرار بمصالح الامن القومي الفرنسي في المنطقة، التي تحتاج الى دعم سياسي وتنموي بحكم ان دول الساحل ليست لها الإمكانات اللازمة لتطوير وتنمية تلك المناطق، التي أصبحت اهم المجالات الجيوسياسية للحسابات الفرنسية[3] والتي كانت تعدها بمثابة عمق استراتيجي لها، كانت تهتم بشكل كبير فيها من اجل ممارسة دورها بشكل اكبر[4]، وقد كانت وسائل فرنسا السياسية تهدف الى ايقاف زحف الجماعات الارهابية والحفاظ على وحدة دول المنطقة، الامر الذي يمكنها ان تجد نفسها في وضع افضل

(1) زمن ماجد عودة، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي وافاقها المستقبلية، دار التعليم الجامعي – مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي العراق – بغداد، 2018، ص107.

(2) فاطمة السويدي، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023، ص340.

(3) حمزة عتبي، اهتمام فرنسا بالساحل الافريقي.. حرب على الإرهاب ام تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.arabic.cnn.com.

(4) شاكر ظريف، البعد الأمني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: تحديات ورهانات، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، 157.

من غيرها من الدول الكبرى الاخرى، ويظهر ذلك من خلال سياستها المساندة للدول وحماي امنها[1]، وهكذا استطاعت فرنسا ان تلعب دورا مهما في دول المنطقة من خلال سياستها التي عملت في تقوية مركزها داخل القارة بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص، خصوصا وان المنطقة تشهد تدخلات وتنافساً من قبل الدول الكبرى اذ عملت على انشاء شبكات التعاون والتبادل الاقتصادي ودعم التنمية ومساندة الدول في مواجهة الجماعات الارهابية، وادت دور الوسيط من خلال حل الازمات الداخلية ومنع الصراعات، وانتشارها[2].

ثانياً: الوسائل العسكرية

وتعد الوسائل العسكرية بانها مجموعة من المقدرات التي تتعلق باستخدام القوة والعنف المسلح والتعاون العسكري والتسليح والتدريب والتأهيل بشكل منتظم ضد التدخلات التي تعمل على هشاشة الوضع في البلاد، وتشمل مجموعة من الأدوات التي تقوم على انشاء القواعد المسلحة وتجهيزها بالسلاح وتدريبها وتوزيعها، وتقديم المساعدات العسكرية والغزو المسلح فضلا عن توزيع القوات سواء ان كانت قوات بحرية او برية او جوية، والعمل على تطوير الأسلحة والتطوير العسكري من خلال التدريب او عقد الاتفاقات والتحالفات، وهذا ما كانت تسعى اليه فرنسا في سياستها العسكرية[3]. اتبعت فرنسا العديد من الوسائل العسكرية لتحقق أهدافها في عموم القارة الافريقية وبالأخص الساحل، التي تركز على القواعد العسكرية وقوة التدخل السريع والسياسة العسكرية لكي تكون مستعدة لأي تدخل في وقت قصير فضلا عن الاتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، وبذل الجهود من اجل تعزيز وجودها العسكري في كل من (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا) هذا الشريط الذي يعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، الذي يسمح لها بمراقبة القارة الافريقية كلها بكون هذا الشريط يتوسط القارة[4]، اذ يمثل سعي فرنسا من اجل الحماية الدائمة للمصالح الوطنية والتعايش مع المتغيرات الأمنية والإقليمية وسعيها لمنع الاخطار والتهديدات داخل دول المنطقة، خصوصا وان هذه الدول تتعرض لهجمات من قبل الجماعات الإرهابية وحماية الشعب وسيادة الدولة والحفاظ على هذا الشريط بشكل عام، فضلا عن

(1) سعدي حداد صوفيان، الامن الأوربي في إقليم الصحراء الكبرى، مصدر سابق، ص65.

(2) سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص84.

(3) لمياء مخلوقي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978–2016) الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص78.

(4) عصام محمد عبد الشافعي، استراتيجية متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الامن في شمال افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مصر – القاهرة، 2014، ص 40.

حماية مصالحها في الدول باستخدام كل الوسائل العسكرية الممكنة[1]، كما اعتمدت فرنسا بشكل كبير على قوات التدخل السريع التي قامت فرنسا بأنشائها بعد نهاية الحقبة الاستعمارية وفقا لخططها العسكرية من اجل بداية صفحة جديدة للعلاقات الفرنسية بالقارة الافريقية، التي انشاتها في عام 1993 وتهدف هذه القوة من اجل مواجهة الاخطار التي تواجه الدول وفي وقت قصير أي انها جاهزة في أي وقت يتطلب منها التدخل لمنع حالة حدوث أي طارئ لتلك الدول خاصة، وتهدئة المنطقة خصوصا وانها تشهد نزاعات مستمرة[2]، وكان ذلك مع تزايد دور الحركات المسلحة في القارة الأفريقية بشكل عام والساحل والصحراء بشكل خاص، عملت الدول الافريقية بتطوير علاقتها مع فرنسا لمساعدة الدول وانقاذها من براثن التخلف[3]، وأوضح دليل على ذلك من خلال وسائل فرنسا العسكرية في جمهورية مالي عام 2013، عن طريق السياسة الدفاعية التي قامت بهاء وانشاء القواعد العسكرية فيها وتقوية علاقتها مع سكان المنطقة وعملت فرنسا في تلك الدولة على عدة استراتيجيات متداخلة ومركبة في اطار حفاظها على امن البلاد ونفوذها في القارة خصوصا وانها كانت تشهد تدخلات واطماع الدول الكبرى، وتعد فرنسا على انها حافظ السلام للدول التي كانت مستعمرتها في السابقة من خلال وسائل الدفاع عنها في مواجهة الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة والطوارق، والحفاظ على سلامة أراضي دولة مالي واستعادة وحدتها [4]، فضلا عن ذلك توجد هناك قوات لحفظ السلام التي تقع في صلب الأنشطة الفرنسية في مجال نشر الامن والسلام والاستقرار لدول المنطقة، اذ تهدف قوات حفظ السلام الفرنسية الى عدة مهام[5] أهمها:

1- المساعدة في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

2- حماية المدنيين وتقديم الدعم لتنظيم الانتخابات الحرة ضمن إطار تعزيز الديموغرافية.

---

(1) حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية: اطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 2020، ص17.

(2) عبد الجبار ابوراس واسية إبراهيم، فرنسا في الساحل الافريقي.. استراتيجية فاشلة وبدائل مقترحة، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.aa.com.tr.

(3) رواية توفيق، السياسة الفرنسية في افريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، قراءات سياسية – ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد 20، 2014، ص 28.

(4) جون جاك روش، (ترجمة مصطفى بن براح)، مالي من الدعم الى المشاركة، 2012، على الموقع التالي: www.chaos-international.org.

(5) الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا وعمليات حفظ السلام، وزارة أوربا والشؤون الخارجية، 2020، على الموقع التالي: www.diplomatie.gouv.fr.

3- حفظ الامن وتعزيز حقوق الانسان وحمايتها.

4- إعادة إرساء سيادة القانون والعمل على تسهيل العملية السياسية.

اما في دولة تشاد فقد عملت فرنسا على اليات ووسائل مهمه فيها، حيث اعتمدت على تطبيق ساستها العسكرية عن طريق القواعد العسكرية خصوصا وان في بداية الامر كانت تمتلك عدد كبير من القواعد أي ما يقارب مائة قاعده، والسبب التكلفة العالية عملت على تقليصها، ومن اهم هذه القواعد التي قامت بوضعها في نجامينا عاصمة تشاد والتي تعد الأكبر في افريقيا، اذ تضم العديد من العربات المدرعة وعدد كبير من الطائرات وما يقارب 1200 جندي، وكانت طائراتها بعضها متعددة المهام والبعض الاخر لغرض الاستطلاع، ومنه ان السياسة الفرنسية في دول المنطقة ماهي الا وسيلة جديدة لمنع انتشار الاخطار في الدول، وضمان الاستقرار، والعمل على تدريب الضباط وتطوير أجهزة الشرطة وتكثيف التعاون العسكري والمساعدات المباشرة للجيوش[1]، اما في دولة النيجر فقد مارست فرنسا بدعمها عسكريا من خلال انشاء قاعدة كبيرة تضم ما يقارب 1000-1500 جندي والتي لعبت دورا كبيرا وحاسما في مواجهة جماعات القاعدة الإرهابية ومنع الخطر عنها وتسعى الى تعزيز علاقتها العسكرية[2]، وتوسيع مصالحها في المنطقة وقد استفادت من الفوضى الأمنية التي سببتها المنظمات الإرهابية والطوارق وتنظيم القاعدة، وبالتعاون مع القوات النيجرية، كذلك الدعم المادي والتجهيزات العسكرية وتطوير وسائل الجيش النيجري ودعم برامج لتنمية والاصلاح[3]، اما بالنسبة لموريتانيا وبوركينا فاسو وانشاء قوة التدخل السريع، كذلك انشاء قواعد عسكرية مؤقتة فضلا عن المعاهدات العسكرية والدفاعية، ومواصلة فرنسا من ممارسة التدخل العسكري فيها منذ استقلال وعملت على عدة اتفاقيات مشتركة بينهما في المجال العسكري، وقد تميزت العلاقات الثنائية بالحفاظ على وجود وحدات عسكرية في بوركينا فاسو وموريتانيا[4]، وحرصت فرنسا على وجودها في المناطق عسكريا ذات الأهمية الاستراتيجية من خلال التعاون العسكري مع دول الساحل الافريقي، واقامت بتوقيع معاهدات في حفظ الامن الداخلي من الاخطار الخارجية التي تعمل على هشاشة الوضع وكذلك بتحديث مواثيق الدفاع مع دول المنطقة، مما ارسى لها قانوناً لنشر

(1) عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007 – 2017، مصدر سابق، ص145 ص146.

(2) Hassan Isilow, Niger's junta cancels military cooperation agreements with France, 2023 www.aa.com.tr.

(3) يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، مصدر سابق، ص63.

(4) مصطفى كامل السيد، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد 245، 2001، ص130.

قواتها العسكرية وهو امر استراتيجي مهم لقدرة فرنسا بالتحرك داخل تلك الدول[1]، واعلنت فرنسا في اطار القمة الفرنسية الافريقية السادسة على اصلاح شامل بينهما بمشاركة دول المنطقة مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، من اجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة بشكل عام وتلبية متطلبات الشاب الافريقي[2] وهكذا عملت فرنسا من وسائل عسكرية من خلال منظومة العمل الجديدة التي وضعتها في دول المنطقة لكي توسع نفوذها من خلال خطة وضعتها الائتمانية لسكان الدول والعمل على مساعدتهم عسكريا كون ان هذه المنطقة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لها، أي باعتبارها الموروث القديم، خصوصا وانها شهدت حالات عديدة من عدم الاستقرار بسبب وجود الجماعات الإرهابية التب تهدد مصالح فرنسا بالقارة الافريقية بشكل عام والساحل بشكل خاص، حيث قامت فرنسا بوضع خطة عسكرية كبيرة لمواجهة الإرهاب يشكل كامل من خلال نشر القوات العسكرية في الدول الخمسة مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو فضلا عن موريتانيا[3].

ثالثاً: الوسائل الاقتصادية

تعد الوسيلة الاقتصادية بانها العملية التي تقيم من خلالها دولة علاقات خارجية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول، وان النشاطات الاقتصادية والتجارية أصبحت عامل محرك وموجه باتجاه دولة ما، وتعد بمثابة ضمان لاستمرار العلاقات ومتانتها كونها عامل رئيس في التعاون الاقتصادي[4]، وتعد افريقيا مركزا مهما لفرنسا ومنطقة نفوذ تاريخية بما فيها دول الساحل، ونظراً لحاجت فرنسا الماسة للمواد الاقتصادية منها مواد الخام الزراعية والمعادن ورغبتها الكبيرة في الحصول على اسواق لتصريف مواردها، وقد سعت فرنسا لتطوير سياستها الاقتصادية من خلال المساعدات لدول القارة، ولم تقتصر هذه المساعدات على دول الساحل فقط، وانما شملت القارة ككل حيث وصل حجم المساعدات ما يقارب 3–5 مليار دولار من اجل الاحتفاظ بمصالها الاقتصادية ومناطق نفوذها القديمة، وقد بلغ حجم الصادرات الفرنسية نحو (13.5 مليار دولار امريكي) سنويا،

(1) هند محروس محمد واخرون، الوجود العسكري في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 43، العدد 2، 2021، ص413.

(2) Kohnert Dirk, French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest, IBID,p2.

(3) طارق الشيخ، فرنسا ومكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي، 2014، على الرابط التالي: www.gate.ahram.org.eg.

(4) دانا علي صالح البرزنجي ويعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظري"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص47.

فضلا عن المشاريع الاقتصادية الأخرى[1]، فضلا عن الى المساعدات الأخرى كالمبالغ المالية التي تم تقديمها بشكل مباشر او المساعدات العينية للدول منها الاغذية والأدوية، وتعد منطقة الساحل اكثر المناطق تلقياً للمساعدات الخارجية بسبب كونها من المناطق الفقيرة، وكان هدف المساعدات من اجل القضاء على الفقر وتنمية التعليم والمساهمة في القضاء على الأوبئة والامراض في المنطقة[2] اذ تعد المساعدات الفرنسية والمنح التي تقدمها، احد اهم الركائز في قوتها الذكية من اجل تعزيز علاقتها الخارجية اقتصاديا والحفاظ على مكانتها في المنطقة بكونها الوريث الاستعماري الاقدم فيها، اذ تعد فرنسا من الدول المتقدمة المتاحة للمساعدات الخارجية وتحتل المركز الرابع بعد كل من إيطاليا والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا، وهذه المساعدات جزء لا يتجزأ من وسائل القوة الاقتصادية الناعمة، وهذا يعد منظورا جيد في مجال العلاقات الدولية، والتشجيع على تطوير التنمية الاقتصادية والاستثمارات في اطار تعزيز التكامل الاقتصادي وقوة ذكية للسياسة الفرنسية الاقتصادية خارجيا[3]، ففي دولة مالي ركزت فرنسا على الوسائل الاقتصادية بشكل كبير من خلال الاستثمار في قطاع المعادن والمجالات الأخرى، وقد عملت فرنسا عديد من الشركات في داخل تلك الدولة ذات الاستثمار الضخم ومن اهم هذه الشركات (أورانج الفرنسية)،فضلا عن شركات أخرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب لان دولة مالي تعد ثالث اكبر منتج في القارة الافريقية، كذلك وجود احتياط نفطي كبير والبالغ 660 مليون برميل في 2016، مما جعل فرنسا تهدف بشكل كبير من اجل توسيع موطئ القدم التي حصلت عليها دولة مالي، من اجل تعويض أي نقص في بلادها،[4]ومن خلال الاستمرار بالتقدم الاقتصادي توزعت مجالات النفوذ الفرنسي الى اكثر من قطاع منها ما يتعلق بدعمها المالي بالرغم من مواجهة ازمة الفقر ودعمها بالمبلغ المالية، خصوصا بعد الازمة المالية في عام 2012، وهكذا عملت فرنسا بوسائل عدة من اجل تقوية العلاقات الاقتصادية مع مالي، من اجل تأمين حاجاتها المختلفة من النفط والغاز والثروات الأخرى مثل اليورانيوم، فضلا عن سيطرة الشركات الفرنسية على الحقول من خلال الوسائل الحديثة خصوصا وان دولة مالي فقيرة بالإمكانات

(1) مقاتل الصحراء، علاقات فرنسا بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.moqatel.com.

(2) السيد علي أبو فرحة، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"، المجلة العلمية لكليات الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص85.

(3) بيرم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص176.

(4) مادي إبراهيم كانتي، التدخل الفرنسي العسكري في مالي، ص2، على الرباط الالكتروني التالي: www.academia.edg.

الحديثة، وتمتع فرنسا بحق شراء الوارد الطبيعية وتبادل السلع ما بينهما[1] اما في جمهورية النيجر اعتمدت فرنسا عل القطاع الخاص في حركتها الاقتصادية وعملت على نشر المؤسسات الفرنسية لتقييم المشاريع التي اقامتها في البلاد من خلال مجموعة من الشركات من اجل الاستثمار منها شركة (توتال) التي تهتم في قطاع النفط والطاقة، وان هذه الاستثمارات تعد سوقا مهما لصادرات فرنسا في المنطقة بصوره عامة، وتحظى الموارد الطبيعية والمعدنية بالاهتمام الفرنسي الى حد كبير، خصوصا وان النيجر تشتهر باليورانيوم الذي يوفر نسبة ما يقارب 20% لمفاعلات فرنسا النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير في النيجر لتلبية احتياجاتها،[2] ولا شك ان مصالح فرنسا الاقتصادية في النيجر تعد من المصالح الأساسية التي توفر الثروات والمعادن من اجل تلبية احتياجاتها من الكهرباء والطاقة النووية، فضلا عن قيام فرنسا بأنشاء شركة أخرى في البلاد وهي شركة (اريفا) الفرنسية التي تعمل بتزويد الطاقة بوفرة، لذا فان المصالح الفرنسية في النيجر وكل دول الساحل كان سببها التدخل الاقتصادي في دولة مالي لان دول المنطقة (مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا)، تشكل شريط واحد أي انها واحده مكمله الى الأخرى، وتسعى فرنسا بشكل كبير الى تامين المنطقة من اجل ابعاد خطر الجماعات الإرهابية التي يهدد مصالحها الاقتصادية[3]. كما قامت فرنسا بتطوير علاقتها الاقتصادية مع دولة تشاد وكانت فرنسا احد اهم الشركاء فيها، اذ تغطي الصادرات الفرنسية بشكل أساسي المنتجات الغذائية الزراعية وغيرها من المعدات الكهربائية والميكانيكية فضلا عن منتجات الصمغ، ومن خلال طبيعة الوسائل الاقتصادية فقد منحت فرنسا دولة تشاد ما يقارب 10 ملايين يورو في عام 2018 كمساعدة من خلال برنامج صندوق النقد الدولي، وبعد فترة وجيزة عملت فرنسا على دعم تشاد مره أخرى عبر صندوق الطوارئ بمبلغ ما يقارب (862 الف يورو) من اجل تمويل المشاريع الإنسانية، ونشر الاستقرار وتقليل الفقر، بالإضافة الى عدد كبير من الشركات الفرنسية تعمل فيها[4]، اما بوركينا فاسو فقط كانت تتوفر فيها ثروات عديدة لكن لم تكن مكتشفة بشكل كبير بسبب قلة إمكاناتها وقلة الوسائل المتطورة والحديثة، اذ تنتشر فيها العديد من المعادن كالذهب وغيرها من الثروات الأخرى، ومن خلال تدخل فرنسا في دولة مالي ومساعدتها

(1) امجد زين العابدين طعمة، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري، مصدر سابق، ص211.

(2) نبيل زكاوي، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا "ورقة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2022، ص4.

(3) مادي إبراهيم كانتي، التدخل الفرنسي العسكري في مالي، مصدر سابق، ص3.

(4) صلاح خليل، تعزيز المصالح المتبادلة: ما وراء زيارة الرئيس التشادي لفرنسا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي: www.ecss.com.eg.

في الجانب الاقتصادي عملت الأخيرة على مد نفوذها بشكل اكبر في عموم منطقة الساحل، وكانت بوركينا فاسو جزء من هذه المساعدات والوسائل التي تقدمت بها فرنسا في عموم المنطقة وعملت على انشاء برنامج انمائي يهدف الى تطويرها واكتشاف كميات اكثر من الثروات الموجودة فيها[1]، وقد اكد الاتحاد الأوربي المتمثل بفرنسا بدعمه الكبير لدولة بوركينا فاسو من خلال تقديم المساعدات المالية وتكثيف الجهود من اجل تعزيز التعاون لها والعمل على دعمها في مواجهة الاخطار والتحديات الاقتصادية في بوركينا فاسو [2]. فضلا عن موريتانيا التي تميزت بهشاشة وضعف اقتصادها على الرغم من ان الجانب الاقتصادي كان من اهم الأمور الذي اعتمدت علية البلاد، في بداية الاستقلال من خلال الاعتماد على القطاع الزراعي ثم في الآونة الأخيرة اعتمدت على القطاع المعدني، الا ان اقتصادها كان يشهد حالة عدم انتعاش وضعف وكثرة الازمات خصوصا حرب الصحراء التي عملت على انهيار الاقتصاد الموريتاني بشكل كبير، مما اصبح الاقتصاد الموريتاني في غاية الانهيار والتدهور[3]، مما دفع التدخلات الخارجية المتمثلة بفرنسا بالوصول من خلال عدة وسائل اقتصادية، عملت على تقديم القروض والمساعدات وتزايد الاستثمارات وتنمية الموارد التي تعد مصدرا أساسيا ضمن مصادر تمويل المشاريع الرأسمالية، مما عمل على طفرة نوعية كبيرة في زيادة اقتصاد المشاريع الموريتانية من 680 مليار دولار في عام 2002 الى 1.54 ترليون دولار في عام 2019 حسب تقارير اليونكتاد(*) [4]، كذلك قامت فرنسا بالعمل على انشاء مدرج للطائرات قرب مناجم وصناعة الحديد كوسيلة اقتصادية مهمه تقوم بها فرنسا فضلا عن قيام بعمليات تجسس شاملة لغرض التصدي الى الهجمات التي تتعرض لها موريتانيا[5]. لذا كانت فرنسا تتبع الوسيلة الاقتصادية من خلال تشكيل المنظمات والتجمعات الإقليمية والشركات في دول الساحل بعد ان كانت ملاذا للجماعات الإرهابية الطامعة فيها، وكانت فرنسا تنظر

(1)International Monetare Fund, Burkina Faso Selected Issues, International Monetary Fund Washington, D.C, 2014, p23.

(2) شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا (بوركينا فاسو نموذجاً)، مصدر سابق، ص 388

(3) عبد محمد شلاش، اثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 5، العدد 15، 2013، ص 374.

(*) اليونكتاد: هي منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

(4) ماء العينين محمد فاضل، المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا خلال الفترة (1991–2020) دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 3، 2023، ص366.

(5) عبد محمد شلاش، اثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا، مصدر سابق، ص 384.

بعين الاهتمام والمساعدة من خلال هذه الوسائل من اجل الحفاظ على استثماراتها ومصالحا الاقتصادية خشية من تلك الجماعات، وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينهما[1].

رابعاً: الوسائل الامنية

تسهم الوسائل الأمنية في إدارة العديد من العمليات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق امن البلاد، وعلية ان الوسائل الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة، وهي اتخاذ كل تدابير قصيرة او بعيدة المدى لتحقيق الامن الوطني للبلاد، او يمكن ان تكون من مجموعة من الدول لكي تحقق الامن الجماعي وفق خطة تكون ذات مدى قصير او طويل[2]. اذ شهد النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات عديدة في مختلف الجوانب، وكذلك العديد من المفاهيم التقليدية، ومن أهمها الامن الذي يعد من المواضيع المركزية ومحلا للنقاش، اذ ان الامن لم يقتصر على الجوانب العسكرية فحسب وانما يشمل ابعاد أخرى ومنها الإنسانية، وكذلك التهديدات الداخلية التي تعمل على الاضطرابات وخلخلة الوضع في البلاد كالجماعات الإرهابية في الساحل، فضلا عن الفقر والجوع والمسائل العرقية والبيئية وليس فقط التدخلات الخارجية[3]، وفي البدء لا يمكن تحديد معالم الوسائل الفرنسية لمكافحة الإرهاب وانعدام الامن في منطقة الساحل والصحراء الا بتحليلها في اطار شامل، ويتعلق الامر بالتعاون والتنسيق الأمني بين الاتحاد الأوربي ودول المنطقة التي تشمل كل من (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا)، في اطار النظام الإقليمي من خلال عقد عدة مؤتمرات تخص القارة الافريقية ومن ضمنها هذه الدول، وقد نصت هذه المؤتمرات على ضرورة الاهتمام المشترك والمصالح المشتركة والتأكيد على تنسيق الجهود من اجل تعزيز التعاون الامني والتصدي الى كافة التحديات وعلى راسها مكافحة الارهاب، ومن اهم هذه القمم هي مجموعة (5×5)[*] المنعقدة 2003 في تونس التي ركزت بشكل كبير على اخطار التهديدات الإرهابية والعمل على نشر الامن والامان[4]، خصوصا وان افريقيا

(1) يوسف خميس أبو رفاس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، تحرير سميحة سعيد، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، 2006، ص210.

(2) طويل نسيمة، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 57.

(3) العايب صرية وكواشي عتيقة، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها الأمنية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص236.

(*) التي تضم كل من فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية، إيطاليا.

(4) حلوي خيرة، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018، ص316 ص317.

بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص كانت وما تزال مسرحا وملاذا للعديد من الجماعات الارهابية بمختلف مسمياتها، وساحة لتتواجه فيها هذه التنظيمات والقوى الدولية الخارجية ومن اهمها فرنسا التي كانت تهدف الى نشر الامان في هذه الدول[1]، اذ ان عدم الاستقرار في دول المنطقة يسبب مشاكل عديدة وان سياسة فرنسا في دول الساحل تضمن تقوية الدول في مواجهة التحديات، وفي اطار وسائل فرنسا الامنية قامت بالدعم الكبير لغرض نشر الامن وتبين ذلك من خلال الدعم المالي الذي (يقارب 491 مليون يورو في 2011)، من قبل الصندوق الاوربي للتنمية بالإضافة الى ذلك قيام فرنسا بطرح فكرة لدعم دول الساحل في اطار الوسائل الامنية، ببعثة تسمى(بعثة PSDC الساحل)[*]، وفي عام 2012 ايضا تم منح دول المنطقة مساعدات مالية، فكانت حصة دولة مالي 15 مليون يورو، تشاد35 مليون يورو، النيجر42.5 مليون يورو، بوركينا فاسو17 مليون يورو فضلا عن موريتانيا13 مليون يورو، وقد كان تركيز فرنسا في هذه المساعدات على الجانب الأمني بشكل اكبر،[2] وقد تبين ذلك من خلال دعم فرنسا بشكل اكثر جدية عندما قامت بنشر قوات حفظ السلام في عموم المنطقة خصوصا في تشاد، التي كانت تهدف لحماية امن البلاد وتقديم المساعدات الإنسانية، وكان الهدف من وضع هذه القوة بسبب ان المنطقة تعم فيها فوضى الاضطرابات والحروب والنزاعات المسلحة، مما استدعاء الامر تدخل قوات حفظ السلام لتهدئة الأوضاع والسيطرة على مناطق النزاع، وكانت هذه من ابرز وسائل فرنسا الأمنية في المنطقة[3]. ان تلك الوسائل الأمنية الفرنسية في الساحل والصحراء هو جزء مهم من صورها، اما ما بعد الاستعمار، وقد نجحت فرنسا في استخدام وجودها الأمني منذ نهاية الاستعمار، وكان الهدف من ذلك لكي تحافظ مصالحها في المنطقة من جانب ومن جانب اخر من اجل الحفاظ على معقلها للهيبة المرتبطة بإرث السيادة التاريخية، كون فرنسا تعد نفسها قوة ذات مسؤولية خاصة عن ضمان افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، لذا أصبحت فرنسا الدولة الاوربية الوحيدة المزودة لأمن أوربا، فلأن فرنسا تسعى لمواجهة الإرهاب في دول المنطقة وتخشى انتقالها لدولة أوربا، على سبيل المثال الازمة التي حدثت في دولة مالي كان القادة الفرنسيون ينظرون اليها وكأنها ازمة على اعتاب أوربا وليست صراعاً في منطقة الساحل الافريقي[4]، اذ لعبت فرنسا الدور الأكبر والابرز، من خلال سياستها الأمنية المبنية على

(1) يوسف خميس أبو رفاس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، مصدر سابق، ص 211.

(*) PSDC: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي.

(2) وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، مصدر سابق، ص53.

(3) السيد علي أبو فرحة، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"، مصدر سابق، ص82 ص83.

(4) نبيل زكاوي، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2024/1/16، على الرابط الالكتروني التالي، www.apa-inter.com.

التعاون والدفاع والتي عملت على حماية دول المنطقة من خلال انخراطها بجهود مكافحة الإرهاب، والعمل على حل النزاعات الداخلية المحلية بشكل سلمي وكان ابرز تدخلات فرنسا هي في عام 2013 نتيجة الاحداث التي وقعت في دولة مالي، لان التهديدات في هذه الدولة تشكل خطراً كبيرا على مجمل دول الساحل نتيجة تداخل الدول فيما بينها في هذا الخط الساحلي[1]، وتعد فرنسا من اهم الدول الاوربية التي دعمت هذه المنطقة من خلال الوسائل الأمنية والحفاظ على علاقات وطيدة في مستعمراتها السابقة، مقارنة مع الدول الاستعمارية كالبرتغال وإيطاليا وكذلك بريطانيا، مما جعل فرنسا ذات نفوذ قوي وترحيب في دول المنطقة، نتيجة سياستها التعاونية مع دول مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، في المجال الأمني بشكل خاص والمجالات الأخرى كالثقافي والعسكري والاقتصادي، وكانت لهذه الوسائل مرتكزات هامة تهدف الى تطوير والحفاظ على علاقاتها في المنطقة بشكل خاص والقارة الافريقية بشكل عام في دورها الأمني المؤثر من خلال تنسق الجهود المشتركة[2]، لذا ان هذه الدول تحتفظ بعلاقات مستقرة مع الجمهورية الفرنسية والتزام جميع الأطراف في اتفاقيات امنية مشتركة من اجل تحقيق الأهداف لأبعاد الخطر الإرهابي منها ومنعه من التسلسل الى مناطق اكبر في عموم القارة، وقد كانت الوسائل الأمنية من اهم الأولويات التي كانت تركز عليها دول الساحل والجمهورية الفرنسية[3]، وعليه فأن فرنسا تسعى الى الحفاظ على محمياتها الاستعمارية السابقة عن طريق تعزيز الوسائل الأمنية، كاستراتيجية لحماية تاريخها وعلاقاتها مع دول المنطقة، وتعد فرنسا لكثر الدول الاوربية تدخلا فيها مما جعلها تتمتع بنفوذ كبير داخل القارة الافريقية بصورة عامة ودول الساحل بشكل خاص، الامر الذي ساعد كثيرا على إتمام عملية حفظ السلام والامن ومكافحة الرهاب فضلا عن سعي فرنسا لتطويق التدخلات الأخرى المتمثلة بالتدخل الأمريكي والصيني واخيراً الروسي ودورة في احتواء المنطقة امنياً، ففي واقع الامر فأن مبادرة استراتيجية من اجل الساحل مشروع منافس للمبادرات الامريكية الصينية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا للمصالح الفرنسية[4]، لذا ان وسائل فرنسا الأمنية تهدف الى تحقيق الامن في عموم المنطقة وتعزيز التعاون ما بينهما من اجل تعزيز الامن القومي لكل دولة من هذه الدول، ومواجهة التحديات

(1) نورا علي إبراهيم معروف، واخرون، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد4 – ج1، 2023، ص418.

(2) محمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي محل اهتمام مشترك، موقع جزيرة الرائد الوطنية، 2014، على الرابط الالكتروني التالي: www.elraaed.com/watan/46549.

(3) عبد الودود بن داية وعبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012، ص104.

(4) خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الساحل، مصدر سابق، ص 113.

الإرهابية وقيام فرنسا بتعزيز تواجدها الخارجي[1]. ويمكن القول ان الأهداف والوسائل التي استخدمتها فرنسا في دول الساحل الافريقي انما تنبع من سياستها الخارجية المتمثلة بالمحافظة على ارثها الاستعماري في المنطقة والتصدي للقوات الدولية المنافسة والمتمثلة بالولايات المتحدة والصين وأخيراً روسيا التي دخلت خط المنافسة في تلك المنطقة، فضلا عن بسط الامن والاستقرار في تلك المنطقة وامتدادها نحو الجنوب للقارة الأوربية، والخوف من موجات الهجرة الغير شرعية التي تنطلق من تلك الدول، كذلك الحصول الموارد المعدنية وفي مقدمتها اليورانيوم والحديد كمادة أولية والعديد من منتجاتها، فضلا عن جعل تلك الدول سوقاً مهما لتصريف منتجاتها.

(1) عبد الودود بن داية وعبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، مصدر سابق، ص105.

الفصل الرابع

المحددات الإقليمية والدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي ومستقبل تلك العلاقات

الفصل الرابع

المبحث الأول

المحددات الاقليمية والدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي

تمهيد

اولاً: المحددات الاقليمية لعلاقات فرنسا بدول الساحل والافريقي

تعد قارة افريقيا بشكل عام ومنطقة الساحل بشكل خاص ذات أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، فهي احدى اهم المناطق الاستراتيجية التي تمتلك العديد من المقومات الجاذبة لاهتمام القوى الدولية، وتسعى هذه القوى لخلق نوع من التنافس الاقتصادي والعسكري، واغلب دول المطقة تعاني من الفقر والتهميش والإرهاب وحالة الفوضى منذ استقلالها، الامر الذي جعلها ترحب بكل من يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتهدئة الأوضاع، فضلا عن الاستثمار في أراضيها، وهذا ما اتبعته فرنسا في دول المنطقة، الا انها اصطدمت بالعديد من القوى التي عملت على مزاحمة ومناهضة العلاقة ما بين فرنسا ودول الساحل[1]. ومن أبرز الدول الاقليمية التي تسعى لمنافسة فرنسا في تلك المنطقة هي كالاتي.

1- دور إيران بدول الساحل الافريقي:

يعد التوجه الإيراني نحو القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، من اهم اهداف السياسية الخارجية الإيرانية، وانطلاقا من مبادئها الاستراتيجية في توسيع نفوذها بدول المنطقة، من خلال استخدام طرق مختلفة في تقوية علاقاتها، خصوصاً وان ايران كانت تسعى للحصول على اليورانيوم لحاجتها الماسة اليه في برنامجها النووي، فقد انصب اهتمامها على دول الساحل، خصوصا وان النيجر تعد الدولة الأولى في افريقيا بهذا المورد المهم، لذا استخدمت طابع العقيدة الدينية المشتركة في دول المنطقة خاصة وان غالبية الدول يشكل المسلمون نسبة كبيرة جدا وخاصة موريتانيا نسبة المسلمين 99%، مما جعل العلاقة تكون بشكل جيد مع دولة موريتانيا وقد أكد (محمد ولد عبد العزيز)[*] على أهمية العلاقة مع إيران بسبب الترابط

(1) حمد جاسم محمد، المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا: العودة لأفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2015، على الرابط التالي: www.m.annabaa.org.

(*) محمد عبد العزيز: هو الرئيس الثامن للجمهورية الموريتانية الإسلامية من عام 2009 الى 2019، وهو سادس عسكري يحكم البلاد وجاء للحكم بعد الإطاحة سيدي محمد ولد السيخ عبد الله في انقلاب 2008.

الديني فيما بينهم، وعملت الأخيرة على تقديم العون والمساعدة وارسال بعثات دبلوماسية، فضلا عن تأسيس مشاريع ومؤسسات تجارية صغيرة [1] كذلك بناء البنية التحتية (المستشفيات، الطرق، الجسور) وتقديم القروض، وكانت رئاسة الرئيس الأسبق (محمود احمدي نجاد) في الفترة الممتدة 2005–2013، نقطة تحول في العلاقات الإيرانية الافريقية، اما في عام 2013 وبعد مجيء (روحاني للحكم)[*]، عمل على زيارات عديدة لدول القارة وتم عقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، من اجل التعاون في هذه المجالات وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية من اجل القضاء على الجوع في دول المنطقة[2]، فضلا عن قيام ايران بعقد المؤتمرات والقمم ما بينها وبين دول افريقيا في مجال التعاون ومن اهم القمم الإيرانية الافريقية التي استضافتها طهران لمدة يومين، في عام 2010 بمشاركة ممثلين عن 40 دولة من القارة الافريقية واهمها دول الساحل الافريقي بهدف تعزيز المشاركة الواسعة وحضر المؤتمر رؤساء ودبلوماسيون، فضلا عن رجال اعمال ومثقفين، وقد تم التأكيد على إمكانية التعاون بشكل اكبر، كذلك انشاء نظاماً علمياً يقوم على أساس احترام حقوق الدول، الا ان ايران على الرغم من ذلك لا تزال مقيدة بتحديات عديدة حتى وان الكثير من دول الساحل رحبت في التواجد الايراني في دول المنطقة نتيجة التواجد الأمريكي والصيني والروسي الصاعد وغيرها من الدول الأخرى[3]، لكن على الرغم من ذلك من المتوقع ان العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة يمكن ان تتزايد بسبب الترابط الديني وعلى وجه الخصوص مع موريتانيا التي تعد جزءاً مهما من دول الساحل، ومن اهم دوافع موريتانيا في تعزيز العلاقات هو نتيجة الفراغ الأمني والتوترات التي تشهدها الدول، نتيجة انسحاب فرنسا منها في الآونة الأخيرة وانهاء عملية (برخان) في شباط 2022، مما سمحت للجماعات الإرهابية والانفصالية بالتغلغل والتدخل في شؤون المنطقة، لذا فأن التدخل الإيراني عمل على نشر الامن والدعم وتقديم المساعدات التكنلوجية الحديثة، فضلا عن المساعدات في مجال الصحة والزراعة لان اغلب دول الساحل لديها أراضي زراعية واسعة

(1) براندون فايت وكلوي كوغلين–شولت، دراسات عالمية: المنافسة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران في أمريكا اللاتينية وافريقيا، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي–الامارات، 2014، ص42.

(*) حسن روحاني: هو الرئيس السابع لإيران وحكم من 2013 حتى 2021، وهو سياسي ومحامي في الشريعة الإسلامية وأكاديمي ودبلوماسي ورجل دين إسلامي عمل كعضو في مجلس الخبراء للقيادات الإيرانية في عام 1999، فضلا عن منصب نائب رئيس للفترتين الرابعة والخامسة من البرلمان الإيراني وامين المجلس الأعلى من 1989–2005.

(2) رامي عاشور، افريقيا في التوجيهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد8، جامعة بني سويف، 2023، ص340.

(3) براندون فايت وكلوي كوغلين–شولت، دراسات عالمية: المنافسة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران في أمريكا اللاتينية وافريقيا، مصدر سابق، ص44–45.

لكنها لم تمتلك الوسائل الحديثة لتطويرها وتعزيز القدرات العسكرية، وان الهدف الإيراني من ذلك وفقا لعدة مصالح منها عدم ترك الساحة امام الدول الطامعة وتوسيع دائرة التحالف عن طريق زيارة وزير الخارجية الإيراني لكل من مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو لخلق موطأ قدم في الساحل، فضلا عن الحصول على الثروات الطبيعية التي تمتلكها المنطقة ومن اهما اليورانيوم[1] وهذه الاستراتيجيات التي اتبعتها ايران في تعزيز العلاقات سواء كانت اقتصادية او امنية او دينية وسعت الرئاسة الإيرانية في زمن (رئيسي)[*] والعمل على توسيع العلاقات بشكل اكبر مع القارة الافريقية وان يكون العمل جاد في دعم الشركات القائمة على الاستكشاف والمعرفة في دول الساحل، بهدف الالتفاف على العقوبات التب فرضتها أمريكا على ايران، من خلال تعزيز العلاقات مع دول المنطقة، وقد وصل مستوى التجارة في السنة المالية من عام2020 الى 2022 بحوالي (1.2) مليار دولار، كما شكلت 0.12% من اجمالي تجارة افريقيا[2]، لذا استطاعت ايران من تحقيق بعض الإنجازات في القارة الافريقية، وتبين انها دولة قادرة على منافسة القوى العظمى نتيجة امتلاكها رؤية جيوستراتيجية، وتسعى ايران الى استغلال خروج فرنسا من اجل فرض نفسها في المنطقة، خصوصا وانها خرجت من النيجر عام 2023 وغيرها من دول الساحل، فضلا عن محاولتها في استغلال المد الروسي المتوافق مع رؤيتها والمتضمن منافسة ومناورة الوجود الفرنسي في دول الساحل، من اجل فرض حضورها الامر الذي جعل الحضور الإيراني في المنطقة ظاهر للعيان من اجل ضمان استثمارات في المنطقة، الا انها في الآونة الأخيرة أصبحت تحركاتها قليلة نتيجة عمل فرنسا باتباع طرق عديدة لإعادة علاقتها بدول المنطقة، فضلا عن التواجد الصيني والأمريكي الذي فرض عقوبات اقتصادية على ايران لكونها تمتلك برنامج قوي مثير للشك من قبل الدول الغربية[3].

---

(1) عبد المنعم علي، دوافع واهداف التقارب الإيراني الموريتاني، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي:www.ecss.com.eg

(*) إبراهيم رئيسي: هو الرئيس الإيراني الثامن منذ أغسطس 2021 خلفا للرئيس حسن روحاني، وعمل في منصب الرئيس السابق للسلطات القضائية في إيران في 2019من قبل المرشد الإيراني على خامنئي.

(2) رامي عاشور، افريقيا في التوجيهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصدر سابق، ص348.

(3) ايران تحاول التغلغل في الساحل الافريقي، 2024/1/11، على الرابط التالي:www.basnews.com.

2- دور المملكة العربية السعودية بدول الساحل الافريقي:

شهدت الآونة الاخيرة تحركاً سعودياً صوب القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، الامر الذي عكس صعود أهمية الدائرة الافريقية بين حركة السياسة الخارجية السعودية، والكشف عن مشروع متكامل لمحاصرة نفوذ القوى الدولية التي تنافسها في القارة، فضلا عن تنوع خارطة التحالفات الإقليمية وتقليل الاعتماد على الغرب، كذلك مواجهة التداعيات السلبية لانخفاض أسعار النفط في العديد من السنوات، والسعي الى رصد وتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية السعودية، اذا ان سياسة الأخيرة اخذت تغطي اغلب الأقاليم الافريقية بلا استثناء[1]، وقد ارتبط اسم السعودية في فضاء دول الساحل نتيجة الأهمية التي تتمتع بها دول المنطقة، فضلا عن الهشاشة الأمنية التي تشهدها تلك الدول، لذا تعددت المظاهر السعودية في طبيعة العلاقات بدول المنطقة وشملت جوانب عديدة منها التعليمية والخيرية والاقتصادية والدينية، فضلا عن حضور العديد من الهيئات الخيرية الخليجية وخصوصا السعودية، التي شيدت العديد من البنى التحتية ومنها منشأت إسلامية كبيرة كمسجد الملك فيصل في مدينة نجامنا عاصمة تشاد بحوالي 16 مليون دولار امريكي، كذلك مسجد اخر بنفس الاسم في بامكو عاصمة مالي بحوالي سبعة ملايين دولار، وان توسيع النشاط السعودي في المجال الديني نتيجة الحضور الإيراني كفاعل قوي في المنطقة[2]، ويعد التوجه الديني السعودي من اهم الوسائل للتدخل في دول الساحل، خصوصا وانها تمتلك مقومات دينية يتجه اليها انظار المسلمين بكونها دولة إسلامية، تضم البيت الحرام وقبر الرسول (ص) فضلا عن المقومات الأخرى الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية التي تؤهلها لتكون دولة مهما ولاعباً إقليميا في القارة الافريقية، وتدرك مدى أهميتها وما يجري فيها من صراعات ومخاطر تهدد امنها، بسبب تعدد الجماعات المتطرفة (التنظيمات الإرهابية)، لذا فقد اتخذت مبادرات حديثة واستراتيجية لتحقيق طموحها في عهد (الملك سلمان بن عبد الملك الحالي)، من خلال عد اتفاقيات السلام، ويأتي اهتمام السعودية في دول الساحل نتيجة موقعها المميز الذي يتوسط القارة الافريقية، فضلا عن اطلالها او قرب جزء منها على المحيط الأطلسي[3]، ويعد الوجود السعودي في المنطقة فرصة لتقليص النفوذ الإيراني المتصاعد واستعادة دورها وموقعها الطبيعي في المكانة الإقليمية، والحفاظ على مصالح امنها خاصة في ظل

(1) ايمن السيد شبانة المملكة وثقت علاقتها ب43 بعثة دبلوماسية والصناعات العسكرية السياسية السعودية في افريقيا افاق واعدة وفرص مواتية (العدد109)، مركز الخليج العربي للأبحاث، 2016، ص1.

(2) وائل نجم الاهتمام السعودي بمنطقة الساحل الافريقي.. الابعاد والخلفيات، مجلة الأمان، على الرابط التالي: www.al-aman.com.

(3) إبراهيم عبدة ومهلة احمد، تقرير: السعودية وافريقيا مقومات الشراكة ومكاسبها، مركز اسبار، 2015، ص37.

تواجد الإسلام في موريتانيا، وتدخل ايران في بعض دول المنطقة الذي من شانه ان يقف ضد السعودية[1]، فضلا عن علاقة فرنسا بالسعودية كونها شريكا دبلوماسيا وتجارياً مهما لفرنسا، وتنوع التبادل التجاري وتزايد التعاون الثقافي بينهما، فضلا عن حضور الرئيس الفرنسي في العديد من المحافل السعودية، هذا ما يبين مدى قوة العلاقة بين فرنسا والسعودية التي من الممكن ان تكون عامل مهم في سياسة السعودية تجاه الساحل ووقوف فرنسا معها ضد ايران التي تعد نفسها منافسا قويا لفرنسا، خصوصاً وانها بدأت بالخروج من دول المنطقة في السنوات الأخيرة، الا ان الرئيس الفرنسي اكد على تقوية العلاقة مع السعودية وتبادل المعونات فيما بينهم ما يسمح للسعودية التواجد بالساحل بشكل اكبر كون فرنسا تعد المستعمر الاقدم في دول المنطقة[2]، اذا ان السعودية تمتلك اساليب حديثة في السياسة الخارجية تجاه افريقيا، التي من الممكن ان تؤثر على طبيعة علاقها مع فرنسا مستقبلاً، الا وهي القوة الناعمة في تقديم المساعدات الانسانية والانمائية وتقديم الدعم الغذائي للاجئين والنازحين في دول الساحل، بهدف دعم الاستقرار وتعهدت السعودية بتقديم 100 مليون دولار في عام 2017، لمكافحة التنظيمات الارهابية في دول المنطقة، فضلا عن قيام مركز (الملك سلمان) بتقديم الاغاثة والعمل على تقليل معاناة شعوب دول الساحل الافريقي، خصوصا وانهم يعانون من الفقر والتهجير والقتل وانتشار المجاعة، كذلك نشر الوعي الديني فهذه جميعها تعد بمثابة درع لسياسة السعودية تجاه القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص[3]، فضلا عن بتقديم مساعدة 118 مليون دولار لكل من (تشاد، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، مالي)، في مجالات عدة منها التعليمي والمعيشي باعتباره الركيزة الاساسية في سياستها الخارجية، فضلا عن توظيف كافة ادواتها الخارجية من اجل ضمان مصالحها الوطنية في القارة الافريقية ومنع الامتداد الإيراني، كذلك الاهتمام في مجال الدعوة الدينية باعتبارها تضم اهم المقدسات الاسلامية المتمثل بيت الله الحرام المكان الديني الأعظم في العالم، وقد اتسمت العلاقة الافريقية السعودية بحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق السلم ورفض الإرهاب والالتزام بقواعد القانون الدولي[4]، ومن خلال ما تطرقنا له يجب على السياسة السعودية الاعتماد على استراتيجية تقوم على عدم المواجهة من النفوذ

(1) هند محروس وصبحي قنصوه وباسم رزق، الوجود العسكري الأجنبي وتأثيره على الامن الإقليمي القرن الافريقي نموذجاً، المجلد 43، العدد 1، 2021، ص177.

(2) جيرمي لاكي، مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021، ص8.

(3) إبراهيم عبدة ومهلة احمد، تقرير: السعودية وافريقيا مقومات الشراكة ومكاسبها، مصدر سابق، ص30.

(4) ايمن شبانة، السياسة السعودية في افريقيا.. المصالح والممارسات (دراسة)، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية (مركز بحثي متخصص بالشؤون الافريقية)، 2020، على الرابط التالي:www.pharostudies.com

الفرنسي الذي يعمل على استعادة علاقته مع دول القارة بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، كذلك يهدف الى منع توسيع النفوذ السعودي والإيراني وغيرها من القوى الدولية وتقويض قوتها الناعمة في تلك المنطقة.

3- دور تركيا بدول الساحل الافريقي:

بدأت تركيا تدرك أهمية إقامة علاقات مع دول افريقيا بصورة عامة ودول الساحل بصفة خاصة عام 2022، خصوصا وان تلك الدول تعاني من الفقر والتهميش والحروب من قبل الجماعات الإرهابية والانفصالية (الطوارق) فضلا عن المجاعات والامراض، ولقد برز الدور التركي بوضوح كبير ضخم تنافس الأدوار الدولية في مجالات عدة منها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، فضلا عن الجوانب الثقافية والدينية التي ادت دورا كبيرا في التغلغل داخل مجتمعات تلك الدول[1]، والعمل على تقوية العلاقات التجارية والثقافية، وهو ما جعل تركيا احد اهم المرتكزات الأساسية في دول المنطقة، وبدأت تركيا تدرك أهمية إقامة علاقات مع الافارقة في عام 2002 وتبادل المصالح بينهما، وقد اكد (احمد داود اوغلو)[*] على ان الاتراك يرون انفسهم ثقافياً انهم افارقه ولا يحملون أي فكرة سيئة عنهم،[2] وفي عام 2005 أصبحت العلاقات اكثر تطورا وموثوقا فيها، واتبعت تركيا سياسة الانفتاح نحو القارة الافريقية وقامت بفتح سفارات وقنصليات لها في دول المنطقة، فضلا عن منح تركيا عضوية الاتحاد الافريقي بصفة عضو مراقب وفي عام 2008 فقد تمكن تركيا في تعزيز علاقتها بشكل اكبر على الرغم من التواجد الفرنسي فيها، وكان ذلك من خلال انشاء قمة افريقية – تركية في إسطنبول، الت اكدت على وضع برامج عديدة منها الاحترام المتبادل بينهما والمساواة وتقدم المنافع المتبادلة، فضلا عن المؤتمرات التي عقدت في افريقيا وشارك فيها العديد من دول القارة ومنها دول الساحل[3]، وقد سعت تركيا في سياستها الخارجية تجاه المنطقة بتأمين مصالحها المختلفة، وإيجاد موطئ قدم فيها والتغلغل والانتشار عم طريق سياستها الخارجية من خلال المجالات السابقة، للاستفادة من الثروات الطبيعية والموارد النفطية، في ظل منافسة القوى العظمى وعلى راسها فرنسا التي تعد الوريث الاستعماري في دول الساحل، وان الانخراط

(1) هند محروس واخرون، الوجود العسكري الأجنبي وتأثيره على الامن الإقليمي القرن الافريقي نموذجاً، مصدر سابق، ص191.

(*) احمد داود اوغلو: رئيس الوزراء التركي السابق ما بين 2014-2016 خلفاً لاردوغان ووزير الخارجية الأسبق لتركيا، سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية وعمل مستشاراً في السياسة الخارجية لعبد الله غل واردوغان في فترة من عام 2003 الى عام 2009، كان نائباً في البرلمان التركي عن قونية وعضواً في حزب العدالة والتنمية ما بين عام 2011و2015.

(2) محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الافريقية – التركية: المحددات والقضايا، مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا العالمية، 2015، ص7.

(3) سرحات اوراكشي، ورقة تحليلية: بروز دور تركيا في افريقيا الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص4.

التركي فيها هو جزء من رؤية انقرة بانها دولة مركزية وذات دور دولي فاعل في سياستها الخارجية، في اطار نظرية العمق الاستراتيجي التي تعد محرك أساسي لسياسة تركيا منذ عام 2002، والتي تؤكد على انها دولة متعددة الاحواض القارية، نتيجة موقعها المميز الذي يطل على قارتين، فضلا عن قربها من افريقيا الامر الذي يمنحها عمقاً استراتيجياً في منطقة الساحل الافريقي[1]، وان عقد المؤتمرات ما بين تركيا وافريقيا ينص على تحقيق هدفين: الأول تعزيز الصلات الاقتصادية والعمل على تطوير التبادل التجاري وقد تحقق ذلك من خلال انشاء غرفة التجارة التركية الافريقية لتعزيز العلاقات بينهما، اما الثانية فقد سعت تركيا جاهدتاً لكسب تأييد الدول الافريقية من اجل ترشيحها للعضوية غير الدائمة للمجلس الامن خلال الفترة ما بين 2009–2010، فمن خلال كل هذا الذي عملته تركيا أعطاها فرصة كبيرة لتنافس فرنسا، نتيجة الانقلابات وتراجع العلاقات الفرنسية الافريقية في الآونة الأخيرة[2]، لذا فقد أصبحت السياسة التركية سواء كان في المجال الأمني والاقتصادي والثقافي اكثر أهمية من فرنسا منذ عام 2015، من اجل توسيع نفوذها في القارة الافريقية بشكل عام والساحل بشكل خاص، وهو ما برز في الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع دول المنطقة خاصة موريتانيا بسبب العامل الديني خصوصا وان تركيا دولة إسلامية، فضلا عن تشاد والنيجر كذلك مشاركة تركيا في عمليات حفظ السلام في جمهورية مالي 2014، وتجهيزها بطائرات مسيرة من طراز (TBS). ويبلغ سعرها 10 مليون دولار وأخرى بسعر بسعر 200 مليون، وMQ بسعر 100 مليون دولار من اجل القضاء على الحركات الإرهابية والانفصالية كذلك سعيها لأنشاء قاعدة عسكرية خاصة في النيجر، واعداد برامج تدريب لجوش دول المنطقة، لذلك تعد تركيا واحدة من اهم المحددات الدولية المنافسة لفرنسا نتيجة توسيع علاقتها في كافة الجوانب مع دول الساحل، واستغلال المشكلات التي تواجهها تلك الدول من اجل تعزيز وجودها، فضلا عن تراجع علاقاتها مع وريثها الاستعماري الاقدم الا وهي فرنسا، خصوصا وان تركيا اخذت تتوسع عام 2020 في منطقة الساحل الذي يمثل جانياً من أهداف سياستها الخارجية[3]، لذا فقد حملت السنوات الأخيرة حضورا تركياً في المنطقة من خلال استراتيجية انقرة للانفتاح التركي على القارة الافريقية، فضلا عن افتتاح تركيا سفاراتها وزيارة مسؤولين اتراك لدول الساحل

(1) محمد بل ماحي ومحمد صافو، الاستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الافريقي حماية للمصالح الاقتصادية ام تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 314.

(2) محمود زكريا محمود إبراهيم، المصدر نفسة، ص 13.

(3) محمد بل ماحي ومحمد صافو، الاستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الافريقي حماية للمصالح الاقتصادية ام تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟، مصدر سابق، ص316.

الخمس وفي مقدمتهم الرئيس الحالي التركي (رجب) الذي زار كل من جمهورية مالي والنيجر وموريتانيا، بينما زار الرئيس السابق جمهورية تشاد (إدريس دبي) انقرة، فضلا عن انخراط الشركات التركية في أسواق المنطقة، كما قامت بافتتاح مطار ديوري في العاصمة النيجرية، الامر الذي جعل باريس تشعر بالقلق من تراجع نفوذها بشكل اكبر نتيجة فشلها في تحقيق الاستقرار في دول المنطقة[1]، لذلك سيبقى دور تركيا معرقلاً ومحددا دوليا للعلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي.

4- دور الكيان الصهيوني بدول الساحل الافريقي:

تحتل افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص مكانة خاصة، في منظومة العلاقات الخارجية الصهيونية، اذ ان الكيان الصهيوني اول من عمل على مساعدة الدول الافريقية بعد استقلالها من الاستعمار الفرنسي عام 1960، من خلال ارسال الخبراء بمختلف الاختصاصات لتأهيل الايدي العاملة في المجالات التي تحتاجها دول الساحل الافريقي، كالتعليم والطب والزراعة في مجال مكافحة التصحر، خصوصا وان دول المنطقة اغلبها زراعية وتفتقر للوسائل الحديثة، اذ قام الكيان الصهيوني باستضافة مؤتمراً زراعياً في 2016 في دول افريقيا، من اجل الاعتراف بإقامة دولة صهيونية تضمن بقائها داخل حدود امنه لها[2]، ويعد تواجد الكيان الصهيوني في القارة مسالة حيوية تخدم مصالحها، لذا قام بتوسيع سياسته في عدة مجالات منها الامني والاستراتيجي بحيث يشمل شمال افريقيا ووسط افريقيا، وقد كان اكثر وضوحا في دول الساحل لأنها منطقة ذات أهمية خاصة وتتنافس عليها الدول العظمى، نتيجة احتوائها على ثروات كثيرة وتتوسط القارة الافريقية، وتهدف الى توطيد علاقاتها مع تلك الدول والمحافظة على استقرار امنها ومصالحها[3]، وتعد منطقة الساحل من أولويات السياسة الخارجية في نظرة صناع القرار الصهيوني ومن بين اهم أهدافه السياسية في المنطقة هي ما يأتي:

---

(1) تركيا في دول الساحل الافريقية.. ترحيب شعبي وقلق اماراتي وذعر فرنسي، موقع عربي TRT، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.trtarabi.com.

(2) عمرو زكريا خليل، إسرائيل وافريقيا – العلاقات الإسرائيلية الافريقية، ط1، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014، ص13.

(3) سعد عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق شمال افريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية (عدد خاص)، مؤتمر كلية العلوم السياسية(3)، 2019، ص143.

1- تمتين العلاقات مع دول افريقيا بشكل عام والساحل بشكل خاص، باعتباره ساحة للنزال بينه وبين العرب وكسر قواعد العزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية، لذا ان أي علاقة مع افريقيا مهمة بالنسبة له.

2- بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لها، وسعيها الى تحقيق اهداف ايدولوجية في المنطقة.

3- العمل على إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الساحل كمدخل للقيام بنشاطات أخرى امنية وسياسية واقتصادية لنفي الصورة العنصرية عن الكيان الصهيوني.

4- توثيق الصلات مع دول الساحل (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو) نظرا لموقعها المهم الذي يتوسط القارة الافريقية الذي يسمح لها السيطرة والهيمنة على بقية دول القارة.

5- سعيها لتحقيق متطلبات الامن الصهيوني وتأمين كيانه فضلا عن ضمان هجرة الافارقة الى الكيان الصهيوني[1].

اما الأهداف الاقتصادية، اذ ينظر الكيان الصهيوني الى دول الساحل على انها منطقة مختلفة وقابلة للتغلغل اقتصادياً واجتياح أسواقها واستثمار مواردها الطبيعية، ويدرك ما تتمتع به من فرص هائلة لتنمية اقتصادها في دول المنطقة، لكونها مورد ومنجم مهم للثروات الطبيعية مثل اليورانيوم الذي يكثر في النيجر وخامات الحديد في موريتانيا، كما تمثل سوقاً ضخماً يمكن الاستفادة منها في زيادة الصادرات الصهيونية ومنافسة المنتجات العربية والفرنسية، فضلا عن توفيرها فرص عديدة لزيادة استثماراتها في المنطقة، وفتح الأسواق الافريقية امام منتجاتها[2]، كذلك الاستثمار والحصول على المواد الأولية وعناصر الطاقة والثروات الطبيعية والمعدنية التي تتوفر في الساحل، اذ أكد (بن غريون)[*] على ان مستقبل الكيان الصهيوني مرهون بعلاقته الاقتصادية مع دول افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، وعملت على إقامة شركات وطنية صناعية لإنتاج السلع اللازمة لدول المنطقة، التي تقع تحت اشرافها فضلا عن تمويل القروض لتلك الدول من

(1) محمود الفطافطة، إسرائيل وافريقيا مسارات العلاقة واستراتيجية المواجهة، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 73، 2019، ص103.

(2) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الإسرائيلي في افريقيا واثرة في العلاقات العربية – الافريقية، جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، العدد 82، 2020، ص299-300.

(*) دافيد بن غريون: هو اول رئيس وزراء إسرائيلي ولد في مدينة بلونسك البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمسه الصهيوني، هاجر الى فلسطين عام 1906، امتهن الصحافة في بداية حياته العملية وبدا باستعمال الاسم اليهودي (بن غوريون).

اجل تثبيت اقدامها في الساحل الافريقي[1]. اما الأهداف الأيديولوجية فقد عمل الكيان الصهيوني بالانطلاق في دول الساحل من خلال عدة مرتكزات دينية، التي تمثل بمثابة ارث تاريخي لليهود في القارة بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، خصوصا وان اليهود ينظرون للمنطقة دينيا مستمدة من عقيدة التوراة، وقد ادى العامل الديني دورا كبيرا في التغلغل الصهيوني في افريقيا وفي منطقة الساحل تحديدا، من خلال ربط الأيديولوجي والحركي بين الصهاينة والافارقة والادعاء بان اليهود والافارقة تعرضوا لعملية اضطهاد مشترك وانهما ضحايا التميز العنصري، لذا فقد عمل الكيان على ترسيخ العلاقة بينه وبين الافارقة، وتعد الأهداف الأيديولوجية من اهم الأهداف التي يحاول تنفيذها[2]، اما في المجال العسكري والأمني عملت على تقديم المساعدات التكنلوجية، لغرض الحد من انتشار الجماعات الإرهابية والانفصالية في دول المنطقة، خصوصا وان الكيان الصهيوني يعد من اكبر عشرة دول مصدرة للأسلحة حسب إحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام 2019، وقد وصلت صادراته الى افريقيا نحو 223 دولار مليون من مجموع صادراتها، وفي ضوء ذلك تمكن الكيان الصهيوني من تقوية علاقته بدول المنطقة في ظل التواجد الفرنسي، وجذبت اعداد كبيرة لها من سكان الدول الافريقية التي ترحب بوجودها[3]، لذا فقد خاضت فرنسا في الآونة الاخيرة صراعا مع الكيان الصهيوني في تلك المنطقة وعملت على تطوير علاقاته مع دولها عام 2019، ويهدف الكيان الصهيوني لتثبيت وجوده بالقرب من الدول العربية ومحاصرتها في ظل وجود القوى الإقليمية المتمثلة بإيران والسعودية وتركيا، وقد أصبح الكيان من المحددات الإقليمية لفرنسا الوريث الاستعماري لدول الساحل بسبب تباعد العلاقات بينهما ولكن بدرجة اقل من بقية الدول المنافسة، الامر الذي استغله الكيان الصهيوني لبسط نفوذه وتقديم المساعدات وتقديم الخبرات في كافة المجالات وانشاء علاقات اقتصادية ودبلوماسية على كافة الأصعدة. لذا فان دور الكيان الصهيوني يعد من المحددات الدولية المعرقلة للعلاقات الفرنسية ودول الساحل لأخذ مساحة وحرية اكبر للتحرك عبر البوابة الخلفية للدول العربية[4].

(1) خريف عبد الوهاب، التغلغل الإسرائيلي في افريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، 2012، ص 54-55.

(2) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الإسرائيلي في افريقيا واثرة في العلاقات العربية – الافريقية، مصدر سابق، ص301.

(3) مستور شروق، التغلغل الإسرائيلي في افريقيا وتداعياته على استقرار الفضاء المغاربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر – قسطنطينية، 2022، ص 59-60.

(4) عمر متولي الخياط، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه افريقيا: (الأهداف والادوات والنتائج) 1991 – 2019، المركز الديمقراطي العربي، 2022، على الرابط الالكتروني التالي:www.democraticac.de.

ثانياً: المحددات الدولية لعلاقات فرنسا بدول الساحل الافريقي

1 – الدور الصيني بدول الساحل الافريقي:

تعد الصين من الدول التي تتسابق للهيمنة على منطقة الساحل، باعتبارها منطقة تتمتع بموقع جغرافي مميز يتوسط القارة الافريقية، فضلاً عن انها منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، تتنافس عليها العديد من القوى الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وروسيا الصاعدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية الاخرى، اذ ان الصين تعمل للتوغل في المنطقة بالاعتماد على البعد الجيو اقتصادي، والسياسة الناعمة من اجل الابتعاد عن التصادم مع الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا، فالولايات المتحدة تبني مفهوماً واسعاً للمنطقة، كونها تمثل حزام من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر وهذا الحزام يتحكم بحركة العالم، اما روسيا فهي الأخيرة التي تريد الابتعاد عن العزلة الدولية، كذلك فرنسا التي تريد إعادة العلاقات بشكل جيد لمستعمراتها السابقة[1]، لذا فان الصين تنظر اليها نظره اخرى تتمحور حول موارد الطاقة، ففي عام 2006، عملت على تقوية العلاقات بشكل اكبر مع دول المنطقة من خلال الزيارة التي اجراها (لي زهاو سينغ)[*] الى بعض دول المنطقة واهمها جمهورية مالي، من اجل تقوية الصداقة وتكوين علاقة مع دول الساحل بوصفها جزء من سياسة الصين الخارجية في القارة الافريقية، فضلا عن قيام الصين بفتح وثيقة سياسية مع دول القارة تقوم بالعمل على الشراكة الاستراتيجية، وانشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي في بكين، الامر الذي جعل منها شريك مهم في المنطقة[2]، وقد تطورت الاهتمامات الصينية بتوطيد علاقاتها التجارية والاستثمار في الطاقة، خصوصا وان بكين تنظر الى منطقة الساحل بانها ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، ويعد الجانب الاقتصادي احد ابرز دوافع الاهتمام الصيني فيها، وان دول الساحل تعد مركز مهم في مشروع استدامة النمو الاقتصادي لها على المدى الطويل، خصوصا وانها تحقق اعلى معدلات نمو اقتصادي، الامر الذي أدى الى زيادة الحاجة للمواد الأولية، ففي عام 2004 أصبحت الصين اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، وقد ازدادت تلك النسبة من استهلاك النفط والغاز من 33 – 66%، في عام 2020، وقد

(1) سعيدة بن رقرق، البعد الجيوبولتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص428-429.

(*) لي زهاو سينغ: وزير الخارجية الصيني في عام 2006، وهو سياسي صيني شغل منصب رئيس مجلس الدولة الصينية منذ 15 مارس 2013، وسكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة لياونينغ 2004 ورئيس اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب بمقاطعة لياونينغ.

(2) حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في القارة، مجلة سياسات عربية، العدد 22، 2016، ص73.

وصلت واردات الصين من القارة الافريقية نحو 25% من مجمل وارداتها، الامر الذي جعل الصين تعمل على اقامة علاقات جيدة مع دول المنطقة، وأصبحت ثالث افضل شريك في الساحل بعد الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا[1]، فضلا عن استثماراتها في مشاريع البنية التحتية المتمثلة باستخراج اليورانيوم في النيجر، كذلك المشاريع الطبية، نتيجة تدهور الوضع الصحي بسبب كثرة الامراض والاوبئة في المنطقة، اما عسكرياً فقد عملت الصين جاهدة في دعم دول الساحل لمنع تمرد الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة عبر قوات حفظ السلام، وارسال قوات عسكرية الى جمهورية مالي وتدريب قواتها العسكرية لصد الطوارق الانفصاليين الذين ينشطون في شمالها من اجل تعزيز الامن والاستقرار في منتدى التعاون الصيني الافريقي في عام 2012، من اجل تعزيز السلام لدول الساحل وان اغلب دول القارة أصبحت تسهلك السلاح الصيني، التي من المتوقع ان تلعب دوراً كبيراً في السنوات القادمة في ظل تراجع علاقات دول الساحل مع فرنسا حليفتها التقليدية[2]، كذلك قيام بكين بالانخراط في أنشطة مكافحة الإرهاب في المنطقة منذ عام 2019، وتزويدها بمعدات عسكرية تبلغ قيمتها قرابة تسعة ملايين دولار في عام 2021 من الأسلحة والذخيرة والشاحنات ومعدات النقل والامن، لتعزيز أهدافها بشأن تكوين حلفاء جدد في ظل تراجع النفوذ الفرنسي، اذ ان الصين عملت بشكل كبير في تعزيز حضورها في منطقة الساحل وعملت على تنويع مجالات التعاون بما يخدم مصالحها الأساسية والاستفادة من الموارد المعدنية التي تحتاجها في مجالات صناعاتها المحلية واستغلال خروج فرنسا، بتقديم مساعداتها الأمنية في ظل انعدام الامن والاستقرار والسيطرة على ابار النفط ومناجم اليورانيوم وغيرها من الثروات الأخرى، التي تعد من اهم اهداف التواجد الصيني في المنطقة[3]، لذا يتضح لنا مما سبق ان الصين تعمل بوضع أهداف استراتيجية واقتصادية في منطقة الساحل سعيا منها لمنافسة القوى الصاعدة سواءً كانت إقليمية او دولية وكسر هيمنتها، للحصول على الثروات الطبيعية المعدنية كاليورانيوم والنفط وخامات الحديد وغيرها التي تحتاجها بشكل كبير، فضلا عن منع فرنسا من إعادة علاقتها بوريثها الاستعماري، خصوصا وان علاقة فرنسا والساحل تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ومنعها بكافة الوسائل الممكنة، ويتضح مما سبق ان دول الساحل الافريقي أصبحت ساحة للتنافس والصراع بين القوى الدولية، خاصة بعد الاحداث الأخيرة التي عصفت بها

(1) سعيدة بن رقرق، البعد الجيوبولتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، مصدر سابق، ص 438-439.

(2) فؤاد فرحاوي، تفعيل الشراكة الخليجية – الصينية في القارة السمراء ضرورة استراتيجية الخليج العربي وجاذبية القوى الاسيوية في افريقيا: الصين نموذجاً، مجلة اراء حول الخليج، العدد 109، 2016، ص 28.

(3) نسرين الصباحي، تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الافريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.ecss.com.eg.

نتيجة الانقلابات العسكرية التي تسيطر على الحكم في اغلب دولها والاطاحة بأنظمة الحكم التي كانت لها علاقات متينة مع فرنسا، وبادرت على الفور بالطلب من القوات الفرنسية بالقادرة وتفكيك قواتها في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وبالتالي فسح المجال لقوات أخرى مثل روسيا والصين والاعتماد عليها في مكافحة الإرهاب في دولها، لذلك كل هذه الأمور ستجعل إعادة علاقات فرنسا مع وريثتها الاستعمارية صعبة جدا في ظل الظروف المالية (المحلية والدولية)، الامر الذي يجعل تلك الدول في منافسة قوية بانتظار تشكيل قوى محلية وإقليمية في هذه الدول او تلك في ضوء مساعدتها على تخطي معضلاتها الأمنية والاقتصادية.

2 – دور الولايات المتحدة الامريكية بدول الساحل الافريقي:

يعد الدور الأمريكي من أكبر المحددات التي تواجه فرنسا بعد الصين في منطقة الساحل على الرغم من كونهما عضوان رئيسيان في حلف الناتو، على اعتبارها منطقة مهمة سواء من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الافريقية او تعدد الموارد المختلفة التي تزخر بها دول المنطقة سواء كانت في المصالح الاقتصادية او العسكرية الأمنية، بعد فترة الحرب الباردة من اجل تحقيق اهداف عدة منها:

1- إيجاد نوع من الاستقرار الأمني نتيجة وقوع العديد من الاعمال الإرهابية في افريقيا بصورة عامة ومنطقة الساحل بصورة خاصة التي أدت الى خلخلة الأوضاع في تلك الدول[1].

2- محاولة ابعاد منافسيها من مناطق الساحل التي يتوفر فيها النفط والغاز الطبيعي او استيعابهم ضمن مخططاتها، من اجل تقليص اعتمادها على نفط الخليج والاعتماد على دول الساحل كبديل.

3- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام الأكثر فاعلية في المنطقة والاستجابة لتلك الازمات.

4- التعاون مع دول المنطقة لخلق بيئة صحية جيدة وحماية الافراد من الامراض القاتلة المستوطنة في دول الساحل[2].

(1) سعد عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق شمال افريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص136.

(2) مراد بن قبطه وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفتر المتوسط، العدد الخامس، الجزائر، 2016، ص223.

وفور انتهاء الحرب الباردة أظهرت مركز البحوث الدولية(CSIS)[*] عن دخول الصين كلاعب قوي ينافس الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الأخيرة عملت على تحقيق التنمية الديمقراطية والامن الإنساني، فضلا عن التعاون الاقتصادي، والعمل على استقرار منطقة الساحل والعمل على تطوير التبادل التجاري الذي يعد من اهم الدوافع في المصالح الاقتصادية فيما بينهم[1]، وقد تم عقد القمة الافريقية والأمريكية عام 2014، التي اكدت على انهاء الاضطرابات داخل الدول الافريقية خصوصا في المناطق التي يتوفر فيها النفط، والعمل على تدعيم مفاوضات السلام من اجل لحفاظ على مصالحها، فضلا عن تناولها قضايا التنمية الزراعية والطاقة الكهربائية في المنطقة، والعمل على توسيع المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقة الثنائية في عصر العولمة، كذلك تنشيط استثماراتها في النفط الافريقي من خلال الشراكة الاقتصادية، وعن طريق قانون النمو والفرص الذي تم تصديقه من قبل الولايات المتحدة الذي يمنع الفساد مقابل إعطاء افضلية لتصدير نفط المنطقة الى بلدها، وتنشيط دور المؤسسات الدولية غير الحكومية[2]، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة وما يفرزه من إمكانات واستثمارات، وقد وصل حجم التبادل التجاري مع دول الساحل مديات متعددة على سبيل المثال موريتانيا بلغ عام 2019 (96) مليون دولار، اما حجم الاستثمارات الامريكية من النفط التشادي بحوالي (2.62) مليار دولار، فضلا عن قيام الولايات المتحدة الامريكية بزيادة حجم المعونات الاقتصادية لأفريقيا، وتطوير مهام وكالة التنمية الدولية الامريكية يدخل ضمنها تقديم مساعدات لدول الساحل، هذا من جانب اما الجانب الاخر توجهت العلاقة التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة الساحل بعض الاتفاقيات والبروتكولات[3]، اما في ما يخص المصالح الأمنية والعسكرية التي تعد من اهم الدوافع الامريكية نحو منطقة الساحل، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على عدة اليات امنية وعسكرية،

(*) CSIS: هو مركز أبحاث سياسية امريكي مقرة واشنطن دي سي بالولايات المتحدة الامريكية، تأسس كمركز للدراسات الاستراتيجية والسياسية في جامعة جورجتاون عام 1962، يقوم بعقد دراسات سياسية وتحليل استراتيجي للقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية لجميع انحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية.

(1) احمد عبد الرحمن خليفة، الاستراتيجية الامريكية في غرب افريقيا ومجابهة النفوذ الصيني خلال الفترة 2009 – 2021، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص1059.

(2) إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساته على الامن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الأول، جامعة بور سعيد، يناير/ 2024، ص280.

(3) زينب عبدالله منكاش وسند وليد سعيد، الاطماع الامريكية في القارة الافريقية، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2017، ص1218-1219.

نتيجة اهتمامها بتلك المنطقة، منها مبادرة الساحل (PSI)* في عام 2002، فضلا عن مبادرة أخرى في عام 2005 لمكافحة الجماعات المتطرفة الانفصالية الذين عملوا على نشر الاضطرابات وعدم الاستقرار في دول المنطقة، وبهذا الصدد عملت القوات الامريكية على منع تلك الجماعات من التغلغل داخل دول المنطقة وتهديد مصالحها، فعملت الأخيرة على انشاء قوة عسكرية قيادية تسمى (الأفريكوم)(**)،التي تهدف الى تحسين القطاع الأمني وزيادة الدعم العسكري، فضلاً عن هزيمة القاعدة والتنظيمات الإرهابية المنتشرة في تلك الدول[1]، واعتمدت واشنطن في عملياتها العسكرية داخل الساحل على القواعد العسكرية للطائرات واهمها التي تم وضعها في النيجر التي تعد جزءاً مهما من جهودها العسكرية، فضلا عن الدوريات والواسعة بواسطة الطائرات بدون طيار، كذلك عقد اتفاقيات مع دول المنطقة لتعزيز التعاون العسكري، في ظل تراجع النفوذ الفرنسي خلال الفترة الأخيرة[2]. اذ ان التحدي الذي تواجهه فرنسا في دول الساحل نتيجة قيام الولايات المتحدة الامريكية بأدوار كبيرة لقطع علاقات فرنسا بمستعمراتها السابقة ومنعها من إعادة تلك العلاقات من جديد، خصوصاً وان دول الساحل تشهد تنافس دولي وإقليمياً كبيراً، متمثل بالصين وإيران وإسرائيل وروسيا.

3- الدور الروسي بدول الساحل الافريقي:

بدا الاهتمام الروسي في القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، نتيجة الموقع الاستراتيجي الذي يجذب مختلف القوى الدولية الكبرى، فمنذ فترة الحرب الباردة لم تخرج القارة الافريقية من هذه السياقات خصوصا وأنها تشهد صراعات حقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سعياً منهما في نقل صراعهما الى القارة، من خلال التحكم فيها ومنع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الذي قام

(*) PSI: هي مبادرة امنية مشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، لمكافحة انتشار الإرهاب والحد من حركة الجماعات المتطرفة لنشر الامن والاستقرار داحل دول الساحل.

(**) الافريكوم: هي وحدة مكونة من قوات مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الامريكية وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الامريكية تأسست في عام 2007، لمنع الرهاب من التمرد تجاه دول افريقيا والتعامل مع الازمات بشكل جيد لنشر الامن.

(1) مراد بن قبطه وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، مصدر سابق، ص221-222.

(2) موقع أسباب، قواعد أمريكية في غرب افريقيا ضمن استراتيجية واشنطن لتثبيت نفوذها في القارة، يناير/2024، على الرابط التالي:www.asbab.com .

بالانسحاب من القارة الافريقية في زمن (بوريس يلتسن)[*] الذي كانت روسيا وريثته، وعملت من اجل إعادة نفسها الى القارة الافريقية وتجاوز تداعيات تلك المرحلة، فهي فترة حاسمة الى الرئيس بوتين تجاوزت روسيا تداعيات انهيار معسكرها، وكان لزاما عليها العودة للقارة، في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والعمل على إعادة بناء دورها كقوة عظمى في السياسة الدولية تجاه افريقيا، وتميزت إدارة بوتين بكونها اكثر استقراراً للبحث عن المزيد من الفرص والاستثمارات في دول الساحل[1]، وبما ان روسيا دولة قارية كبرى فان لديها مصالح إقليمية تسعى الى تحقيقها في منطقة الساحل، من خلال استخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على اعتبار ان جوهر السياسة الخارجية، هي القابلية على توظيف مجمل الأمور من اجل اهداف بعيدة المدى[2]، ففي المجال الاقتصادي تعد منطقة الساحل من اهم المناطق في القارة الافريقية، بالنسبة لموسكو اذ تراها احد اهم المناطق المهمة والغنية بالثروات الطبيعية والمعدنية والزراعة والثروات الحيوانية التي تؤمن لروسيا المزيد من الموارد التي تحتاج اليها، فضلا عن انها تسعى الى السيطرة على النفط، وتعتمد روسيا في مصالحها داخل منطقة الساحل الافريقي من خلال استخدام الشركات الروسية بالعمل على انشاء شركات استثمار في صناعة النفط والغاز، خصوصا وان علاقات روسيا والافارقة قد تحسنت بشكل جيد في 2009، من خلال وضع لجنة تنسيقية للتعاون الاقتصادي وتعزيز المصالح التجارية فيما بينهم[3]، اما بالنسبة للتبادل التجاري بين روسيا ودول الساحل قليل جدا مقارنة بحجم التبادل مع القوى المنافسة لها كالصين والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، نتيجة العديد من العوائق التي تواجههما بسبب عدم وجود معلومات عن افريقيا في روسيا، فضلا عن إعادة ترتيب أولويات روسيا بعد نهاية الحرب الباردة، ولا يمكن ان ندرك إمكانية العلاقات الا من خلال تخطي الطرفان هذه الأمور ويقوموا بالتعاون وتطوير التبادل، من خلال قيام روسيا بعملية استراتيجية في سياستها الخارجية والعمل على دعم الافارقة وحل النزاعات التي تشهدها دول المنطقة

(*) بوريس يلتسن: هو سياسي روسي سوفياتي وأصبح اول رئيس للاتحاد الروسي، امتدت ولايته من عام 1991 الى عام 1999، وكان في البداية من مؤيدي ميخائيل جورباتشوف، ثم ظهر في أطار الإصلاحات البيريسترويكا كإحدى قوى معارضي جورباتشوف.

(1) عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي قالمة، 2022، ص65.

(2) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، المجلد 10، العدد 35، 2008، ص159.

(3) مركز سمت للدراسات (وحدة الدراسات السياسية)، المصالح الروسية في افريقيا.. قراءات وتوقعات مستقبلية، 2019، ص6.

بوجود الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتطوير المنفعة التجارية المتبادلة[1]، لذا عملت على توسيع طموحاتها الاقتصادية في افريقيا لأنها ساحة للتنافس الجيوسياسيي خصوصا وان الغرب فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، الا ان الأخيرة استطاعت بالعمل على تعزيز طموحاتها في دول الساحل، وعملت على توسيع مصالحها الاقتصادية في مجالات التعدين والطاقة، اذ يعد اليورانيوم الذي يتوفر في النيجر، من العناصر الأساسية والرئيسية في صناعة الطاقة النووية، فضلا عن المواد الطبيعية الاخرى، كذلك قامت روسيا بعقد قمتين اقتصاديتين الاولى في عام 2019، اما الثانية في عام 2023 في سانت بطرس بيرغ والتي حضرها عدد قليل من رؤساء الدول، وهذا يدل على ان التبادلات التجارية بين موسكو ودول القارة الافريقية ضعيف[2]. اما على الصعيد السياسي فقد سعت روسيا الى تنمية علاقتها مع دول الساحل وتعزز من مكانتها داخل القارة الافريقية، التي تسيطر عليه كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين، والعمل على تطوير التعاون ما بين موسكو والافارقة على جميع الأصعدة وخصوصا السياسي والاستفادة من تراجع علاقات الساحل وفرنسا، فضلا عن عقد القمم الافريقية الروسية لوضع اطار جديد للحوار، خصوصا وان دول الساحل مناطق جغرافية مهمه وارض مليئة بالتحديات[3]، الامر الذي جعل روسيا تعزز من تأثيرها السياسي داخل المنطقة، وقيامها بمبادرات لكي تحقق الامن والسلام فيها، ونشوء علاقات ثنائية جيدة في ظل تراجع علاقات المنطقة مع فرنسا الوريث الاستعماري الاقدم نتيجة غياب الامن ونشاط الجماعات الإرهابية، كون منطقة الساحل غنية بالكثير من الثروات المعدنية والطبيعية، اللذان يمثلان مصدرا مهما لها، لذا ان الجانب السياسي الذي اتبعته روسيا يعد من اهم الجوانب التي دفعت روسيا لتقوية علاقتها في الآونة الأخيرة، ومواكبة القوى الإقليمية الصاعدة كالصين والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من القوة الأخرى، والحدث الأبرز الذي دفع رؤساء منطقة الساحل هو منافسة الدول الكبرى التي تلق لها العداء وتقدم السلاح لأوكرانيا ضد روسيا، كذلك عملت على معاقبة تلك الدول واخذ مكانها وازاحتها من دول القارة وبالتالي سيكون الصراع في صالح روسيا في كسب العديد من الأصدقاء في دول القارة الافريقية، وابتعاد روسيا عن العزلة نتيجة سياستها في سوريا وأوكرانيا وجورجيا[4]. اما في ما يخص الجانب العسكري فقد عملت روسيا على تقوية علاقتها مع القارة الافريقية بشكل عام ودول

(1) شمسان عوض التميمي، روسا وافريقيا.. حرب باردة جديدة؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص9.

(2) Anna Caprile and Eric Pichon, Russia in Africa: An atlas, European Parliamentary Research Service, February 2024, p1

(3) عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في افريقيا، مصدر سابق، 85-86.

(4) مركز سمت للدراسات (وحدة الدراسات السياسية)، المصالح الروسية في افريقيا.. قراءات وتوقعات مستقبلية، مصدر سابق، ص4.

الساحل بشكل خاص، وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية عام 2015 مع اغلب دول المنطقة واهمها تشاد وبوركينا فاسو والنيجر، اذ شملت هذه الاتفاقيات أمور عديدة منها تدريب الجيوش امنياً وعسكرياً ومكافحة الإرهاب، في ظل تواجد الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تنشط في المنطقة وتبادل المعلومات فيما بينهما، فضلا عن بناء القواعد العسكرية، اذ وصل تصدير الأسلحة ما بين (2018 – 2022)، الروسية بنسبة 45%، اما الولايات المتحدة الامريكية 16% وفرنسا 14% والصين 9% من مجموع صادرات الأسلحة في العالم، الامر الذي جعل موسكو تنافس تلك القوى وعلى راسها فرنسا ذات النفوذ الاقدم في المنطقة،[1] لذا يمكن وصف مشاركة روسيا تجاه القارة الافريقية من اجل كسر العزلة الدبلوماسية والاقتصادية التي فرضت عليها وتقوية علاقتها بدول القارة نتيجة تراجع سياسة فرنسا في الآونة الأخيرة، وتوسيع وجودها العسكري وتعاونها النووي، خصوصا وان المنطقة تشهد تنافساً كبيرا بين القوى العظمى[2]. ومن ثم فأن منطقة الساحل سوف تكون مسرحاً للمنافسة بين فرنسا وروسيا على النفوذ في تلك المنطقة خصوصا وان فرنسا تعمل على إعادة علاقاتها في مناطقها الاستعمارية السابقة.

(1) عبد القادر محمد علي، الحضور العسكري الروسي في افريقيا ودلالته (ورقة تحليلية)، مركز الجزيرة، 2021، ص3

(2)Anna Caprile and Eric Pichon, Russia in Africa: An atlas, EBID, p1.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

تمهيد

زاد اهتمام فرنسا في منطقة الساحل خصوصا وانها تعمل على رؤية جديدة تختلف عن الرؤى السابقة، التي كانت ذات طابع استعماري في السنوات السابقة، وتعززت هذه الرؤية من خلال التطورات السريعة بعد انتهاء استعمارها في دول المنطقة، وتم اعلان استقلال الدول بشكل رسمي، وكان ذلك من خلال طبيعة العلاقات الخارجية الذي كان على مستويات او جوانب عديدة، منها الجانب الأمني والثقافي والعسكري فضلا عن الجانب الاقتصادي، وان استشراف المستقبل لقضية ما او مشكلة ما، هو لتحديدا المسارات المحتملة مستقبلا لظاهرة معينة والتنبؤ بهاء من خلال التعليل التحليل والتفسير، لتوضيح هذه الظاهرة وفهم مستقبلها، وكذلك تحديد الاحتمالات المختلفة من اجل تطويرها في المستقبل، وتعد هذه الصورة من اهم الصور التي تعتمد على الدراسات المستقبلية لتحديد الاحتمالات المختلفة لمسار ظاهرة معينة،[1] وقد تم طرح نظرية المعرفة للدراسات المستقبلية في عام 1967 عن طريق السيناريوهي الفرنسي (بيرتراند في مؤلفة فن التكهن)[*] والذي كان ذو تأثير كبير على الدراسات المستقبلية، وان الدراسات المستقبلية تخضع للقضايا السياسة، وما يترتب عنها من مفاهيم مختلفة كالتخطيط بشتى انواعه، فضلا عن تلك التنبؤات والاسقاطات والاستشراف، ويتطلب معرفة الظواهر الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية ومعرفة كافة التغيرات الماضية ومتابعتها في الوقت الحاضر، والحاجة الى استشراف المستقبل ومعرفة افاقه بالأدوات العسكرية والاستراتيجية للدول وبالتالي ايجاد افضل الحلول للمشكلات المطروحة[2]. وفيما يتعلق بدراسة الدور الفرنسي اتجاه دول الساحل، لأجل الوصول الى الحالة المتوقعة التي تسير عليها طبيعة العلاقات بين كل من فرنسا ودول الساحل، نتيجة استراتيجيات هذه الدول. وقد عمل الباحث على وضع عدة قراءات مستقبلية (سيناريوهات) لمستقبل علاقات فرنسا مع دول

(1) وليد عبد الحي، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1، مطبعة الجامعة الأردنية، المركز العلمي للدراسات السياسة، عمان، 2002، ص13.

(*) ان الدراسات المستقبلية فن ولا يمكن ان تكون علماً، التي لها تأثير على الدراسات المستقبلية وإيجاد أفضل الحلول للمشكلات المطروحة.

(2) اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، اطر الربط النظري والعلمي (التطبيقي) بين الدراسات المستقبلية والجيوسياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 93، 2023، ص 83.

المنطقة. عن طريق التحولات والتغيرات، وما ينتج عنها من تناقضات في سياستها الإقليمية والدولية الحالية والمستقبلية وتأثيرها على دول الساحل. وقد شمل هذا الفصل عدة سيناريوهات و(احتمالات) في ضوء ما تقدم من دراسة. منها ما يأتي:

اولاً: بقاء العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

ان ما يمثله الوضع القائم للاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي هو اهتمام فرنسي كبير بالمنطقة، مرجعيتة الى عدم الاستقرار وانعدام الامن فيها، وتجسد الاهتمام في هذه الدول من خلال العديد من المبادرات وبرامج التدريب العسكري وغيرها من البرامج الأخرى، من اجل إبقاء العلاقات الجيدة ما بين هذه الدول وفرنسا، عن طريق مواجهة كافة التحديات الأمنية فضلا عن المساعدات المتنوعة سواء كانت مادية او معنوية، وكانت بطريقة غير مباشرة أي انها بعيده عن العمل العسكري المباشر، والعمل على استقرار العلاقات التي كانت في الماضي، خصوصا وان دول الساحل الافريقية مستعمرة من قبل فرنسا، الا ان بعد استقلالها عملت فرنسا على تطوير علاقتها واستثمارها في المستقبل دون ان تتعرض الى أي تغير جذري محتمل[1]، وتعد فرنسا اللاعب الأوربي الأهم في المنطقة، وعملت الكثير من اجل الحفاظ على تلك العلاقة، من خلال المساعدات بشكل مستمر حيث وصل، ما يقارب (700) مليون يورو سنويا ما انفق على الأنشطة العسكرية والأمنية في دول الساحل، وقد دفعت فرنسا مؤخرا بنحو (600) جندي لكي يرتفع العدد الى ما يقارب (4500) جندي يتمركزون في هذه الدول، والهدف من ذلك هو ان فرنسا نعمل بشكل كبير للحفاظ على علاقات وطيدة في مستعمرها السابق، ضمن استراتيجية متعددة المعالم تشمل عدة ابعاد منها عسكرية وامنية وثقافية واقتصادية، فمن خلال **الجانب العسكري والأمني**: عملت فرنسا على تقوية علاقاتها العسكرية من اجل تعزيز الامن والأمان من خلال عملية سيرفال في عام 2013، نتيجة الأوضاع غير المستقرة التي شهدها الساحل الافريقي وخصوصا في مالي عام 2012، بسبب الجماعات الإرهابية وقد شملت عملية سيرفال مناطق أخرى من المنطقة وليس في مالي فقط وانما ركزت فرنسا على مثلث الساحل الذي يشمل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، كذلك قامت فرنسا بدعم دول المنطقة ككل في عام 2020 من خلال دعمهما عسكريا بقوة أخرى تسمى (تاكوبا)[2]، وقد بذلت فرنسا كل ما لديها من اجل الارتقاء بالعلاقات الفرنسية مع دول الساحل، من اجل تحقيق الامن والاستقرار

(1) عبد الودود بن داية وعبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012، 165.

(2) محمد سالم، تقرير فرنسا ومستنقع الساحل: مسارات العنف وصراع الإدارة، موقع الجزيرة، 27 مارس/ اذار 2020، 9 ص10.

في مالي وفي كل دول المنطقة، ودعت الى التعاون ما بينها وبين دول المنطقة، لان هذه البلدان تشهد حالة عدم استقرار وتحتاج الى عمل جماعي لكي تتم معالجة الازمات فيها[1]، اذ ان البعد العسكري والأمني يأتي في مقدمة الابعاد التي تقف وراء اتجاهات العلاقات ما بين دول والمنطقة وفرنسا، اذ تتسم السياسة الفرنسية تجاه الساحل بالاهتزاز وعدم الثبات مما يعمل على توتر العلاقات، لذلك عملت فرنسا على الدعم الأمني والعسكري من اجل إبقاء العلاقات بشكل جيد والعمل على استتاب الامن في كافة دول المنطقة، من حلال إعطاء الثقة الكافية للافارقة من خلال تقليص فرنسا لقواتها في التسعينات بنسبة 40%، والهدف من ذلك لإبقاء العلاقات في مستعمراتها السابقة، اذ ان هذا السيناريو يقوم على فكرة استمرار كل طرف على شد الحبل حتى يصل الى مرحلة من الانفجار نتيجة المعارضة الشديدة من قبل العديد من السكان لمنع الوجود الفرنسي[2].

اذ ان بقاء العلاقات الفرنسية مع دول الساحل تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الوضع القائم والتعاون معها في المجال العسكري، ولفرنسا الحق في نشر قواتها والتدخل عسكريا في مستعمراتها السابقة لحفاظ على مصالحها تحت ما يسمى اتفاقية الدفاع الملحقة، كما لها الحق القانوني للتدخل العسكري وتمركز قواتها بشكل دائم في قواعدها العسكرية مثل ما حصل في عملية سرفال – (القط المتوحش) في مالي وعملية برخان في النيجر[3]. واما العوامل الأخرى التي تساعد على بقاء الوضع القائم عل ما هو علية. هو **الجانب الثقافي** يعد الجانب الثقافي من الجوانب المهمة التي تجنب الصرعات العرقية، والتي تشمل الممارسات الثقافية كالدين والتعليم واللغة، وان التعليم احد اهم الطرق التي تعمل على مساعدة وتحقيق التفاهم والتسامح ما بين العرقيات المختلفة، وقامت فرنسا بالعمل على برامج تبادل اللغات والثقافة من اجل تقوية علاقاتها مع دول الساحل، فضلا عن ترويج الأفكار والمعارف والاشعاع الفكري الفرنسي، وإقامة المدارس والندوات وغيرها من اجل تحقيق التسامح وخلق شعور مشترك بالهوية الفرنسية والافريقية لذا فأن قيام فرنسا في هذا المجال هو من اجل تقوية الروابط والعلاقات مع أبناء المنطقة، وحتى انها عملت على ارسال بعثات من أبناء الافارقة الى باريس للتعلم[4]، وأكدت بشكل كبير على احترام القانون والحفاظ علة الهوية الثقافية واحترام مبادئ واسس الوحدة

(1) مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة، 2013، ص2.

(2) مركز تريندز للبحوث والاستشارات، العلاقات المالية – الفرنسية ابعاد الازمة وسيناريوهات المستقبل، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022/10/5، على الرابط الالكتروني التالي:www. apa-inter.com.

(3) موقع تبيان نصنع الوعي، 14 دولة افريقية ما زالت تدفع ضرائب استعمارية لفرنسا، بتاريخ 11 مايو 2023، على الرابط التالي: www.tipyan.com.

(4) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا "الأسباب والانماط وافاق المستقبل"، قراءات افريقية، العدد 44، 2004، ص51.

الوطنية، واحترام كرامة المجتمع الافريقي وثقافتهم من خلال تبادل اللغات وتلاحم الثقافات وتعزيز التعاون الثقافي[1]، وعملت فرنسا من خلال استراتيجيتها الثقافية على تعزيز وإبقاء العلاقات بشكل جيد وتوسيع شبكاها الثقافية خارجياً، لان الاستمرار في منطقة الساحل يضمن لفرنسا تحقيق مصالحها، لذا حرصت الأخيرة على تعبئة الشعوب بثقافتها وتمكينها من اللغة الفرنسية، التي انتشر بشكل كبير في القارة الافريقية بصوره عامه، واهم ما يميز سياسة فرنسا الثقافية انها كانت دائما تسعى لجعل الشعوب والبلدان جزا من ثقافاتها، خصوصا وان بلدان المنطقة كانت وما زالت تمثل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا وكان الهدف من هذه السياسة لتعزيز وإبقاء العلاقات بشكل جيد فيما بينهما[2]. اما **الجانب الاقتصادي** يشكل الاقتصاد احد اهم الجوانب الجديدة ما بعد الاستعمار والذي تركزت عليه المصالح الفرنسية بشكل كبير، بالتزامن مع ظهور العديد والمفاهيم والنظريات اذ تعد العلاقات الاقتصادية كنتاج للثورة العلمية والتكنلوجية، فقد خصصت الوكالة الفرنسية اكثر من 470 مليون يورو كمساعدات للمنطقة الساحل من اجل المحافظة على العلاقات الاقتصادية الى مدى طويل، لان هذا الجانب يؤدي دورا كبيرا في صياغة عالم متداخل المصالح وتكافل الاقتصاد العالمي والارتباط بين أسواق المنتوجات، وتبحث فرنسا عن الأسواق لتصريف منتوجاتها والتبادل التجاري وهذا ما اتبعته في دول المنطقة، في الوقت الذي أصبحت فيه المصالح الاقتصادية من اهم المصالح التي تسعى لها أي دولة لبناء كتل اقتصادية إقليمية جديدة[3]، لذا يقترن سعي فرنسا من اجل الحفاظ على العلاقات الجيدة عن طريق الاستراتيجية الاقتصادية من خلال معونات الدعم لفائدة الدول، فضلا عن الدعم المالي وتشجيع التنمية المستدامة واقتصاد الأسواق والتأكيد على حقوق الانسان، فضلا عن التعاون الاقتصادي ذو المصلحة المشتركة، من خلال التكنلوجيا الحديثة خصوصا وان دول الساحل تفتقر لهذه الإمكانات، وان الهدف من هذه هو لبقاء العلاقات وتطويرها من خلال المساعدات التقنية لفائدة هذه الدول[4] اذ تسعى فرنسا من خلال مقاربتها حماية كل العناصر المتعلقة بالاقتصاد والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية الثروات الطبيعية والمعدنية خاصة وان الدول تشهد تدخلات ارهابية عديدة ومنعت من انتشارها في عموم دول المنطقة من اجل الحفاظ على

(1) Patrick Abou Sene Kabou, Libertes Foundamentales et terrorisme transfrontalier en Afrique,These Doctorat, Ecole Droit et Science Politique, Universite de Toulouse, 2019, p279.

(2) إبراهيم برمة احمد، اثر الاستعمار الفرنسي في الحياة السياسية بدول وسط افريقيا ما بين (1946–1960)، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد 32، العدد 1، جامعة المنوفية، 2021، ص9 ص10.

(3) مروان سالم العلي، المتغيرات الاستراتيجية التكنلوجية المؤثرة في خارطة توزيع موازين القوى في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 3، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي – المانيا–برلين، 2019، ص202.

(4) فريحة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية انموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2010، ص126.

مصالحها ومصالح المواطنين في تلك الدول، خصوصا وان منطقة الساحل تشكل شريط يتوسط القارة الافريقية والذي يلعب دورا كبيرا في سياسة فرنسا الخارجية[1]. وبالتالي فأن هذا السيناريو يقوم على دعامة اساسية مؤداها ان عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم، وان قيام فرنسا بتعزيز علاقتها مع دول الساحل بعد الاستقلال من خلال الجوانب الثقافية والامنية والعسكرية والاقتصادية، لكي تعمل على توطيد العلاقات وتقويتها والحفاظ على مستواها ومكانتها بين الدول في ظل التنافس الأمريكي والصيني والروسي، والاحتفاظ بنفوذها التقليدي في القارة الافريقية بشكل عام والساحل بشكل خاص، من خلال التدخل العسكري المباشر لقمع الجماعات الارهابية التي ادت الى عدم الاستقرار في المنطقة فضلا عن الدعم المالي والاقتصادي، وقد تبين ذلك من خلال التدخل في مالي في عام 2012 الذي حقق اهداف عديدة منها مكافحة التنظيمات الإرهابية والانفصالية (الطوارق) ومنع انتشارها بشكل اكبر، والسماح لفرنسا بأنشاء قواعد عسكرية لحفظ السلام التي لها الحق بالتدخل في حال وقوع الخطر، وكذلك توفير معدات الاتصال وتدريب الوحدات المحلية، وفي ظل هذا السيناريو يعد موقف فرنسا من المواقف الأساسية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع دول الساحل التي من شأنها ان تحافظ على مصالحها ونفوذها داخل القارة[2].

ثانياً: تدهور (تراجع) العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبل عن فكرة رئيسة مفادها تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها، أي بمعنى حدوث تغير كيفي من شأنه الا يصلح المستقبل مجرد امتداد للحاضر، بل يجب ان يتم النظر الية على انه يمثل نقيضا لحاضر، يقوم هذا السيناريو على أساس ان العلاقات الفرنسية اتجاه منطقة الساحل والصحراء سوف تتراجع في المستقبل القريب ولم تؤد ثمارها في المنطقة[3]. يشهد هذا السيناريو على معطيات تاريخية من طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول الساحل والتي اتسمت بمرحلة غاية في الحساسية، نتيجة المد الشعبي المناهض لفرنسا في هذه المنطقة، ويمكن تخليص اهم الجوانب المعززة لهذا السيناريو من خلال عدة أمور منها:

(1) قلاع الضرس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013، ص189.

(2) سهام بن النية ووسام بورحلة، التدخل العسكري كأداة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية الفرنسية "دراسة حالة: التدخل العسكري الفرنسي في مالي(2012-2013)"، رسالة ماجستير، كلية الحوق، جامعة امحمد بوفرة – بومرداس، 2018، ص77 ص78.

(3) وليد عبد الحي، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مصدر سابق، ص32.

1- الأوضاع الداخلية للمنطقة:

شهدت منطقة الساحل أوضاعا امنية وسياسية غير مرغوب فيها، نتيجة النزاعات المسلحة المتمثلة بتنظيم القاعدة الإرهابية والجماعات المسلحة الانفصالية الاخرى، واعمال القتل والتخريب والتهميش والانقلابات العسكرية في عموم المنطقة، واهما الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي عام 2020 وما اعقبة من انقلاب عسكري اخر في بوركينا فاسو، فكل هذه الأمور أدت الى انتشار الفوضى والتخلف وكثرة النزاعات التي انعكست سلبا بنشر واقع مأساوي يصعب تغيره، خصوصا وان هذه الدول تكثر فيها موارد وثروات معدنية وفيرة كاليورانيوم في النيجر والحديد في موريتانيا وغيرها من الثروات الأخرى،[1] فهذه الأوضاع قد اثرت بشكل سلبي على الامن والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة، وتطلبت الحاجة الى البحث عن اليات من اجل استباب الامن في تلك الدول والتخلص من النزاعات، بمختلف انواعها لكي يتم الازدهار والتنمية، وهذا الامر جعل فرنسا تلعب دورا بالتدخل في الساحل، بحكم انها قوة استعمارية سابقة في هذه الدول، ومنذ عام 1960 في فترة استقلال هذه الدول طورت فرنسا من علاقتها تجاه دول المنطقة كفاعل مهم في مجال الامن الافريقي، نتيجة الأوضاع الداخلية غير المستقرة، الا ن فرنسا كانت تهدف الى الحفاظ على مصالحها الخاصة وتوسيع نفوذها بكل غير مباشر، من خلال اليات الدفاع والمساعدات المالية واللوجستية، لكي تحافظ علة مكانتها الدولية وعلى منطقة نفوذ في افريقي[2]، فتدهور العلاقات مع دول القارة سوف ينعكس على خسارة فرنسا لاستراتيجيتها في تلك الدول[3]، خصوصا وان فرنسا قد اتبعت أساليب استعمارية في القارة من خلال سياسة الاندماج التي عملتها في دول المنطق، من خلال الجوانب الثقافية لنشر ثقافتها والقضاء عل ثقافة الافارقة او ما يسمى محو الهوية، وكذلك الجوانب الاقتصادية للسيطرة على اقتصاد دول الساحل من اجل تحقيق غاياتها وأهدافها الخاصة، الا ان مجتمع دول المنطقة يقوم على أساس البناء الاجتماعي والوحدة الوطنية ووحدة الدم، والتعاون داخل مجتمعاتها خصوصا وانها ذات طابع قبلي يظم العديد من القبائل، التي تتميز بطابع اليد الواحدة ضد التدخلات الأخرى، فتدخل فرنسا في المنطقة وعدم مقدرتها على تحقيق الامن للدول في ظل خطر الجماعات الإرهابية اثار غضب السكان والمطالبة بخروج فرنسا التي تريد بسط نفوذها على القارة بشكل عام

(1) عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007-2017، مصر سابق، ص 246.

(2) زكاري ترباوي، فرنسا وإدارة النزاعات في افريقيا من 1960 الى 2008 (دراسة حالة كوت ديفوار)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013، ص4.

(3) سكاي نيوز العربية، حصون فرنسا تتساقط.. كيف تهدد انقلابات افريقيا مصالح باريس، في 2023/9/1، على الرابط الالكتروني التالي: www.skynewsarabia.com.

والساحل بشكل خاص[1]، واهم ما عمل على تدهور العلاقات الفرنسية مع دول المنطقة هو تركيز فرنسا على مكافحة الإرهاب بالمساعدات العسكرية، وتقليل ما صرف من أموال في تنمية المنطقة، لان تنمية المنطقة لاتحل المشكلة الا بالقضاء على الإرهاب، وما يسود في الدول على العكس من ذلك حيث ينتشر الرعب والقتل والتهميش وان الرؤية الفرنسية لم يتم تصديقها من قبل دول منطقة الساحل، لأنها تعتمد على الفوضى والتخريب واستقلال الثروات الافريقية لصالحها، اذ ان شعوب دول الساحل سئمت من الفساد والفقر وهجمات بما يسمى (بالجهاديين)، وعلى الرغم من النفوذ الفرنسي الذي لم يتمكن من صدها، لذا عملت الشعوب بالتصاعد الجماهيري بمطالبة السلطات الحكومية لقطع العلاقات الفرنسية الطامعة في المنطقة[2]، ومن الأسباب الأخرى التي أدت الى تراجع العلاقات نتيجة إخفاقات فرنسا المتتالية وضعف قدرات الجيوش الافريقية في المنطقة، اذ لم تجد تلك الجيوش من فرنسا حليفا قويا وعسكريا تعتمد عليه، من اجل مواجهة التهديدات الإرهابية، نظرا لقلة كفائه جيوش الساحل في ضل تزايد وانتشار العناصر الإرهابية. والعامل الاخر الذي إثر على التراجع الدور الفرنسي هو الاعتماد على الشخصيات والعلاقات الدبلوماسية، وهو ما يعني إقامة علاقات مع رؤساء النظام وليس مع مؤسسات الدولة الرسمية، ومن العوامل الأخرى التي أدت الى تراجع العلاقات هو صعود دول منافسة لعلاقات فرنسا مع الساحل[3].

2 – تنافس الدول الكبرى على منطقة الساحل الافريقي:

بناءً على كل المعطيات السابقة التي تتعلق بكل من فرنسا ودول الساحل والتي تشير الى ان العلاقات ما بين الطرفين بدأت تتدهور او تتراجع عما عليه سابقاً، وتقليص النفوذ الفرنسي في دول المنطقة، والسبب في ذلك نتيجة تدخل القوى او الدول الكبرى في دول الساحل والصحراء المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا وغيرها من الدول الاخرى، التي بدأت تنافس فرنسا على مستعمراتها القديمة من خلال تقديم المساعدات لدول المنطقة ودعم الأهالي خصوصا وان المجتمعات الافريقية كانت غاضبة من طبيعة فرنسا داخل مناطقها ولم تستطيع على نشر الاستقرار والامن، اما الدول الكبرى فقد عملت على تقديم الدعم في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والمساعدات في مجال التنمية، والعمل على إعادة هيكلية والبنى التحتية،

(1) إبراهيم برمة احمد، اثر الاستعمار الفرنسي في الحياة السياسية بدول وسط افريقيا ما بين (1946–1960)، مصدر سابق، ص16 ص17.

(2) بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني للجزائر، مصدر سابق، ص267.

(3) زكاري ترباوي، فرنسا وإدارة النزاعات في افريقيا من 1960 الى 2008 (دراسة حالة كوت ديفوار)، ص5.

فعملت الصين على تدفق الاستثمارات وتقديم المساعدات في مجال التنمية الاقتصادية والدعم المالي واللوجستي، وكذلك التعاون في مجال الصحة، مما عمل على تصاعد المشاعر المعادية لفرنسا خصوصا وان انعدام الامن والمظالم التاريخية على طول الحقبة الاستعمارية التي عملت على انعدام ثقة الافارقة بالفرنسيين[1]، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية دخلت على الخط لسنوات طويلة تنأى بنفسها عن أوضاع ومشكلات لمنطقة الساحل، لكي تعمل على ظهور دورها في المنطقة بسبب تراجع الدور الفرنسي في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تواجه مشكلات عديدة مع سكان هذه الدول بسبب سوء الأوضاع الداخلية، وانعدام الامن والاستقرار بسبب الجماعات الإرهابية المتطرفة لذا قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم دول المنطقة، في كل المجالات وعملت على تطوير البنى التحتية والتعاون في المجال العسكري، وأيضا في مجال التعليم وتقديم المساعدات الصحية والقضاء على الأوبئة من اجل الحفاظ على أرواح السكان، هذ الامر يساعد الولايات المتحدة الامريكية في توسيع نفوذها وتحسين صورتها داخل القارة الافريقية بشكل عام والساحل والصحراء بشكل خاص، لان عدم تواجد الأخيرة في القارة يساعد على تنامي الدور الفرنسي في القارة الافريقية[2]، فضلا عن ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على وضع برنامج (Pan-Sahel Initilative)[*] في منطقة الساحل، وهذا البرنامج خاص بمساعدة جيوش دول المنطقة، من اجل تعزيز القدرات المحلية لمواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي لنشر الامن والعمل على التعاون المؤسسي وتعزيز المسارات الديمقراطية في دول المنطقة فضلا عن تقويض دعائم الفكر المتطرف، وهذا البرنامج يعمل على احداث فجوة ما بين فرنسا ودول الساحل، خصوصا وان تلك الدول تبحث عن المساعدات لتعزيز الامن والاستقرار[3] كذلك تعتقد هذه الدول ان الولايات المتحدة الامريكية لديها الرغبة أيضا بالتوغل والاستحواذ على تلك المنطقة، بعد ان أصبحت منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجي لأنابيب الغاز من الأراضي الافريقية الى الأراضي الاوربية، مما اثارت أطماع الولايات المتحدة الامريكية وجعلها تزيد من تهميش وتوتر علاقات الافارقة بفرنسا عبر دعم برامج التنمية، وتأكيدها على ان التدخلات الارهابية ستعمل على تدمير هذه المناطق في ظل الوجود الفرنسي، وسمحت لدائرة صنع القرار في الإدارة الامريكية بنشر قيمها

(1) حمدي عبد الرحمن، استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الافريقي 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 5 يناير 2024، على البريد الالكتروني التالي: www.futureuae.com.

(2) جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي – الأمريكي وانعكاساته على السلم والامن الإقليمي الافريقي (في قوة الجذب والتعارض في المنطقة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2016، ص112.

(*) هو برنامج وضعته الولايات المتحدة الامريكية في كل تشاد، النيجر، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، لمساعدة جيوش تلك المنطقة ومواجهة الجماعات الإرهابية من اجل نشر الامن والاستقرار.

(3) محمد سالم، تقرير فرنسا ومستنقع الساحل: مسارات العنف وصراع الإدارة، مصدر سابق، ص6.

ومبادئها وقيامها بطرح رؤية الولايات المتحدة الامريكية جديدة تجاه المنطقة، من اجل دمجها في منظومة الاقتصاد العالمي، والعمل على تقليل التهديدات في دول الساحل، كل هذه الأمور التي اتبعتها أمريكا للتأثر على العلاقات ما بين فرنسا ودول الساحل[1]. اما الدور الروسي الذي يدرك أهمية خلخلة تشابك تحالفات فرنسا مع دول المنطقة، وقيامه بتشكيل خريطة تحالفات إقليمية جديدة تهدف لتعزيز نفوذه على حساب تقليص النفوذ الفرنسي، في وقت انها تنظر الى منطقة الساحل بانها ذات نفوذ تقليدي. وتسعى روسيا الى إعادة طرح نفسها كقوة عظمى في افريقيا بشكل عام والساحل بشكل خاص، بسبب موقعها الذي يتوسط قارة افريقيا، فضلا عن الثروات الطبيعية والمعدنية الموجودة فيها، لذا سارعت روسيا للتوغل في دول الساحل من اجل إزاحة الدور الفرنسي منها، واستثمار حالة عدم الاستقرار ونقمة الشعب الافريقية التي فقدت الثقة في المستعمر الفرنسي، والتي كانت تنظر اليها كونها منطقة نفوذ تقليدي بامتياز وسعت روسيا الى ان نسج علاقات جيدة معها لكي تضمن الحصول على دعن اكبر بالمحافل الدولية، والعمل على مواجهة التحديات في دول المنطقة، خصوصا وانها أصبحت ذات طبيعة هشة في ظل الوجود الفرنسي الذي لم يعمل على نشر الامن والاستقرار حسب قول أبناء الدول وكثرة الانقلابات فيها بين فترة وأخرى، وهو ما ارتبط ارتباطا وثيقا بمحاولات روسيا لمساعدة دول المنطقة، والعمل على تأزم العلاقات ما بين فرنسا ودول المنطقة[2]، في الوقت الذي كانت فرنسا تسعى جاهدة بالحفاظ على علاقتها مع الافارقة، وبالخصوص منطقة الساحل، نظرا لأهميتها الاستراتيجية وتأثيرها في الدول المطلة على غرب افريقيا، فضلا عن أهمية الموارد الطبيعية كاليورانيوم في النيجر الذي يشكل ثلث استخدام اليورانيوم في فرنسا للاستخدامات السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك الاستخدامات العسكرية وغيرها من الأمور الأخرى، ومع ذلك تواجه فرنسا الكثير من التحديات التي تعرقل تواجدها في المنطقة وتؤثر بشكل سلبي علاقاتها مع شعوب الدول الخمس، المتمثلة بروسيا باعتبارها دولة ناشئة في الساحل، التي عملت على تقديم نفسها بشكل مختلف من خلال الدعم اللوجستي والمادي، فضلا عن مساعدتها في مواجهة الإرهاب والجماعات الإرهابية وتدخل قوة (فاكنر)[*]، من خلال تعظيم الوجود الروسي المتزايد الذي عمل على تقديم خدمات امنية خاصة، والعمل بشكل مشترك بين القوات الروسية والافريقية التي اخذت تشكل

(1) دولاي احمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء واثرة على الجزائر، مصدر سابق، ص55 ص56.

(2) هند جمعة علي، التنافس الروسي في غرب افريقيا والساحل، مصدر سابق، ص6.

(*) فاكنر: هي قوة عسكرية روسية تأسست في عام 2014 يرأسها فيكتوروفيتش، وصل عدد قواتها في القارة الافريقية ما يقارب 45الف جندي وعشرة ألف جندي في الساحل، وعملت بمواجهة الحركات الانفصالية في الساحل وعلى وجه الخصوص شمال جمهورية مالي، بهدف نشر الامن والاستقرار في عموم الساحل الافريقي.

تهديدا مباشرا على العلاقات الفرنسية الافريقية[1] وبشكل عام فأن التنافس بين روسيا وفرنسا له تأثير على المنطقة، مما يخلق ديناميكية امنية قوية، وان هذا التنافس هو نتيجة جهود روسيا للاستفادة من نقاط ضعف فرنسا الذي بدورة يجعل موسكو تنافس وتقوض سياسة فرنسا الخارجية في المنطقة، ومن امثلة مما تسبب في ضعف او تأزم العلاقات ما بين الافارقة وفرنسا سوء الأوضاع في الساحل، خصوصا وانها كانت تهدف الى بناء علاقات وشراكات اقتصادية لتبادل المنفعة وليس بصفة استعمارية او تطرح نفسها كبديل جيد لبناء علاقات سياسية واقتصادية وامنية مع دول الساحل، فهذا الامر عمل على تباعد العلاقات ما بين فرنسا ودول السحل وتبين ذلك ردود فعل جماهيرية مختلفة نتيجة تخوفهم من سياسية فرنسا التي لم تضيف أي نوع من الامن او الاستقرار، على العكس من روسيا التي تعمل بجدية لمساعدتهم[2] وفي ختام الامر يمكن القول ان هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً بسبب ما ذكر من احداث تسببت في تراجع العلاقات منها الرفض الشعبي للوجود الفرنسي نتيجة حالة الفقر والحرمان التي عاشتها شعوب المنطقة، فضلا عن عجز فرنسا في مكافحة الإرهاب والجماعات الانفصالية، كذلك وجود قوة منافسة أخرى متمثلة بروسيا والصين والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من القوى الدولية والإقليمية، التي لها مقبولية بين أوساط تلك الشعوب وشخصياتها الحاكمة المديرة لتلك المنطقة والتي ليس لها ارث استعماري.

ثالثاً: تطور العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي

يقوم هذا السيناريو على ان الاستراتيجية الفرنسية تجاه دول الساحل الافريقي سوف تأخذ بالاستمرارية والازدهار من اجل تعميق التعاون بينهما وبين دول المنطقة وهذا السيناريو هو الأقل ترجيحاً بسبب المغريات التنافسية من قبل الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا، وعلى الرغم من الماضي الاستعماري لفرنسا في دول الساحل كون اغلب دولها كانت مستعمرات فرنسية تربطها مع شعوبها والنخب الحاكمة علاقات مميزة امتدت لفترة طويلة جدا، الا ان في السنوات الأخيرة تعرضت تلك العلاقات الى توترات عديدة تمثلت بالمظاهرات

(1) الكسندر نادزاروف وايكارتينا انتينا، التنافس بين القوى العظمى الفرنسية – الروسية في منطقة الصحراء والساحل، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 2023، على الرابط التالي: www.eurasiaar.org.

(2) Kieran Ucheara, France-Afrique Model: A Declining Relationship, Yonetim Bilimleri Dergisi12, Cilt 23, 2014, p33.

والاحتجاجات الشعبية المطالبة بقطع العلاقات وخروج القوات الفرنسية منها التي تحارب الإرهاب في المنطقة. ومن اجل تحقيق هذا السيناريو في المستقبل يمكن ايجازه بما يأتي:

1- الجانب السياسي

سعت فرنسا الى تطوير علاقتها مع دول الساحل من عبر توثيق العلاقات سياسيا، خصوصا وان هذه العلاقات شهدت نوعا من التوترات، وتعد فرنسا ذات ميراث استعماري طويل في هذ الدول أي انها أكثر الدول معرفه بالمنطقة، وكانت اغلب هذه الدول مستعمرات فرنسية كما ان الأخيرة كانت ولا تزال تربطها علاقة صداقة مع النخب الحاكمة[1] وبعد توتر العلاقات ما بين فرنسا ودول المنطقة وبدأت قوات فرنسا بالخروج التدريجي في 9 نوفمبر 2022، اعلن الرئيس الفرنسي على ان الاستراتيجية الفرنسية الجديدة ستكون جاهزة في قصون ستة اشهر، وهو ما يعني إعادة ترتيب اوراقها وتطوير العلاقات وفق تطور السياق الدولي، وقيام الرئيس الفرنسي بزيارات متكررة الى دول الساحل من اجل تطوير العلاقات، واكد على مواجهة التحديات والاخطار الإرهابية، والاهتمام في مجال التنمية ونشر الامن، والتأكيد على تحسين سبل العيش، كذلك قيام الوكالة الفرنسية لتنمية بتخصيص مبالغ كبيرة كمساعدة لدول المنطقة[2] ولا سيما في ظل صعود بعض الدول المنافسة لها في المنطقة، لذلك قامت فرنسا على تطوير علاقاتها بشكل اكبر من خلال عدة أمور[3] اهما:

1- تعزيز العلاقات السياسية مع حكومات دول الساحل في ظل ما تحظى به من قيمة استراتيجية كبيرة في السياسة الفرنسية، خصوصا على المستوى السياسي في ظل حاجة باريس للدعم الافريقي لها في المحافل الدولية المختلفة للدفاع عن قضاياها.
2- توطيد العلاقات السياسية مع معظم دول المنطقة (مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا) من خلال عدة أدوات أهمها الزيارات المتبادلة وانعقاد القمم الرئاسية بين تلك الدول وفرنسا.
3- الحفاظ على امن واستقرار الساحل ومنع الفوضى داخلها، خصوصا وأنها تتعرض لهجمات عنيفة متمثلة بالجماعات الإرهابية والانفصالية ومنع قيام أي تهديد داخل تلك الدول.
4- إقامة علاقات وثيقة من خلال المساعدات المعنوية والخدمات الاغاثية التي تقدمها للشعوب، ثم عملت على تنمية دول المنطقة عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية.

(1) بول دي يوناس مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا التاريخ والحاضر، مصدر سابق، ص23.
(2) عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا 2007-2017، مصدر شابق، ص238.
(3) ريم افريك، مستقبل النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، 2023، على الرابط التالي: www.rimafric.info

5- اتبعت فرنسا دبلوماسية نشيطة بهدف تعميق الشراكة في مجالات عديدة منها (محاربة الإرهاب وتعزيز القدرات العسكرية لدول المنطقة، فضلا عن تقديم المساعدات المختلفة) وتوحيد قواتها بشكل مشترك.

وتم عقد اتفاقية مع قادة دول المنطقة وفرنسا لمكافحة الإرهاب إذا شارك في القمة كل من رؤساء مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، في مدينة (بو[*]Pau) من خلالها أكد الرئيس الفرنسي على تعزيز العلاقات ودعم دول الساحل من اجل تعزيز عملية برخان، وتفعيل القرارات لمكافحة الإرهاب ومنها تشكيل ائتلاف منطقة الساحل الافريقي، وتأكيد ماكرون على تعزيز القدرات العسكرية وتقديم المساعدات التنموية[1] وقد اكد الرئيس الفرنسي في زيارته للقارة عام 2022، على انه لا يمكن التفريط بدول المنطقة خصوصا وان علاقتها بدأت تتراجع نوعا ما في الآونة الأخيرة، الا ان الأخير اكد بأهمية الساحل والصحراء وان فرنسا من دون افريقيا لا تساوي شيئا وتعهد ماكرون بإعطاء افريقيا الأولوية في الاجندة الفرنسية والاوربية، وبالتالي قامت فرنسا بتطوير العلاقات ما بينهما على عدة جوانب منها الاقتصادية والأمنية والثقافية والعسكرية، فضلا عن الشخصية المتينة بين القادة الافارقة والفرنسيين الذي يمكن ان يشكل عاملاً إضافيا لتطوير العلاقات بشكل اكبر، خصوصا وان الدول الكبرى ومن ضمنها روسيا كانت منافسا قويا لمصالح فرنسا، وان كل هذا يعد مبرراً لتعزيز تواجدها في قارة افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، من اجل استعادة ارثها القديم وتعزيز وجودها وتطوير علاقتها سياسيا بشكل اكبر[2].

2 – الجانب العسكري والأمني

اتبعت فرنسا اليات عديدة في السنوات السابقة من اجل مساعدة دول الساحل ومواجهة الازمات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية التي عملت على نشر الخوف والرعب لدى الأهالي، وتبين ذلك من خلال التدخل في دولتي مالي والنيجر وبقية دول المنطقة، فضلا عن انشاء القواعد العسكرية لدعم القوات الافريقية ومن اهم هذه القواعد قاعدة (نجامينا)، فضلا عن اتفاقيات الدفاع المشتركة التي سمحت لفرنسا نشر قواتها بشكل كبير في دول المنطقة من اجل الحفاظ على مصالحها، لكن على الرغم من كل هذا الا ان العلاقات الثنائية بدأت

(*) مدينة بو pau: بلدية جنوب غرب فرنسا، محافظة لقسم البرانيس الأطلسية تبعد ب100كم من المحيط الأطلسي وعلى بعد 50كم من اسبانيا.

(1) امجد زين العابدين طعمة، فرنسا والساحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الإرث الاستعماري، مجلة دراسات دولية، العدد 84، 2021، ص215.

(2) جمال الدين علي، العلاقات الفرنسية الافريقية: تحول موازين القوى والتوجيهات، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022، ص1-2.

تتراجع في الآونة الأخيرة نتيجة عدم القبول من قبل الأهالي على سياسة فرنسا، وكذلك عدم نشر الأمان والاستقرار، كذلك هشاشة البنى التحتية[1]، وفي سبيل تطوير العلاقات مستقبلا، لابد ن ان تتبع فرنسا اليات امنية وعسكرية عديدة في دول الساحل الافريقي[2] وفي مقدمتها:

1- توسيع علاقاتها العسكرية مع دول الساحل والقيام بالتدخل كلما دعت الحاجة، والحد من مشكلة الإرهاب التي تعد من اهم المشاكل التي تبعث في شؤون البلاد الداخلية، فضلا عن منع التدخلات الخارجية التي تقودها قوات خاصة فرنسية.
2- عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية وكسب الأهالي، من خلال المساعدات المادية والمعنوية والتعامل الحسن معهم مع الحفاظ على عاداتهم وتقاليهم ولغتهم الخاصة وعدم التفرقة والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة.
3- انشاء قوة التدخل السريع عند الحاجة، فضلا عن انشاء اتفاقيات التعاون المشترك دون المساس بوحدة البلاد وعدم التأثير على قرارات الحكومات الافريقية.
4- حرصت فرنسا على نهج العديد من المقاربات في سبيل ترسيخ الامن في الساحل من خلال التركيز على العمل الجماعي ما بينهما.
5- وضع برامج تنموية تهدف الى القضاء على مظاهر التهميش والفقر والفشل الذي ميز الساحل، والتي تعد من اهم مسببات انتشار الجماعات المتطرقة واحد أبرز الدوافع التي تزيد من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وعدم الاستقرار.
6- العمل على توقيع اتفاقيات ضمن خطة تضعها فرنسا في دول المنطقة لأجل الحفاظ على وحدة الدول ومنع الإرهاب العابر من الحدود المتمثل بالقاعدة الإرهابية والطوارق، بهدف مكافحة مختلف الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

وان الهدف لا يتحقق لا من خلال تظافر الجهود ما بين كل النخب والحكومات والفاعلين على كل من دول المنطقة وفرنسا، وعلى الأخير القيام بكافة هذه الأمور من اجل تطوير العلاقات خصوصا وأنها بدأت تتراجع نوعا ما في الآونة الأخيرة، فضلا المكانة التي يحتلها الساحل في افريقيا تتطلب انتهاج سياسة امنية

(1) نور الدين الداودي، افريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، لبنات – بيروت، 2018، ص99.

(2) انترريوجونال للتحليلات الاستراتيجية، المسافة العادلة: مستقبل القواعد العسكرية الفرنسية في افريقيا ما بعد النيجر، العدد 313، أبو ظبي – الامارات، 2023، ص1-2.

وتنموية رائدة بالمنطقة، من اجل تطوير العلاقات ومنع الإرهاب العابر للحدود والحفاظ على امن المنطقة[1] كما ان على فرنسا إيجاد حل لطلبات التدريب التي تصلها من الافارقة، فضلا عن تلبية الطلبات المادية وزيادة مساهماتها المادية التي تقدمها سنويا، وتقليص الجنود الفرنسيين لان ذلك يعمل على نشر الطمأنينة لسكان، فضلا عن تأقلم فرنسا في تنويع شراكاتهم في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية[2].

3 – الجانب الاقتصادي

تعد التجارة والاقتصاد أكثر المجالات استقطابا للقوى الصاعدة في افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، وهو ما إثر على مصالح فرنسا في السنوات السابقة، الا انها اخذت تبذل جهود كبيرة من اجل تطوير واستمرار علاقتها مع دول المنطقة وبقاء مركزها متميزا في الجانب الاقتصادي، وان المصالح الفرنسية تتركز في البحث عن الأسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة، والحصول على المواد الخام التي تزخر بها دول الساحل، فضلا عن قيامها بالعمل على انشاء شبكة مواصلات واسعة بين أجزاء المنطقة وفرنسا، وما تزال الأخيرة هي المستورد الأول في الدول الفرانكفونية للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة، كما ان رؤوس الأموال الفرنسية ما تزال من اهم الاستثمارات الأجنبية في دول المنطقة[3]، وعملت على تطوير مشاريعها التي اقامتها في كل موريتانيا مثل استصلاح مشروع نهر السنغال المشترك بين موريتانيا والسنغال ومالي، وكذلك تطوير مشروع استخراج الحديد في موريتانيا، خصوصا وان الرئيس الفرنسي اكد بشكل كبير على دعم دول المنطقة وتقوية علاقتها التي بدأت تتراجع نوعا ما في الآونة الأخيرة، وقيامها بالعمل على تطوير شركة (اريفا) التي تعد اكبر مجمع عالمي لاستخراج اليورانيوم في النيجر، وتشغيل شركة توتال للبترول التي تم توقيعها في عام 2017، والتي تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج في مجال النفط، وان العمل على هذا الإجراءات من قبل فرنسا سيكون انجاز وثمرة سياسية في مجال التعاون الاقتصادي، وإزاء هذه المعطيات الجديدة التي تتبعها فرنسا في المستقبل، من خلال إعادة تنظيم الهيكلة الاقتصادية لدول المنطقة والذي يؤدي الى تطوير العلاقات الفرنسية مع دول الساحل، والصمود بوجه المنافسة المتزايدة من قبل

(1) بلهول نسيم، حوارات إقليمية في منطقة الساحل والصحراء، مصدر سابق، ص 59–60.

(2) انتريوجونال للتحليلات الاستراتيجية، المسافة العادلة: مستقبل القواعد العسكرية الفرنسية في افريقيا ما بعد النيجر، مصدر سابق، ص4.

(3) كفسي علي، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من 2011 الى 2016: دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى، مصدر سابق، ص35.

الدول الكبرى[1] ففي هذا السيناريو تعمل فرنسا بالحفاظ على علاقتها ومجال نفوذها في افريقيا بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص، وتطويرها بما يؤدي للحفاظ الإمكانيات القديمة وعدم تراجعها امام الدول الكبرى الطامعة في هذه المنطقة، خصوصا وأنها تمتلك ثروات هائلة من الذهب والنحاس واليورانيوم والنفط وغيرها، والعمل تطوير علاقتها والحفاظ على مصالحها في دول المنطقة من خلال الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، التي تم ذكرها سابقا، من اجل الحفاظ على سلامة أراضيها الاستعمارية القديمة، والعمل على تعزيز انشاء شبكة مواصلات والتبادل التجاري ومنع انتشار الجماعات الإرهابية التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الحالية، فضلا عن تعميق الشراكة الاستراتيجية وتعزيز السلم والأمان والاستقرار وانخراط فرنسا في العديد من القضايا المتعلقة بدول المنطقة وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وامنية معها[2] وهذا السيناريو هو الأقل ترجيحا في مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول الساحل لان فرنسا لا يمكنها التفريط في هذه الدول في وقت كثرة المغريات من قبل الدول الطامعة كالصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا، لان الشريط المتمثل بدول الساحل يعد من اهم مناطق النفوذ الفرنسي، الذي يسمح لها الامتداد بشكل اكبر في القارة الافريقية نتيجة تمركزه في وسط القارة ويربط شمالها وجنوبها، الا ان تطور العلاقات اخذ بالتراجع بسبب الاحداث الأخيرة في النيجر ومالي وبوركينا فاسو التي استطاعت تغيير أنظمة الحكم المتعاونة مع فرنسا، ورغبة القوات العسكرية البديلة بإخراج القوات الفرنسية وخروج مظاهرات مناوئة لها تطالب بإخراج قواتها وشركاتها الاستثمارية، فضلا عن توطيد علاقتها مع دول مناهضة أخرى، مثل الصين وروسيا من اجل مساعدتها عسكرياً والتصدي للجماعات الانفصالية، الامر الذي جعل الدول الثلاث (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) من توقيع معاهدات مشتركة تكون بديلة عن القوات الفرنسية، لذلك ان مستقبل الوجود الفرنسي في داخل الساحل محصور بالخروج نتيجة العوامل السابقة، لذلك تعمل فرنسا جاهدة من اجل الحفاظ على جزء من وجودها وحفظ ماء وجهها في دول الساحل الأخرى مثل تشاد وموريتانيا.

(1) مهدي القاسمي، من بوابة الإرهاب... هكذا تعزز فرنسا نفوذها في الساحل الافريقي، صحيفة الاستغلال، 2022، على الرابط الالكتروني التالي: www.alestiklal.net.

(2) Kristina Krupova and Lubomir Cech, Aneo-colonialist French Foreign Policy in Africa Insights from Cote d' Ivoire, Romanian Political Science Review, 2020, p296-297.

الاستنتاجات

الاستنتاجات

1-تتمتع فرنسا بموقع استراتيجي يؤهلها الى التعاون الإقليمي ويسيطر على ميزة عسكرية وسياسية واقتصادية عن منافسيها ويبعد عن أراضيها التهديدات الأمنية، ويوفر لها المنافع الاقتصادية ويعطيها مجال أوسع للتحرك والبحث عن النفوذ الإقليمي.

2- تتميز منطقة الساحل الافريقي بأهمية كبيرة نتيجة توسطها في القارة الافريقية وتتمتع بموقع استراتيجي مهم، فضلا عن الثروات النفطية والغازية وتشكل أحد اهم المجالات الجيوسياسية في العالم لتي تمتد من المحيط الأطلسي غربا مرورا بدول غرب افريقيا ووسطها وصولا الى البحر الأحمر جعلت من المنطقة ساحة للتنافس والصراع الدولي والإقليمي.

3- بقاء فرنسا في منطقة الساحل مرهون بطبيعة علاقاتها مع تلك الدول وسلطاتها الحاكمة التي تعمل على مواجهة الازمات وكيف لها ان تعالج المواقف في ظل تواجد الجماعات الإرهابية والطوارق.

4- تقوم سياسة فرنسا الخارجية على الموازين الإقليمية، اذ انها تحاول السيطرة على الازمات في منطقة دول الساحل، وتعمل على التدخل في الشؤون الداخلية بهدف إيجاد الحلول المناسبة ومنع أي تهديد يؤثر على سياستها الخارجية واي قوة دولية أخرى منافسة في تلك المنطقة.

5- اخذت سياسة فرنسا الخارجية اتجاهات سياسية مختلفة، فقامت بالتدخل في شؤون المنطقة بشكل مغاير ما بين دولة وأخرى، باستخدام الأدوات الأمنية والسياسية والثقافية والعسكرية والمساعدات الإنسانية التي تكللت بالنجاح من خلال زيادة التغلغل الفرنسي بالمنطقة، وخير دليل التدخل الذي حدث في جمهورية مالي 2012.

6- بدأت العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي تتراجع في الآونة الأخيرة في كل من مالي، تشاد، النيجر، بوركينا افسو، اما بالنسبة لموريتانيا فقد عملت فرنسا على تقوية علاقتها بشكل أكبر وتعدها بمثابة جسراً ثقافيا لدول المنطقة، ويتضح ذلك من خلال العديد من المشاريع التي عملتها فرنسا بدولة موريتانيا واهما مشروع السور الأخضر البالغ قيمته بحوالي ثمانية ملايين يورو.

7- تعد سياسة فرنسا اتجاه افريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص من اهم وانجح ملفاتها في السياسة الخارجية ما قبل عام 1960، بسبب التطورات الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية بسبب الانطباع الإيجابي عن فرنسا لدى دول الساحل الافريقي من جهة أخرى.

8- تهدف فرنسا بطريقة جيدة للعمل في منطقة الساحل الافريقي من اجل المحافظة على وجودها في دول المنطقة، نتيجة سوء الأوضاع في دول المنطقة وكثرة النزاعات وانعدام الامن، فضلا عن ضعف الحالة المعيشة لسكان المنطقة، لان ذلك يجعل لها دولة ذات نفوذ قوي وعظيم له شأنه ومكانته بين دول العالم.

9- تعمل فرنسا على تطوير ركائز ثابتة في علاقتها المستقبلية دون ان تتعرض الى تغيير، وتعد نفسها اللاعب الأوربي الأهم في لمنطقة، لذا عملت على تقديم ما بوسعها من اجل الحفاظ على تلك العلاقة سواء دمن الجانب الأمني او العسكري او السياسي والاقتصادي.

10- تعرضت العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الى الكثير من التوترات نتيجة تدخلات الدول الكبرى المتمثلة بالصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا، وهذه القوى تثير غضبها، خصوصا وان فرنسا تعد نفسها الوريث الاستعماري الاقدم في القارة.

11- ان فرنسا تولي أهمية خاصة في الوقت الحاضر وفي المستقبل لدول الساحل الافريقي وخاصة تشاد وموريتانيا التي تعتبرها قلبها النابض ومن خلالها تستطيع ان تمد نفوذها على مساحات كبيرة في الساحل الافريقي.

المصـــــادر

المصادر

اولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب

1. إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية – القاهرة، 2018.
2. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، 1993.
3. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار الجامعات المصرية، 1977.
4. أبو عيانة، فتحي محمد، فتحي عبد العزيز أبو راضي، أسس علم الجغرافية الطبيعية والبشرية، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر– الإسكندرية، 2015.
5. احمد، حسن عبد العزيز، جغرافية أوربا – دراسة موضوعية، ط1، دار المريخ للصقر – مطبعة نهضة مصر، المملكة العربية السعودية – الرياض، 1982.
6. أيوب، محمد صالح، مظاهر الثقافة العربية في تشاد وتحديات العولمة، ط 1، مركز البحوث للدراسات الافريقية، 2008.
7. البار، امين، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية – الإسكندرية، 2014.
8. بن احمدو، محمد سعيد، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960–1993، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، 2003.
9. بندقجي، حسين حمزة، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، المطبعة الفنية الحديثة، ط 3، المملكة العربية السعودية – جدة، 1981.
10. بوقارة، حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار الهامة – الجزائر، 2012.
11. بيلتو، نافذ أيوب، محمود شاكر، مالي مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا 14، المكتب الإسلامي، دمشق، 1977.

12. الجنابي، عبد الزهرة علي، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

13. حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي–بيروت، 1985.

14. الحديثي، عباس غالي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

15. حسين، عدنان السيد، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان–بيروت، 1994.

16. الحلاق، أكرم حسن، أسس الجغرافية الطبيعية، جامعة الأقصى، فلسطين–غزة، 2021.

17. خليل، ضياء الدين، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دار النشر، الرياض – السعودية، 1992.

18. خليل، عمرو زكريا، إسرائيل وافريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ط 1، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014.

19. الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن–عمان، 2011.

20. الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2008.

21. رياض، زاهر، استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة، 1965.

22. الزيدي، وليد كاصد، الفرانكفونية دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي، ط 1، العتبة العباسية المقدسة – المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف – العراق، 2020.

23. الزيدي، وليد كاصد، سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان 1959 – 1986، ط1، منتدى المعارف، لبنان–بيروت، 2013.

24. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، 2010.

25. سعيد، عبد المنعم، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة والقومية، بيروت – لبنان، 1986.

26. السعيدي، عباس فاضل، أصول جغرافية الزراعة، ط 1، دار الوضاح للنشر، 2019.

27. سليم، جداي، التنافس الدولي السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الافريقي، الجزء الأول – ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020.

28. السماك، محمد أزهر، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية، 2022.

29. شاكر، محمود، تشاد مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1973.

30. الشامي، صلاح الدين، دراسات في الجغرافية السياسية، ط2، مطبعة الانتصار، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، 1999.

31. صادق، دولت احمد، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1975.

32. صوار، احمد، كفاح النيجر، العدد 328، الدار القومية للطباعة والنشر، شارع عبيد – روض الفرج، 2016.

33. عبد الحي، وليد، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1، مطبعة الجامعة الأردنية، المركز العلمي للدراسات السياسة، عمان، 2002.

34. عبد السلام، محمد، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة النور، 2020.

35. عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية دراسة تحليل تطبيقي لعلم الجيوبولوتيكس والجغرافيا السياسية، وكالة المطبوعات –الكويت، 1977.

36. عودة، زمن ماجد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المغرب العربي وافاقها المستقبلية، دار التعليم الجامعي – مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي العراق – بغداد، 2018.

37. العيسوي، فايز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

38. غالي، بطرس، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط 1، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، 1998.

39. فايت، براندون، كلوي كوغلين – شولت، دراسات عالمية المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وافريقيا، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الامارات، 2014.

40. قصاب، نافع ناصر، صباح محمود محمد، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1982.

41. لبيب، علي، جغرافية السكان الثابت والمتغير، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت –لبنان، 2004.

42. محمد، حجازي محمد، الجغرافية السياسية، مكتبة الإسكندرية،1997.

43. محمد، صباح محمود، عبد الجليل عبد الواحد، نافع ناصر، الجغرافية السياسية، دار الطباعة والنشر – الموصل، 2019.
44. مرعي، مثنى فائق، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، ط 1، المركز العرقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2021.
45. مقلد، محمد يوسف، موريتانيا الحديثة غابرها–حاضرها او العرب البيض في افريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2019.
46. نوار، عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية – لبنان، 2014.
47. هارون، علي احمد، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988
48. 52هارون، علي احمد، أسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
49. الهيتي، صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي–ليبيا، 2000.
50. ولد اباه، السيد، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع– سلسلة الثقافة القومية (28)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1995.
51. ولد حامد، المختار، حياة موريتانيا الجغرافية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1994.

ثالثاً: الرسال والاطاريح:

1. احمد، دولاي، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء واثرة على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، 2016.
2. الاسدي، كفاح صالح، الكشوفات الجغرافية عند المسلمين وأثرها في تطوير الفكر الجغرافي الأوربي، المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية التربية– جامعة واسط، 2013.
3. اشطيبة، رجب محمد محفوظ، السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه القضية الفلسطينية (بالتطبيق على سياسة الجماهير الليبية) في الفترة من 1969م الى 1993م، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، 2006.

4. باي تينهينان، فاطمة شاعو، إثر النفوذ الفرنسي في افريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معمري تيزي وزو، 2017.
5. بكشيط، خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.
6. بن النية، سهام، وسام بورحلة، التدخل العسكري كأداة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية الفرنسية "دراسة حالة: التدخل العسكري الفرنسي في مالي (2012-2013)، رسالة ماجستير، كلية الحوق، جامعة امحمد بوفرة – بومرداس، 2018.
7. بن داية، عبد الودود، عبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012.
8. بن زيان، بن يطو، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2023.
9. بن علي، طارق، الطاهر بن علي، احمد بقاص، نمذجة تقلبات أسعار الغاز في الأسواق الدولية من 2015-2022، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، الجزائر، 2022.
10. بوبصلة، امينة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012.
11. بوعلبة، عبد المالك، السياسة الاستعمارية الثقافية في موريتانيا 1903-1960، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد احمد دراية – ادرار-الجزائر، 2020.
12. بونفلة، نسرين، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية: دراسة اقلية الطوارق في إقليم الازواد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، 2021.
13. ترباوي، زكاري، فرنسا وإدارة النزاعات في افريقيا من 1960 الى 2008 (دراسة حالة كوت ديفوار)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.
14. الجبوري، خطاب سعد محيميد، الحدود العراقية الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005.
15. جدو، فؤاد، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2018.

16. جودة، مروة سامي، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة هشة دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2018.
17. حسام الدين، خرشي، الصراع على الموارد ودورة في تفجير النزاعات المسلحة في افريقيا دراسة حالة البحيرات الكبرى، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016.
18. خله، رؤوف راشد، كينيا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2000.
19. خيرة، حلوي، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018.
20. داوود، عبد الواحد محمد، إثر الاستعمار الفرنسي على حضارة دولة تشاد وثقافتها (دار وداي نموذجا 1910–1960م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.
21. دحومان، حسيبة، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2001.
22. دليلة، غدير، الاستراتيجية الامينية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015.
23. رشاش، وحيد، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي انموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة تبسة، 2015.
24. الرمامنة، وصفي هاشم، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقان (1952–1994)، رسالة ماجستير، مكية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998.
25. الزيادي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1990–2001 افاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.
26. سالم، ماجد صدام، التنافس التركي _ الإيراني المعاصر في منطقة المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربة – ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2014.
27. سليمان، ايمان أشرف رشاد إبراهيم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال الفترة 1991–2017 " رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.
28. سمير، قلاع الضرس، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.

29. السـيد سـالم، محمد زاكي، الجفاف وأثره على الامن الغذائي في مالي: دراسـة في الجغرافيا المناخية "باستخدام نظم المعلومات الجغرافية" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2018.
30. شـروق، مسـتور، التغلغل الإسـرائيلي في افريقيا وتداعياته على اسـتقرار الفضـاء المغاربي، رسـالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر – قسطنطينية، 2022.
31. شليغم، عبير، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب افريقيا (2007–2017) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021.
32. شميل، عفاف رحيمة، تحليل جغرافي سياسي لمتناقضات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط للمدة (2002–2017)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ميسان، 2020.
33. شيباني، إناس، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر – باتنة، 2019.
34. صـوفيان، سـعدي حداد، الامن الأوربي في إقليم الصـحراء الكبرى، رسـالة ماجسـتير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
35. ظريف، شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: تحديات ورهانات، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
36. عباس، عفاف، الاسـتعمار الفرنسـي في موريتانيا 1903–1960، رسـالة ماجسـتير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمه، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2015.
37. عبيدري، فتحية، الاحتلال الفرنسي لموريتانيا 1900–1960، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة احمد دراية – ادرار، 2017.
38. علي، كفسي، التدخلات العسكرية في افريقيا من 2011 الى 2016 دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2017.
39. علي، مدني، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر، 2014.
40. غالمي، يونس، الوضـع الأمني بدول السـاحل الافريقي وتأثيره على الجزائر (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخضر– الوادي، 2018.

41. غربي، رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2012.
42. الغزالي، سارة جب كريم، الدور الإقليمي لدولة قطر ف الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2016.
43. فاطمة، بيرم، ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010.
44. فاطمة، بيرم، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.
45. فلاح، خديجة، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي، 2015.
46. لدمية، فريحة، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية انموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2010.
47. المبارك، ايوب السايح، اللا استقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005–2010)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013.
48. مخلوقي، لمياء، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1978–2016) الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021.
49. المعموري، زيد كريم حسين، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه مناطق الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2019.
50. مغني، زكريا، الامن البيئي ومشكلة الاستقرار في افريقيا منطقة الساحل – انموذجا –، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان، الجزائر، 2022.
51. منصوري، سفيان، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.
52. مولاهم، مريم، السياسة المتوسطية الفرنسية " التطور – الابعاد – الاستراتيجيات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010.

53. نسيمة، طويل، الاستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

54. النعماني، جواد مهدي صالح، تقييم جغرافي استراتيجية الامن القومي العرقي للعام 2007–2010، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2015.

55. ياسمينة، عبد الرحيم، اقنوش سعاد، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (2016–2026)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، 2022.

56. ياسين، سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 محمد بن احمد، 2016.

57. يمينة، محضي، بوكاري سعيدة، إمكانية استغلال الثروات المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة (دول اتحاد المغرب العربي 2009–2018)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية أدرار، 2020.

ثالثاً: مجلات ودوريات العلمية

1. إبراهيم، باسلة، احمد نظام الدين، تكنلوجيا النفط، منشورات جامعة دمشق–سوريا، 2015

2. إبراهيم، رشا عبد المنعم احمد، نشأة وتطور كتاب الساعات في فرنسا من العصور الوسطى حتى عصر النهضة، مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، جامعة دمياط، المجلد الخامس، العدد الثالث، يوليو – 2018.

3. إبراهيم، عزة علي فرج إبراهيم، اقتصاديات صناعة الحديد والصلب بمصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

4. إبراهيم، محمود زكريا محمود، العلاقات السياسية الافريقية – التركية المحددات والقضايا مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا العالمية، 2015.

5. أبو رفاس، يوسف خميس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، تحرير سميحة سعيد، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، 2006.

6. أبو ضيف، فاروق حسين، النيجر.. ما بين التنافس الروسي الفرنسي، مجلة افاق استراتيجية، العدد 8، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء،2023.

7. أبو فرحة، السيد علي، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"، المجلة العلمية لكليات الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 3، 2021.
8. أبو فريحة، السيد علي، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات اخفاق الدول دون مسبباتها، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، الرياض – السعودية،2013.
9. ابو كركي، هيثم هاني جميل، استخدام اليورانيوم المنضب وموقف القانون الدولي، مجلة جامعة الحسن بن طلال للبحوث، المجلد 4، العدد 1، 2018.
10. احمد، إبراهيم برمة، إثر الاستعمار الفرنسي في الحياة السياسية بدول وسط افريقيا ما بين (1946-1960)، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد 32، العدد 1، جامعة المنوفية، 2021.
11. انتر ريوجونال للتحليلات الاستراتيجية، المسافة العادلة: مستقبل القواعد العسكرية الفرنسية في 11- افريقيا ما بعد النيجر، العدد 313، أبو ظبي – الامارات، 2023.
12. اوراكشي، سرحات، ورقة تحليلية بروز دور تركيا في افريقيا الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
13. البرزنجي، دانا علي صالح، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظري"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 2، العدد 3، 2019.
14. بركة، امين إسماعيل، مهددات استدامة التنمية الزراعية بجمهورية تشاد، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكاراتوجرافية- مجلة علمية محكمة، العدد 32، كلية الآداب – جامعة المنوفية، 2021.
15. 14- بلماحي، محمد، محمد صافو، الاستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الافريقي حماية للمصالح الاقتصادية ام تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي ؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023.
16. بن رقرق، سعيد، البعد الجيوبولتيكي للتنافس الأمريكي – الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد، جانفي، 2022.
17. بن قبطه، مراد، فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفتر المتوسط، العدد الخامس، الجزائر، 2016.
18. التقييم المتبادل لموريتانيا، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2018.
19. التميمي، شمسان عوض، روسا وافريقيا.. حرب باردة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

20. توفيق، رواية، التنافس الدولي في القارة الافريقية، مجلة البيان، المجلد 7، العدد 16، 2003.
21. توفيق، رواية، السياسة الفرنسية في افريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، قراءات سياسية – ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد 20، 2014.
22. جبار، احمد جاسم، تطورات صناعة الغاز الطبيعي واثارها في سوق النفط العالمية، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، جامعة الكوفة –كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.
23. جميل، سالم، الفرانكفونية والفرنسية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 255، 2000.
24. جوزيف، فرانتس، بروغيماير، الشمس والمياه والرياح: تطور التحول في مجال الطاقة في المانيا، مؤسسة فريدش إبرت، مركز الابداع–الأردن (عمان)، 2016.
25. جيجان، اسراء شريف، عمر كامل حسن، اطر الربط النظري والعلمي (التطبيقي) بين الدراسات المستقبلية والجيوسياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 93، 2023.
26. حسن، حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا "الأسباب والانماط وافاق المستقبل"، قراءات افريقية، العدد 44، 2004.
27. حسن، حمدي عبد الرحمن، معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب افريقيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر،2023.
28. حسين، علي محمد، محمود أبو العينين، شيماء محي الدين، تعثر المصالح الوطنية والاستقرار السياسي في مالي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 4 – ج1، 2023.
29. حمد، زياد يوسف، التنافس الأوربي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، المجلة السياسية والدولية، العدد 46، 2021.
30. الحيالي، عبد الأمير عباس، وسام علي كيطان النداوي، الموقع الحبيس واثرة على قوة الدولة دراسة حالة – دولة مالي، مجلة ديالى، العدد السبعون، مديرية تربية ديالى، 2013.
31. الخاقاني، محمد كريم، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد – العراق، 2021.

32. خليفة، احمد عبد الرحمن، الاستراتيجية الأمريكية في غرب افريقيا ومجابهة النفوذ الصيني خلال الفترة 2009 – 2021، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.

33. خميس، خلود محمد، سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القارة الافريقية (دراسة حالة في التوجيهات البريطانية–الفرنسية)، مجلة العلوم السياسية، المجلد 18، العدد 35، 2007.

34. الخياط، ريم محمد جمال الدين مصطفي، دور النقل البحري في تنمية تجارة مصر الخارجية، كلية سياسة واقتصاد، جامعة السوس، المجلد الرابع عشر، العدد الأول – يناير 2023.

35. الداودي، نور الدين، افريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، لبنات – بيروت، 2018.

36. الدايني، صبحي صالح محمد، تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 1995.

37. دندان، عبد الغني، ما وراء الامن.. الاجندة الأمنية لشمال افريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41–42، شتاء – ربيع 2014.

38. الراوي، عبد العزيز مهدي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، المجلد 10، العدد 35، 2008.

39. زقاغ، عادل، سفيان منصوري، الساحل الافريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية امنية جديدة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع (7)، 2014.

40. زكاوي، نبيل، مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا "ورقة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2022.

41. زهير، مزاره، ميلود عامر حاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرار، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، 2017.

42. سالم، محمد، فرنسا ومستنقع الساحل: مسارات العنف وصراع الارادات، تقرير 27 مارس/ اذار، 2020.

43. السـعيد، حجازي محمد، الاسـتراتيجية الأمنية في الدراسـات الدولية: إطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دورية محكمة، المجلد 2، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 2020.

44. السعيدي، سعد عبيد علوان، مصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي الإقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق افريقيا وانعكاساته على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (عدد خاص)، مؤتمر كلية العلوم السياسية الثالث، 2019.

45. سمير، قلاع الضرس، منطقة الساحل الافريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، المركز الجامعي، 2020.

46. سهام، موسى، السياحة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية (فرنسا نموذجا)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، 2016.

47. السويدي، فاطمة، هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، 2023.

48. السيد، مصطفى كامل، الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في افريقيا، السياسة الدولية، العدد 245، 2001.

49. سيديا، باب احمد الشيخ، التحولات السياسية المعاصرة في موريتانيا بين المعطى القبلي والحكم المقيد (1960–1992)، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 8، العدد 1، 2023.

50. الشافعي، عصام محمد عبد، استراتيجية متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الامن في شمال افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مصر – القاهرة، 2014.

51. شاكر، ظريف، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2016.

52. شبانة، ايمن السيد، المملكة وثقت علاقتها ب 43 بعثة دبلوماسية والصناعات العسكرية السياسية السعودية في أفريقيا افاق واعدة وفرص مواتية (العدد 109)، مركز الخليج العربي للأبحاث، 2016.

53. شلاش، عبد محمد، إثر الأوضاع الداخلية الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 5، العدد 15، 2013.

54. شليغم، عبير، التدخل الفرنسي في مالي" البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا"، مجلة افاق سياسية، العدد 14، القاهرة – مصر، 2015.

55. شـــوركين، مايكل، ســـتيفاني بيزارد، واس ريبيكا زيمرمان، معركة مالي التالية تحســـين قدرات مكافحة الإرهاب، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا – كاليفورنيا، 2017.

56. صـرية، العايب، كواشـي عتيقة، واقع التهديدات البيئية في منطقة السـاحل الافريقي وتداعياتها الأمنية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

57. صـوار، احمد، كفاح النيجر، العدد 328، الدار القومية للطباعة والنشـر، شـارع عبيد – روض الفرج، 2016.

58. ضـــلع، جمال محمد السـيد، التنافس الفرنســـي – الأمريكي وانعكاســـاته على الســـلم والامن الإقليمي الافريقي (في قوة الجذب والتعارض في المنطقة)، معهد البحوث والدراســـــات الافريقية، جامعة القاهرة، 2016.

59. طعمة، أمجد زين العابدين، فرنســـا والســـاحل الافريقي: بين رغبات تحقيق الامن واســـتعادة الإرث الاسـتعماري، مجلة دراسـات دولية، العدد 84، مركز المسـتنصـرية للدراسـات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2021.

60. طه، محمد احمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد في السياسة الدولية، العدد 113، 1993.

61. عاشور، رامي، افريقيا في التوجيهات الاستراتيجية للجمهورية الإسـلامية الإيرانية، مجلة كلية السياسـة والاقتصاد، العدد 8، جامعة بني سويف، 2023.

62. عباس، اشواق، العلاقات العامة الدولية، الجامعة الافتراضية السورية – سوريا، 2020.

63. عبد الزهرة، علي سـعدي، الانقلاب العسـكري في النيجر المعضـلة الخارجية وسـيناريوهات المسـتقبلية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق – بغداد، 2023.

64. عبد العظيم، أســـامة عبد التواب محمد، الاســـتغلال الفرنســـي لليورانيوم في جمهورية النيجر نموذجا لتكريس التبعية الاستعمارية الفرنسية بعد الاستقلال، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد 7، 2022.

65. عبـد الله، حـارث قحطـان، مثنى فـائق مرعي، التنـافس الـدولي على النفط والغـاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 1، 2014.

66. عبد الوهاب، خريف، التغلغل الإسـرائيلي في افريقيا، مجلة البحوث والدراسـات القانونية والسـياسـية، العدد 3، 2012.

67. عبد، ريام صـاحب، محمد قاسـم هاوي، التوجه الاسـتراتيجي الصـيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً)، مجلة قضايا سياسة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد 60، السنة الثانية عشر، 2020.

68. عبده، إبراهيم، مهلة احمد، تقرير: السعودية وافريقيا مقومات الشراكة ومكاسبها، مركز اسبار، 2015.

69. عسكر، احمد، انقلاب النيجر... اختبار للتحالفات الإقليمية وانكشاف للمصالح الدولية (كيف تستغل روسيا ازمة المغرب في الساحل)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023.

70. عسـكر، احمد، حدود ومحددات دور الجيش التشـادي في منطقة السـاحل والصـحراء، مجلة قراءات افريقية، المجلد 15، العدد 40، 2019.

71. علاق، جميلة، اسـتراتيجيات التنافس الدولي في منطقة السـاحل والصـحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، القسطنطينية، 2014.

72. علي، جمال الدين، العلاقات الفرنسية الافريقية: تحول موازين القوى والتوجيهات، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022.

73. علي، عبد القادر محمد، الحضور العسكري الروسي في افريقيا ودلالته (ورقة تحليلية)، مركز الجزيرة، 2021.

74. العلي، مروان سـالم، المتغيرات الاسـتراتيجية التكنلوجية المؤثرة في خارطة توزيع موازين القوى في النظام الدولي، مجلة العلوم السـياسـية والقانون، المجلد 3، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي – المانيا–برلين، 2019.

75. علي، هند جمعة، التنافس الروسـي الفرنسـي في غرب افريقيا والسـاحل، مركز البيان للدراسـات والتخطيط، 2014.

76. عياد، إيهاب محمد أبو المجد، التنافس الدولي وانعكاسـاته على الأمن والتنمية في منطقة السـاحل الأفريقي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الأول، جامعة بور سعيد، يناير/ 2024.

77. العيد، دحماني، الهندسـة السـياسـية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصـاعدة في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991–2019)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، المسيلة، 2019.

78. عيسى، ليتيم، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء (1956–1960)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (مجلة دورية دولية محكمة)، العدد 5، 2016.

79. غيث، مي، مالات الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو، متابعات افريقية، العدد 33، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2022.

80. فاضل، ماء العينين محمد، المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا خلال الفترة (1991–2020) دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 3، 2023.

81. فايزة، والي، إشكالية الاندماج الوطني في افريقيا، مجلة قراءات افريقية ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤن القارة الافريقية، الجزائر، 2019.

82. فليح، احمد نجم الدين، افريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2008.

83. القاسمي، بدر الحسن، الثروات الطبيعية ملكياتها واستثمارها واستخدامها في الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الامارات – دبي، 2015.

84. قصعة، حورية، سليم جداي، القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر، 2021.

85. كاظم، محمد رشيد، الكشوفات الجغرافية البرتغالية في القرن الخامس عشر الميلادي (1480–1498م)، بحث تخرج لمتطلبات شهادة البكالوريوس، كلية الآداب – جامعة القادسية، 2018.

86. كامبس، مارتا، (ترجمة محمد إبراهيم الوابل وعادل ربيع عثمان)، استخدامات الفحم الحيوي في عملية التكمير لإنتاج سماد الكمبوست، مجلة سوريا البحوث الزراعية، جامعة ماسي–ثاير توملينسون، 2015.

87. الكفارنة، احمد عارف، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والاربعون، 2009.

88. لاكي، جيرمي، مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021.

89. لخضاري، منصور، الارتباطات الاستراتيجية الجيوسياسية لفرنسا بمنطقة الساحل" ورقة تم تقديمها الى ديناميات الازموية في الساحل، الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، 2014.

90. مانيال، يوناس بول دي، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضرة ومستقبلة، قراءات افريقية، العدد 11، مصر، 2012.

91. مجدي، عبير مجدي، محور ارتكاز: هل تعيد موريتانيا هيكلية شراكاتها الأمنية؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية (RCSS)، 6 أكتوبر 2023.

92. مجلة الوكالة الدولية لطاقة الذرية (IAEA)، اليورانيوم من الاستكشاف الى الاستصلاح، 2018.

93. محروس، هند، صبحي قنصوه، باسم رزق، الوجود العسكري الأجنبي وتأثيره على الأمن الإقليمي القرن الافريقي نموذجاً المجلد 43، العدد 1، 2021.

94. محمد، هند محروس، صبحي قنصوه، باسم رزق، الوجود العسكري في جيبوتي وفق معيار الشرعية الدولية، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 43، العدد 2، 2021.

95. محمد، هيفاء احمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2005.

96. محمود، احمد إبراهيم، الحروب الاهلية في افريقيا، مركز الدراسات السياسية، القاهرة – مصر، 2001.

97. مساعد، احمد محمد عمر، السياسة الفرنسية في تشاد.. ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مجلة دراسات المنطقة، العدد 1، المجلد 2، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، 2023.

98. مصطفى، شريفة فاضل محمد، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (2010–2017)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول (اصدار خاص)، 2018.

99. المعيوف، لطيفة بنت عبد العزيز، الفرانكفونية: تاريخها واثارها في العالم العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 1، 2017.

100. منكاش، زينب عبد الله، سند وليد سعيد، الاطماع الأمريكية في القارة الأفريقية، المجلة السياسية والدولية، العدد 35–36، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2017.

101. المودن، محمد، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه افريقيا: الاليات والمنافسة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018.

102. نبيل، بوبيبه، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية بين الامننة والافغنة، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد 1، برلين، 2018.

103. نجم، رفل حسين، عباس طراد ساجت، خصائص القوة الجيوبولتيكية للجمهورية العربية السورية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 42، جامعة بابل،2019.

104. نجية، صخري، بن زحاف فيصل، تأثير التدخل العسكري في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 9، العدد 1، 2021.

105. نوفل، عبير محمد فوزي، الوعي الأمني لدى عينة من أبناء رجال الشـــرطة، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، المجلد 4، العدد 4، جامعة المنصور، 2018.

106. نوى، بن مبروك، الاتجاهات السياسية في تشاد بعد الحرب العالمية الثانية والطريق نحو الاستقلال، مجلة حكمة للدراسات التاريخية، العدد 9، 2017.

107. الهاجري، فريال بنت محمد، صـــناعة الحديد والصـــلب في المملكة العربية الســـعودية دراســـة في الجغرافيا الاقتصـادية، مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية (بحث منشـور) جامعة الكويت – الكويت، 2000.

108. وادي، احمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والامن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2018.

109. الونشريسي، احمد بن يحيى، المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، مجلة دورية محكمة المجلد 9، العدد 4، المركز الجامعي بتيسمسيلت – الجزائر، 2018.

110. الياسـري، حسـين قاسـم محمد، التوزيع الجغرافي للسـكان في محافظة البصـرة وتأثيره في قوة العراق السياسية، مجلة دراسات البصرة، السنة الثالثة عشر، العدد 27، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2018.

111. يوســف احمد الخزاعلة، إثر الموقع الجغرافي على الســياســة الخارجية التركية (2002–2015)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، 2018.

رابعاً– مصادر الانترنيت

1. إبراهيم، مؤيد، التدخل الفرنسي العسكري في مالي.www.academia.edu

2. أبو راس، عبد الجبا، اسـية إبراهيم، فرنسـا في السـاحل الافريقي.. اسـتراتيجية فاشـلة وبدائل مقترحة، 2021، على الرابط التالي: www.aa.com.tr

3. احمد، إبراهيم برمة، إثر الاستعمار الفرنسـي في الحياة السـياسـية بدول وسـط افريقيا ما بين (1946-1969)، مـجـلـة بـحـوث كـلـيـة الآداب، 2021، ص8 ص9، عـلـى الـمـوقـع الـتـالـي: www.sjam.journals.ekb.eg

4. اخبار صـحيفة العرب، (مقال) الرئيس الموريتاني: افريقيا تتوقع الكثير من فرنسـا،2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.alarab.co.uk

5. الإرهاب يؤرق الساحل الافريقي.. قمة لمجموعة الخمس النيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا وتشاد والنيجر على الرابط: www.web.facebook.com/Nijourdhui

6. ازمة مالي والتدخل الفرنسي، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013، على الرابط التالي: www.dohainstitute.org

7. الأسود، الحبيب، هزيمة الفرانكفونية السياسية والثقافية في افريقيا، صحيفة العرب، 2023، على الرابط التالي: www.alarab.co.uk

8. الأشقر، أسامة، هل بات النفوذ الفرنسي في تشاد على المحك؟، عربي TRT،2022، على الموقع الالكتروني التالي :www.trtarabi.com/opinion.894100

9. افريك، ريم، مستقبل النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، 2023، على الرابط التالي: www.rimafric.info

10. افو، محمد، صراع الجماعات الإرهابية في دول الساحل- الجذور والأسباب، 2023، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، على الرابط الالكتروني التالي: www.imctc.org

11. إيران تحاول التغلغل في الساحل الأفريقي، 11/1/2024، على الرابط التالي www.basnews.com

12. بالة، صباح، الساحل الافريقي، الموسوعة السياسية، 2020، على الرابط الالكتروني التالي: www.political-encyclopedia.org

13. بكاي، محمد، موريتانيا وفرنسا تبحثان التعاون الأمني والعسكري (وكالة الاناضول)، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.aa.com.tr

14. بوخريص، محمد، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدما بالساحل الافريقي، نشر في الشعب بتاريخ 2010/6/5، على الموقع، www.turess.com/echaab/11183

15. بوركينا فاسو تؤكد مطالبة فرنسا بسحب قواتها: ليست نهاية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، 2023، على الرابط الالكتروني، www.sputnikarabic.ae

16. تركيا في دول الساحل الافريقية.. ترحيب شعبي وقلق اماراتي وذعر فرنسي موقع عربي TRT 2021، على الرابط الالكتروني التالي www.trtarabi.com

17. تقرير، في ضل خلافتها مع دول المنطقة.. هل تكون موريتانيا طوق نجاة لفرنسا، 31 مارس 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.maghrebvoices.com

18. جريدة البورصة www.alborsaannews.com

19. جمال، محمد الصالح، كتيبة مآسينا.. الإرهاب العرقي الجديد في الساحل الافريقي، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، على الرابط الالكتروني التالي: www.europarabct.com

20. الحصـــاد، علاقة موريتانيا وفرنســـا: المعارضـــة تصـــعد من حدة الانتقادات، 2010، على الرابط الالكتروني التالي: www.alhassad.net

21. خليل، صـلاح، تعزيز المصـالح المتبادلة: ما وراء زيارة الرئيس التشـادي لفرنسـا ، المركز المصـري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي: www.ecss.com.eg

22. الخياط، عمر متولي، الاســـتراتيجية الإســـرائيلية تجاه افريقيا: الأهداف والادوات والنتائج 1991 – 2019، الـمـركـز الـديـمـقـراطـي الـعـربـي، 2022، عـلـى الـرابـط الالـكـتـرونـي الـتـالـي: www.democraticac.de

23. دبلوماسـية الفرنسـية، العلاقة الثنائية، وزارة أوربا والشـؤن الخارجية (الحرية والمسـاواة والاخاء)، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.diplomatie.gouv.fr

24. الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا وعمليات حفظ السلام، وزارة أوربا والشؤون الخارجية، 2020، على الموقع التالي: www.diplomatie.gouv.fr

25. الرزق، رشـــيد، صـــراع الطاقة ينتقل لمنطقة الســـاحل والصـــحراء الافريقية، موقع من هنا تبدا لكم الحرية، على الرابط الالكتروني التالي: www.lakome2.com

26. الرســـول، محمد حســـب، تشـــاد وفرنســـا.. جولة جديدة من التدافع، 2022، الميادين على الرابط: www.almayadeen.net

27. روش، جون جاك، (ترجمة مصـطفى بن براح)، مالي من الدعم الى المشـاركة ، 2012، على الموقع التالي: www.chaos-international.org

28. زغير، ايمان إبراهيم، التنمية الاقتصـــادية في النيجر قراءات في الفرص والتحديات واســـتشـــراق المستقبل، ص 291، على الايميل التالي:Eimanabdelmajed@gmail.com

29. زكاوي، نبيل، مالات النفوذ الفرنسـي في افريقيا، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2024/1/16، على الرابط الالكتروني التالي:

سـعد، بسـمة، قضـايا وتحليلات – قضـايا وتفاعلات دولية، مركز الاهرامات للدراسـات السـياسـية والاستراتيجية، 2021، على الرابط: www.acpss.ahram.org.eg

30. ســكاي نيوز العربية، حصــون فرنســا تتســاقط.. كيف تهدد انقلابات افريقيا مصــالح باريس، في 2023/9/1، على الرابط الالكتروني التالي: www.skynewsarabia.com

31. شبانة، ايمن، السياسة السعودية في افريقيا.. المصالح والممارسات (دراسة، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية (مركز بحثي متخصص بالشؤون الأفريقية، 2020، على الرابط التالي: www.pharostudies.com

32. شليغم، عبير، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، على الرابط: www.acrseg.org

33. الشيخ، طارق الشيخ، فرنسا ومكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي، 2014، على الرابط التالي: www.gate.ahram.org.eg

34. الصباحي، نسرين، تعزيز الحضور مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الأفريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، على الرابط الالكتروني التالي:www.ecss.com.eg

35. عاشور، رامي، المصالح الفرنسية في افريقيا وأثرها على الامن القومي العربي، المركز العربي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.ciaes.net

36. العايدي، احمد، وئام عثمان، محددات دور مجلس السلم والامن الافريقي في التعامل مع الازمة الإرهابية في مالي، ص 195 ص196، بحث (منشور) على الرابط: www.jsst.journals.ekb.eg

37.عبد الرحمن، حمدي، استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الافريقي 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 5 يناير 2024، على البريد الالكتروني التالي: www.futureuae.com

38. عبد الرزاق، هبة خالد جمال، العلاقات الفرنسية الافريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي، 2023، وعلى الرابط: www.democraticac.de

39. عبد المفتاح، منى، خلفيات المطالبة بطرد الوجود الفرنسي من تشاد، مركز اندبنت عربية، 2022، على الرابط الالكتروني التالي: www.indepentarabia.com

40. عتبي، حمزة، اهتمام فرنسا بالساحل الافريقي.. حرب على الإرهاب ام تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري، 2016، على الرابط الالكتروني التالي:www.arabic.cnn.com

41. العجرودي، صبري، القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية واستراتيجيات تركزها، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، الجزائر، 2022، على الرابط التالي: www.ciessm.org

42. العربية سكاي نيوز، فرنسا تؤكد قدرة جيوش دول الساحل على التصدي للمتشددين، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.skynwsarabia.com

43. العربية نت، بوركينا فاسو تحتفل بانتهاء عمليات فرنسا على أراضيها، 2023، على الرابط الالكتروني التالي: www.alarbiya.net

44. عسكر، احمد، ابعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء (2013-2021)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (329)، 2021، على الرابط الالكتروني التالي: www.acpss.ahram.org.eg

45. عسكر، احمد، لماذا أعلنت بوركينا فاسو طرد القوات الفرنسية؟، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي: www.acpss.ahram.org.eg

46. علي، عبد المنعم، دوافع واهداف التقارب الإيراني الموريتاني، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023 على الرابط التالي: www.ecss.com.eg

47. عماري، وفاء، دبلوماسي: رحيل فرنسا من مالي خيبة امل وفشل سياسي، باريس- سكاي نيوز، 2022. على الرابط:www.skynewsarabia.co

48. فريد، سالي محمد، الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فارس للاستثمار والدراسات الاستراتيجية، 2021، على الرابط التالي:www.pharostudies.com

49. فريد، سالي محمد، الساحل والصحراء ما بين الامكانية الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية، على الموقع: www.pharostudies.com

50. القاسمي، مهدي، من بوابة الإرهاب... هكذا تعزز فرنسا نفوذها في الساحل الافريقي، صحيفة الاستغلال، 2022، على الرابط الالكتروني التالي: www.alestiklal.net

51. القدس العربي، فرنسا: سخط في الأوساط الثقافية على قرار حكومي بوقف التعاون الثقافي مع النيجر وبوركينا فاسو، 15 سبتمبر 2023، على الرابط التالي www.alquds.co.uk

52. كانتي، مادي إبراهيم، التدخل الفرنسي العسكري في مالي، ص2، على الرباط الالكتروني التالي: www.academia.edg

53. لقدس العربي، التعاون الأمني والدعم التنموي لنواكشوط على رأس القضايا المبحوثة، 31 أكتوبر 2007، على الرابط الالكتروني التالي: www.alquds.co.uk

54. مانيال، يوناس بول دي، الدور الفرنسي في افريقيا: تاريخه وحاضرة ومستقبلة، مجلة قراءات افريقية مقال منشور في موقع المجلة بتاريخ 10 فبراير 2012 على الموقع الاليكتروني التالي: www.qiraatafrican.com/view/?q=511

55. محمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي محل اهتمام مشترك، موقع جزيرة الرائد الوطنية، 2014، على الرابط الالكتروني التالي: www.elraaed.com/watan/46549

56. محمد، حمد جاســـم، المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنســـا: العودة لأفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2015، على الرابط التالي: www.fcdrs.com

57. مركز المســـتقبل للأبحاث والدراســـات المتقدمة، ابعاد الاحتجاجات الراهنة في تشـــاد ضـــد الوجود الفرنسي، 2022، على الموقع الالكتروني التالي: www.futureuae.com

58. مركز تريندز للبحوث والاســـتشـــارات، العلاقات المالية – الفرنســـية ابعاد الازمة وســـيناريوهات المســـتقبل، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين الســـياســـيين، 2022/10/5، على الرابط الالكتروني التالي: www.apa-inter.com

59. مقاتل الصـــحراء، علاقات فرنســـا بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، 2016، على الرابط الالكتروني التالي: www.moqatel.com

60. موسى، محمد، فرنسا تقدم مساعدات عسكرية للجيش الموريتاني، صحراء ميديا، 2018، على الرابط الالكتروني التالي: www.sahramedias.net

61. موقع أســباب، قواعد أمريكية في غرب افريقيا ضــمن اســتراتيجية واشــنطن لتثبيت نفوذها في القارة، يناير /2024، على الرابط التالي: www.asbab.com

62. موقع تبيان نصنع الوعي، 14 دولة افريقية ما زالت تدفع ضرائب استعمارية لفرنسا، بتاريخ 11 مايو 2023، على الرابط التالي: www.tipyan.com

63. نادزاروف، ألكســـندر، ديكارتينا انتينا، التنافس بين القوى العظمى الفرنســـية – الروســـية في منطقة الصـــحراء والســـاحل، مركز الـدراســـات العربيـة الاوراســـيـة، 2023، على الرابط التـالي: www.eurasiaar.org

64. نجم، وائل، الاهتمام السعودي بمنطقة الساحل الأفريقي ... الابعاد والخلفيات مجلة الأمان، على الرابط التالي: www.al-aman.com

65. يحياوي، جمال، موديبو كيتا، الخبر، 2023، على الرابط: www.elkhabar.com

66.Lwata, Takuo, Borders and Reagi0nal Security in local Governments' Cooperation in West Africa: Case Studies in Burkina Faso, p13 p14, www.ritsumie.ac.jp

67. Service Euruopeen pour l Action Exterieure, EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), 16, 2016, p2, sur le line web suivant :agreements with France, 2023, Anadolu Ajansi: www.aa.com.

68. Ramadan, Tarik, Le mail 'La France et les Extremists,2013 www.tariqramadan.com

خامساً- مؤسسات حكومي

1. الاستثمار في السكان الريفين jIFAD، بوركينا فاسو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024، المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرين بعد المائة، روما، 2019.
2. الاستراتيجية الوطنية للزراعة والملخص التنفيذي لعام 2030، وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، 2023.
3. مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة، 2013.
4. مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظره مركزة على الغاز الصخري، 2010.
5. مركز سمت للدراسات (وحدة الدراسات السياسية)، المصالح الروسية في افريقيا.. قراءات وتوقعات مستقبلية، 2019.
6. مشروع خريطة منظمات المجتمع المدني، اعداد خريطة وظيفية تفاعلية (ديناميكية) للمجتمع المدني في موريتانيا ما بين فترتي تنفيذ الصندوق الأوربي العاشر والحادي عشر، ابريل 2016.
7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، صناعة تكرير النفط في العالم، الكويت – الصفاة، 2019.
8. منظمة العفو الدولية، تشاد: نحن أيضا نستحق الحماية – تحديات لحقوق الانسان مع بدء انسحاب بعثة الأمم المتحدة، ط1، 2010.

سادساً- المصادر الإنكليزية

1. Andrew, Antony Marius, Walsh, Egalite complementarite et solidarite: the politics of Francophonie and development aid to culture in francophone Africa, Doctoral thesis, University of Leeds, 1999.
2. Anna Caprile, Anna, Eric Pichon, Russia in Africa: An atlas, European Parliamentary Research Service, February 2024.
3. Blaise J.R, M. Fairclough, France Geography, International Atomic Energy Agency, Vienna, 2020.
4. Campbell, James, Fernand Maurette, Geography of France, Core European region (the paris basin), Bouef.st-Germain.paris, 1919
5. Cohen, Corentin, Will France's Africa Policy Hold Up, Carnegie Endowment for International Peace, 2022.
6. Comuntry profile: France, Library of Congress-Federal Research Division, 2007.

7. Dirk, Kohnert, French domination of markets in Francophone Africa: Post-colonialism at its finest, Institute of African'GIGA-Hamburg, Munich Personal repec Archive, 2022.
8. European Commission Directorate – General for Energy-Radiation, 2020.
9. European Commission, At a glance: France's cap strategic plan Agriculture and Rural Development, 2023.
10. European parliament, Economic social and territorial situation of France-La Reunion ,2018.
11. Fact Sheet, Water Resources and Use: Extract from France's Environmental Performance Review, 2021.
12. Francis, David, The regional Impact of the armed conflict and French intervention in Mali, Norwegian peacebuilding
13. resource center – Noref, Report April- 2013.
14. Historical mining and smelting in the Vosges Mountains(France),
15. International Monetare Fund, Burkina Faso Selected
16. Issues, International Monetary Fund Washington, D.C, 2014.
17. Kabou, Abou Sene Kabou, Libertes Foundamentales et terrorisme transfrontalier en Afrique, These Doctorat, Ecole
18. Droit et Science Politique, Universite de Toulouse, 2019.
19. Kitissou, Marcel, The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power Play, Cornell University, 2014.
20. Koepf, Tobias, France and EU military crIsis management in sup-Sahran Africa, Paper to be presented at: The European union in international affairs2010, A garnet conference – Brussels, 2010.
21. Koustoubos, Estelle.et el, Political Economy of growth and poverty in Burkina Faso: Power' Institutions and Rents, document de travail UMR dial, Institut de recherche pour le developpement, Universite Dauphine – Paris, 2014.
22. Krupova, Kristina Krupova, Lubomir Cech, Aneo-colonialist French Foreign Policy in Africa Insights from Cote d' Ivoire, Romanian Political Science, Review,2020.
23. Lenzi, Francesca, The EU vis-à-vis Turmoil in Burkina Faso: Towards Europeanisatisation, Lstituto Affari Lnternazionali, 2022.
24. Letablier, Marie Therese, Fertility and Family Policies In France, Journal of Population and Social Security(Population), Supplement to Volume, 2003.
25. Levine, Victor, Politics in Francophone Africa, Lynne Rienner Publishers – 30 Street, USA, 2004.
26. Littlecott, Chris, France Coal Phase Out ,7G Scorecard Country Profile, 2015.

27. Martin, Guy, Frances African Policy in Transition: Disengagement and Redeployment, Center for African Studies – University of Illinois at Urbana-Champaign, 2000.
28. Maurette, Fernabnd, Everyone ‘s Geography of France, Liprairie Hachette, 79 Boulev st cermain-paris, 1919.
29. Minstiry for Europe and foreign Affairs, France’s Indo-pacific, 2021.
30. Moncrieff, Richard, French Relation with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy, South African Institute of International Affairs- African perspectives. Global Insights, 2012.
31. Sassi, Mohamed, The French Oil Industry Between the Wars, Voi.1, 2003.
32. Siradag, Abdurrahim, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal, Vol 3, 1 Spring 2014.
33. Toulemon, Laurent, Isabelle Robert- Bobee, Population Socies, No 429, 2006.
34. Ucheara, Kieran, France-Afrique Model: A Declining Relationship, Yonetim Bilimleri Dergisi12, Cilt 23, 2014.
35. Venturi, Bernardo, Governance and security in the Sahel: Tackling Mobility’ Demography and Climate Change, FEPS Foundation for European Progressive Studies Rue Montoyer 40’ the floor, Brussels- Belgium, 2019.
36. Chrysantus Ayangafac, Policy debate on resolving the Chadian crisis, Institute for Security, Studies, 2009.
37. Comuntry profile: France, Library of Congress-Federal Research Di vision, 2007.
38. Congressional Research Service Informing the Legislative debate since 1914, Burkina Faso: Conflict and Military Rule, Updated September 28’ 2023.
39. France-National targets and contributions foreseen in the draft Nati0nal Energy and Climate plan, France’s draft National Energy, European Commission, 2018.
40. Journal of Geochemical Exploration protection, Report verification Under Article 35 of the Erratum treaty, Former uranium mines and production sites Departments of Haute-Vienne and Limousine Region FRANCE, 2010.

Abstract

The African Sahel region is considered one of the most important strategic regions in the world, and it serves as a meeting point between the occupied peoples and civilizational cultures, and a point of communication and a crossing bridge linking the north and south of the African continent, which made it one of the most important geopolitical regions that attracted attention and attracted the attention of major countries, especially France as well. Being a transportation corridor, it is also of great economic importance because it contains large quantities of natural resources, especially uranium, oil, and large agricultural areas. It also serves as a market for the sale of products and the passage of goods. Therefore, France has sought greatly to find a foothold in its former colonies in order to... Maximizing its economic position and enhancing its military influence, especially since it describes itself as the first player in the region. Therefore, the study focused on several axes of French relations with each of the Sahel-Saharan countries (Mali, Chad, Niger, Burkina Faso, Mauritania from the political, security, cultural, military and economic aspects, by using soft policy in order to develop and strengthen the relationship with those countries, because they represent one of three Factors supporting France's international standing, in addition to its permanent seat in the Security Council. The study showed that there are several goals behind the French approach towards the Sahel countries, represented by political, military, economic, and security goals. In order to achieve these goals, France resorted to following several means to implement its foreign policy, which varied between political means. Military, economic, and security to enhance its presence in the African Sahel countries, at a time when terrorist groups are active, which has made the situation there unstable and more complex, in addition to the fact that France considers it as its protected or guaranteed domain due to colonial history. The study included several determinants, including regional ones, represented by Iran. , the Kingdom of Saudi Arabia, Turkey, Israel and the other international (Russia, the United States of America, the European Union and China), while the study concluded with three scenarios for the future of French foreign policy in the Sahel and Sahara region, some of which ranged between the current reality and progress and decline, despite the synonymous term Sahel and Sahara, but our study It will be limited to the coastal countries only to facilitate the study and the necessity of specifying it precisely geographically.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Misan

College of Education, Department of Geography

Geographical analysis Politician for relationships French relations with African countries (Sahel and Sahara countries as an example)

A thesis submitted by

Tahseen Ali Khashfan

To the Council of the College of Education / University of Misan, which is part of the requirements for obtaining a certificate

Supervised by

Proffessor Dr. Hashem Kazem Sobekhi

1445 AH **2024 AD**